وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

الموضوع:

مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية– مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية –وحدة بوعاتي– "قالمة" للفترة (2015–2017)

من إعداد الطلبة:

- **شيماء شاوش**
- **مفيدة فار**

تحت إشراف الدكتور:

لياس قلاب ذبيح

السنة الجامعية: 2019 / 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل ونرجو منه عز وجل أن يتقبله منا القبول الحسن

اعترافا بالفضل وتقدير للجميل نتوجه بجزي الشكر وخالص الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المحترم لياس قلاب ذبيح لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل النصائح والتوجيهات التي قدمها لنا ولم يبخل علينا في شيء، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل خير

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا عناء مناقشة هذه المذكرة.

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد يد المساعدة لي لإنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الإهداء:

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد قبل الرضا و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا و لك الحمد

د على ما أعطيت و لك الشكر على ما قضيت تباركت ربنا و تعاليت إنه لا يعز من عاديت ولا يذل من واليت

اللهم إنا نسألك خير النجاح و خير العلم و خير العمل و خير الثواب

الحمد لله على فضله الكبير فلولاه ما كنا لننجز هذا العمل

أهدي عملي هذا :

*إلى **الوالدين** الكريمين حفظهما الله الذين لم يدخرا أي جهدا في توفير الظروف المساعدة لإتمام هذا العمل.*

*إلى **إخوتي** و **أخواتي** الذين حرصوا على تقديم النصائح لي في أي وقت خاصة أختي سارة التي لطالما ساندتني*

من خلال التشجيع و التحفيز الدائم لي.

*إلى صديقتي و زميلتي في العمل **شيماء**.*

*إلى صديقاتي **لميس** و **ياسمين**.*

*إلى أساتذتي الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي، إلى أستاذي المشرف **قلاب ذبيح الياس** الذي كان له*

دور كبير في إنجاز هذا العمل .

إلي كل شخص مد يد العون لي .

مفيدة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُون)

صدق الله العظيم سورة التوبة–الآية 105

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيته

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ومصداقا لقوله تعالى:(ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم.

إلى النبع الذي لا ينقطع ... إلى التي غمرتني بالحب والحنان وربتني على الفضيلة وأزالت كل عثرة من طريقي...إلى علمتني الصبر.. إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان ...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

إلي **أمـــــي** ثم **أمـــــي** ثم **أمـــــي** الغالية حفظها الله و رزقها الصحة وبارك في عمرها

إلى التي تعلمت معها كيف أعيش وتقاسمت معها الحلوة والمرة إلى جوهرتي الغالية والتي لا ثاني لها إليك أختي وسندي ورفيقتي وإلى توئم روحي " **سهير**" وإلى أختي ثانية **إيمان**

أهدي هذا العمل إلى زوج أختي وأخي **سمير**

" إلى كتكوتة المنزل الذي أهداها الله لنا ملاكي وروحي حبيبتي **مانـــــيسا**"

إلى الذين جمعني بهم القدر اللواتي أعطيتهم أغلى شيء في الحياة وهي "الصداقة" الإخوة و الأحبة زملائي وصديقاتي "إلى **جهينة– وهيبة**

إلى الذي قدم لي الكثير من مساعدات ونصائح والتوجهات في مسيرتي الدراسية زميلي وأخي **رامي**

إلى صديقتي والتي تحملت معي ما تحملته من صعاب و تقاسمنا كل شيء **مفيدة**

إلى كل من قدم لنا يد العون وكل من ساندنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

شيماء

فهرس المحتويات:

البيان	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
المقدمة	أ-و
الفصل الأول: قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي	
المبحث الأول: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	3
المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي SCF	3
الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	3
الفرع الثاني: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي	6
الفرع الثالث: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	9
المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي	13
الفرع الأول: ماهية القوائم المالية	13

فهرس المحتويات:

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية	15
الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية	16
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي	17
الفرع الأول: الميزانية (أو قائمة المركز المالي)	17
الفرع الثاني: حساب النتائج (أو قائمة الدخل)	18
الفرع الثالث: القوائم المالية المكملة	18
المبحث الثاني: قائمة التدفقات النقدية	20
المطلب الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية	20
الفرع الأول: التطور التاريخي لنشوء قائمة التدفقات النقدية	20
الفرع الثاني:(تعريف، خصائص) قائمة التدفقات النقدية	22
المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية	23
الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية	23
الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية	24
المطلب الثالث: مكونات واستخدامات قائمة التدفقات النقدية	25

فهرس المحتويات:

الفرع الأول: مكونات قائمة التدفقات النقدية	25
الفرع الثاني: استخدامات قائمة التدفقات النقدية	27
المبحث الثالث: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية	29
المطلب الأول: مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية	29
الفرع الأول: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية	29
الفرع الثاني: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية	29
المطلب الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية(الطريقة الباشرة وغير المباشرة)	30
الفرع الأول: الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	31
الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	36
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه معدي قائمة التدفقات النقدية	38
الفرع الأول: التدفقات غير النقدية والتدفقات النقدية الأجنبية وغير العادية	38
الفرع الثاني: الفوائد وتوزيعات الأرباح (الفوائد،ضريبة الدخل،الاستثمار)	39
الفصل الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في تفعيل الأداء المالي	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء	44

فهرس المحتويات:

المطلب الأول: مفهوم الأداء ومكوناته	44
الفرع الأول: تعريف الأداء وأهميته	44
الفرع الثاني: مكونات الأداء	46
المطلب الثاني: أنواع الأداء	47
الفرع الأول: التصنيف حسب معيار الشمولية	47
الفرع الثاني: التصنيف حسب معيار المصدر	48
الفرع الثالث: التصنيف حسب معيار الوظيفة	49
الفرع الرابع: التصنيف حسب معيار الطبيعة	52
المطلب الثالث: مجالات الأداء والعوامل المؤثرة فيه	53
الفرع الأول: مجالات الأداء	53
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء	53
المبحث الثاني: الأداء المالي	57
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	57
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي	57

فهرس المحتويات:

الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي	57
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي	58
الفرع الأول: أهمية الأداء المالي	58
الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي	59
المطلب الثالث: مقومات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	59
الفرع الأول: مقومات الأداء المالي	60
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي	60
المبحث الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في رفع الأداء المالي	62
المطلب الأول: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب جودة السيولة والربحية	62
الفرع الأول: تقييم نسب جودة السيولة	62
الفرع الثاني: تقييم نسب جودة الربحية	64
المطلب الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب تقييم السياسات المالية	66
المطلب الثالث:دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة	67
الفرع الأول: دورها في تقييم المرونة المالية	67

فهرس المحتويات:

الفرع الثاني: دورها في تقييم التدفقات النقدية الحرة	68
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي محمود	
المبحث الأول: تقديم المؤسسة	71
المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسة	71
الفرع الأول: نبذة تاريخية عن مجمع عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي محمود	71
الفرع الثاني: نبذة عن مؤسسة المصبرات الغذائية عمر بن عمر	72
المطلب الثاني: أهداف ومهام المؤسسة	73
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ودور مختلف مصالح المؤسسة	74
المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمؤسسة	78
المطلب الأول: عرض ميزانية المؤسسة	78
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج المؤسسة	84
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسسة	85
المبحث الثالث:عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية	

فهرس المحتويات:

المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية	94
الفرع الأول: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	94
الفرع الثاني: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	96
الفرع الثالث: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	98
الفرع الرابع: الشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية	99
المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية	104
المطلب الثالث:أثر مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة للاقتصادية	109
خاتمة	115
قائمة المراجع	120
قائمة الملاحق	130
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحـة
01	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة حسب أنشطة المؤسسة	26
02	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	32
03	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة	37
04	يوضح فروع المؤسسة وتاريخ إنشائها وعدد العمال بها	72
05	أصول الميزانية للسنوات (2015 -2016- 2017) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية	79
06	خصوم الميزانية للسنوات (2015 -2016- 2017) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية	80
07	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015- 2016 - 2017)	81
08	حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة خلال لسنوات (2015-2016-2017)	84
09	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية	99

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحـة
01	النصوص القانونية والتشريعية للنظام المحاسبي المالي	9
02	الخصائص النوعية للقوائم المالية	15
03	الانشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	26
04	قائمة التدفقات النقدية حسب طريقة المباشرة وغير المباشرة	31
05	الأداء الداخلي والخارجي	49
06	كيفية حساب حصة السوق	51
07	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المصبرات الغذائية–وحدة بوعاتي محمود– قالمة	75
08	تطور مكونات الأصول في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017	82
09	تطور مكونات الخصوم في مؤسسة عمر بن عبر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017	83
10	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة العملياتية (أ) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017	101
11	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة إستثمارية (ب) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017	102
12	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويلية (ج) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017	103

قائمة الملاحق:

الرقم	عنـــــوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية	130
02	حساب النتائج	132
03	جدول تغير الأموال الخاصة	134
04	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2015 جانب الأصول	135
05	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2015 جانب الخصوم	136
06	حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2015	137
07	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2016 جانب الأصول	138
08	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2016 جانب الخصوم	139
09	حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2016	140
10	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2017 جانب الأصول	141
11	الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2017 جانب الخصوم	142
12	حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2017	143

مقـــــــدمـة عامـــــــــة

مقدمـة عامـة:

إن كبر حجم المؤسسات وتعددها وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسة أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي، إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، وبغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة وتمكين المؤسسات الاقتصادية من اتخاذ القرارات المناسبة، وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل، واتخاذ القرار الاقتصادية المناسبة.

وقد تختلف الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على الهدف من التقييم فهناك التحليل المقارن للقوائم المالية وهناك التحليل باستخدام النسب المالية، وبغض النظر عن أسلوب التحليل المستخدم، فإن تقييم الأداء المالي وتحسينه بالاعتماد على قائمتي الميزانية وحساب النتائج قد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة.

بالرغم من الأهمية الشديدة لقائمتي الميزانية وحساب النتائج فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضا من القوائم التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل واسع من قبل المحللين والمدراء الماليين والمؤسسات المالية، ولكن بغض النظر عن الجهة التي تستخدم هذه القائمة فإن أهدافها جميعا تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامه، وتأتي قائمة التدفقات النقدية في أنها توضح الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة وبيان طبيعة هذا التدفق داخليا كان أو خارجي.

1- إشكالية البحث:

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها في تحسيين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ويمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية الأتية:

1. هل قدمت قائمة التدفقات النقدية إضافة في عرض القوائم المالية؟
2. هل مكونات قائمة قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الأداء في المؤسسة؟
3. كيف تؤثر قائمة التدفقات النقدية على تفعيل الأداء المالي؟

2- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تمكننا من إبراز مجموعة من الفرضيات التي إعتمدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

1- نعم تقدم قائمة التدفقات النقدية إضافة مهمة في جودة عرض القوائم المالية.

2- نعم مكونات قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الأداء كونها تشمل كل الأنشطة الممارسة في المؤسسة الاقتصادية (تشغيلية، تمويلية، إستثمارية).

3- تؤثر قائمة التدفقات النقدية بشكل ايجابي على تفعيل الأداء المالي من حيث اتخاذ القرارات السليمة من طرف الإدارة أو المساهمين.

3- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا الموضوع فيما يلي:

- تفصيل في محتوى قائمة التدفقات النقدية بدراستها بشكل أدق وكذا معرفة الإضافة التي تقدمها هذه القائمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

- التعرف على قائمة حديثة التطبيق والوجود في الجزائر وهي قائمة التدفقات النقدية والتي تعتبر من أهم القوائم المالية.

- تأكيد دور قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات عن النقدية داخل المؤسسة من خلال النسب المشتقة منها والتي من شأنها أن تمكن المؤسسة من التعرف على وضعها المالي.

4- أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذا الموضوع فيما يلي:

- قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي يصنفها بدوره إلى ثلاث دورات رئيسية هي: تشغيل، استثمار، تمويل.

- بيان الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

- تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على الوفاء بالالتزمات.

5- أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

- كون الموضوع مرتبط بدراستنا وتخصصنا.

- أهمية البالغة التي اكسبتها قائمة التدفقات في السنوات الأخيرة والرغبة في التعرف على هذه الاداة، وإبراز أهميتها الكبيرة في تقييم اداء المالي للمؤسسات.

- محاولة التقريب بين الجانب النظري للموضوع وواقع المؤسسات الاقتصادية.

6- صعوبات الدراسة:

- فيروس كورونا وما ترتب عنه من صعوبات منها توقف النقل وغلق المؤسسات.

- عدم استقبالنا في الوهلة الأولى من بعض المؤسسات خاصة إذا تعلق الموضوع بدراسة الحالة.

- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لعدة أسباب منها سرية المعلومات في بعض المؤسسات.

- بالإضافة إلى صعوبة الحصول علي يد المساعدة من قبل بعض المسؤولين في الموضوع قيد الدراسة.

7- أدوات الدراسة:

في هذا البحث قمنا بجمع معلومات وبيانات ضرورية من مصادر عديدة اهمها:

- بالنسبة للجانب النظري اعتمدنا على أكبر عدد ممكن من الكتب بالإضافة إلى الرسائل والأطروحات الأكاديمية وكذلك المجلات والجرائد الرسمية.

- بالنسبة للجانب التطبيقي للدراسة فقد تم الاعتماد على المعلومات المحصلة من المؤسسة "وثائق داخلية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي" كما اعتمدنا أيضا على أسلوب التحليل المالي.

8- منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديمنا للجانب النظري والذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج التحليل لتدعيم الجانب النظري بدراسة حالة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي قالمة.

9- الدراسات السابقة:

لقد كان في هذا المجال عدت دراسات اهتمت بموضوع قائمة التدفقات النقدية محاولين إبراز مساهمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية نجد منها:

- دراسة أسماء كسيس ونسيمة بردعي مذكرة بعنوان "دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسير بجامعة محمد خيضر، بسكرة،2012.

هدفت هذه الدراسة تبيان دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في أن القوائم المالية التقليدية حتى وإن كانت تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة فهي تعتبر محدودة من عدة جوانب وهنا تأتي قائمة التدفقات النقدية لتغطية النقص الموجود في القوائم التقليدية وتحديد الوضعية المالية المؤسسة من خلال التعمق في تقييم جودة ربحيتها وسيولتها وسياستها المالية.

- دراسة آمال بالحمو بعنوان " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام قائمة التدفقات النقدية"، مذكرة ماستر في تخصص مالية مؤسسة، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة في ذلك، من خلال إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بتطبيق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية بناءا على معطيات المؤسسة الاقتصادية، حيث عالج الباحث الموضوع باستخدام المنهج

الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم منهج دراسة الحالة في حين كانت العينة المستهدفة مؤسسة الآجر تقرت ورقلة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في استنتاج أن قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر أداة ضرورية توضح كيفية تشكيل الخزينة، ويساعد في الحكم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على مواطن القوة والضعف في تأدية هذه الوظائف (الاستغلال، الاستثمار والتمويل) والوقوف على حالات العجز اولفائض على مستوى الخزينة.

-دراسة حليمة فولاني بعنوان "جدول التدفقات النقدية في ظل معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم الإضافات التي قدمها جدول قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للقوائم المالية الأخرى ومدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية وخلصت هذه الدراسة إلى أن جدول قائمة التدفقات النقدية يعتبر جدول قيادة في يد المدراء تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كما ركزت الباحثة في هذه الدراسة على مراحل ظهور قائمة التدفقات النقدية وإمكانية تطبيقها في ظل معايير المحاسبة الدولية.

- دراسة محمد خليل حامد بعنوان "مدخل استراتيجي للمعلومات المحاسبية لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية في المنشآت الصناعية" اطروحة دكتورة شعبة علوم التجارة، تخصص محاسبة، جامعة ام درمان الاسلامية 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهمية التدفقات النقدية للمؤسسات الصناعية من اجل تحقيق اهدافها طويلة الاجل وكذا التعرف على اساليب التحليل الاستراتيجي الذي يساعد المؤسسات على زيادة تدفقاتها النقدية

مستقبلا وبغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة للدراسة اعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي من اجل تحديد مشكلة البحث وعرض اهم المحاور الاساسية في الجانب التطبيقي على منهج الدراسة التطبيقية وذلك بإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة، والمتمثلة في مجموعة حياد الصناعية، وخلصت الدراسة الى ان معطيات قائمة التدفقات النقدية تلعب دورا هاما في ترشيد واتخاذ القرارات لما تقدمه من معلومات اضافية تساهم في توضيح المحتوى المعلوماتي لبيانات الارباح و راس المال العامل على مواجهة المتطلبات النقدية.

10- هيكلة الدراسة:

للإجابة على إشكالية موضوعنا واختبار صحة الفرضيات قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

سنتناول في الفصل الأول القوائم المالية وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي SCF من خلال التطرق إلى مفهوم النظام وأهم مبادئه وأيضا مفهوم، خصائص وأهمية القوائم المالية، وبعدها سنحاول التعرف على كل ما يخص قائمة التدفقات النقدية من مفهومها، أهميتها، مكوناتها، استخداماتها، طرق إعدادها وعرضها وأهم المشاكل المتعلقة بإعدادها.

وفي فصلنا الثاني سنعرض فيه الأداء من تعريف، أهمية وأنواعه، وأهم العوامل المؤثرة فيه ومجالاته، بعدها التطرق إلى الأداء المالي من تعريف، أهمية، مقوماته والعوامل المؤثرة فيه وفي الأخير معرفة أهم النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تحسين الأداء المالي.

في حين خصص الفصل الثالث للدراسة الميدانية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر والتعرف على كيفية إعداد القائمة ودورها داخل المؤسسة.

الفصل الأول: قائمة التدفقات النقدية

وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد

في ظل الإتجاه المتزايد نحو العولمة وتبني المعايير المحاسبية الدولية بين الدول، تأقلمت الجزائر بدورها مع هذا الوضع وتبنت مايعرف بالنظام المحاسبي الجديد، والذي من مخرجاته القوائم المالية التي من بينها قائمة التدفقات النقدية.

لقائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في تزويد مستخدمي البيانات الحسابية بمعلومات عن النقد المستلم، والنقد المدفوع خلال الفترة المالية، خاصة بعد أن أدرك المحللون والمستثمرون والدائنون بأن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح، لأن نجاح المؤسسة يكون من خلال حصولها صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- الأول للنظام المحاسبي الجديد من خلال تعريفه، ذكر خصائصه وأهدافه، وعرض القوائم المالية وفق هذا النظام مع تعريفها وذكر خصائصها والأطراف التي تستخدم هذه القوائم .
- أما في المبحثين الاخرين سنتطرق إلى قائمة التدفقات النقدية من خلال التعريف، الخصائص، الأهمية، الأهداف، مكونات واستخدامات القائمة، بالإضافة الى مصادر وخطوات وطرق إعدادها وأيضا إلى أهم المشاكل المتعلقة بإعدادها.

المبحث الأول: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، كما انها تعد من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك نظرا لأهمية التي تلعبها هذه القوائم في إيضاح المعلومات المالية وايصالها لعدة مستخدمين في اتخاذ قراراتهم، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية النظام المحاسبي المالي وتوضيح مخرجاته وعرضها.

المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي SCF

في هذا المطلب سوف يتم عرض الإطار العام للنظام المحاسبي المالي مع إبراز السمات التي يتميز بها وأهم الأهداف المرجوة من تطبيقه.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي

1. التعريف:

تنص المادة الثالثة (03) من القانون07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي أن :"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

توجد تعريفات أساسية أخرى تتعلق بالمحاسبة المالية نجد من أهمها:

- صدر عن جمعية المحاسبين الأمريكيين في سنة 1941 التعريف التالي:" المحاسبة المالية هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تفسر عنها هذه العمليات والأحداث".[2]

[1]- بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 21.

2- رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 31.

- عرفت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA سنة 1953 أنها:" فن تسجيل وتصنيف وتلخيص بشكل كبير من خلال استخدام تعبير نقدي عن صفقات وأحداث على الأقل ذات طبيعة مالية وتفسير النتائج المترتبة عنها".[1]
- ترى المدرسة الفرنسية للمحاسبة المالية على أنها:" نظام معلومات يقدم بيانات موثقة تتعلق بالمؤسسة، ويقدم معلومات واضحة ودقيقة ذات شفافية تعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وهذا لتقديمها إلى مستخدميها بهدف الإطلاع على الوضع المالي وتقييم أداء المؤسسة".[2]
- ويمكن تعريفها أيضا على أنها:" مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية، التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها".[3]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن استخلاص تعريف النظام المحاسبي المالي على أنه: مجموعة القواعد والإجراءات مستوحاة من المعايير المحاسبية الدولية، والتي تحكم طرق التسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمؤسسة، يهدف إعطاء صورة صادقة حول وضعيتها المالية.

2. الخصائص:

تتمثل خصائص النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[4]

- وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بوضوح الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة، الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، الأعباء وكذا المنتجات.
- وصف محتوى لكل الوضعيات المالية اللم ينبغي أن تقدمها المؤسسة.

1- أحمد رياحي بلقاوي، ترجمة عبدالله، **نظرية محاسبية**، الجزء الأول، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 81.

2- Anne-Marie Bouvier, Charlotte DISLE, **Introduction à la comptabilité**, DUNOD, Paris, 2008, p 06.

3- عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، ص 291.

4- إيمان خوالد، فاطمة الزهراء دحماني، **مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة دراسة ميدانية –مؤسسة مطاحن مرمورة قالمة للفترة 2012–2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم علو التسير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014-2015، ص ص 3- 4.

– مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الحصيلة وحساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة المالية، جدول تغير الأموال الخاصة وتقديمه وفقا للمعايير الدولية.

– معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي إطار مفاهيمي وليس قواعد .

كما يوجد خصائص أخرى وهي كما يلي:

– يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

– الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسم بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

– يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

3. الأهداف:

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

– ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

– تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

– العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

– جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

– إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

– قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.

– المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

– يسمح بمراقبة الحسابات وضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.

– المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فاعلية في السوق.

1– خيرت مصطفى عبد المنعم، أصول محاسبة الشركات، مؤسسة شباب الجامعة المنصورة، اسكندرية، مصر، 2018، ص 260.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي جملة من القوانين والمراسيم المنظمة للعمل به في لكيانات الاقتصادية الملزمة بتطبيقه.

وهي:

1. القانون رقم 11/07 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي:

يعتبر القانون 07-11 أول نص تشريعي صادر بشأن النظام المحاسبي المالي، والذي يشتمل على سبعة فصول تحتوي على كثير من المفاهيم الجديدة، الذي يضم 43 مادة قانونية أهمها تتعلق بـ:

- التعاريف ومجال التطبيق،
- الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية،
- تنظيم المحاسبة،
- الكشوف المالية،
- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة،
- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية.[1]

2. المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي سنة 2008 المتضمن لأحكام القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي:

جاء هذا المرسوم في 44 مادة، نصت الأولى على أن الهدف من هذا المرسوم هو تحديد كيفية تطبيق المواد (40-36-30-22-9-7-5) من القانون 11/07، تناول هذا المرسوم الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للمؤسسات بدءا بالإطار التصوري.

كما أن أهدافه قد تم حصرها فيما يلي:

- المساعدة على تطوير المعايير،
- تحضير القوائم المالية،

1-الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القانون رقم 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، العدد74، الصادر في 25 نوفمبر2007، ص 3.

- تحديد المستعملين للمعلومة المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية،
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة القوائم المالية للمعايير،

تضمن المرسوم كذلك تحديد محتوى ومضمون الأصول المحاسبية للمؤسسات وخصومها وتحديدا للمنتجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، وأخيرا الإطار العام للمعايير المحاسبية.[1]

3. القرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرهم:

يعتبر هذا القرار من أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت:

الباب الأول: قواعد تقييم الأصول والخصوم، والأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات.

الباب الثاني: عرض القوائم المالية.

الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها.

الباب الرابع: المحاسبة المطبقة على المؤسسات الصغيرة.[2]

4. المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 07 أفريل سنة 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي:

لقد جاء هذا المرسوم في ستة وعشرين مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة الإعلام الآلي وكذلك الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج، إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية المفترضة لضمان حسن سير واستغلال البرامج.[3]

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، ص 11.

2- الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القرار المؤرخ بتاريخ 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 3.

3- الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة المرسوم التنفيذي 90-110 المؤرخ بتاريخ 7 أفريل2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الأعلام الآلي، العدد 21، الصادرة بتاريخ 8أفريل 2009، ص ص 4-7.

5. التعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبرسنة 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

ويعتبر الغرض الأساسي من هذه التعليمة تحديد كيفيات وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني المقرر بمقتضى الأمر الصادر سنة 1975 إلى النظام المحاسبي المالي الجديد المقرر بمقتضى القانون رقم 11/07 لسنة 2007.[1]

6. القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جوان سنة 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في 84 مادة قانونية تتعلق أهمها:

- وصاية المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة وزير المالية بتولي مهام الاعتماد، التقييس المحاسبي، تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.
- أحكام مشتركة للمهن المحاسبية من حيث شروط ممارسة المهنة.
- ممارسة المهنة مع تحديد المهام والمسؤوليات لكل المهن التالية: خبير محاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد، وحتى شركات المهن المحاسبية.[2]

7. التعليمة المنهجية الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر سنة 2010 تتضمن طرق تطبيق التعليمة المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

تهدف هذه التعليمة إلى تقديم توجيهات تسمح للمؤسسات ولمعدي القوائم المالية من تخطي الصعوبات التي يمكن أن تواجههم وتعزيز عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي من خلال احترام القواعد والمبادئ التي أملتها مختلف النصوص المتضمنة للنظام المحاسبي المالي.[3]

1- التعليمة رقم 02، الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق لنظام المحاسبي المالي، الوزارة المالية، الجزائر، 2009.

2- الجريد الرسمية الجزائرية، المتضمنة القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 21، الصادرة بتاريخ 8 أفريل 2009، ص 4 .

3- التعليمة رقم 08-02 الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2010 حول طرق تطبيق التعليمة المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، الوزارة المالية، الجزائر، 2010.

بعد عرض النصوص القانونية والمراسيم التنفيذية والتعليمات للنظام المحاسبي المالي المبرزة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): النصوص القانونية والتشريعية للنظام المحاسبي المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المجمعة

الفرع الثالث: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يمثل الإطار التصوري للمحاسبة المالية الدليل المعتمد لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الأحداث وغيرها من المعاملات الاقتصادية غير المعالجة بموجب تأويل أو معيار المحاسبي. يعرف الإطار التصوري:

- مجال التطبيق المحاسبة المالية.
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.
- محاسبة الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، المنتجات والأعباء.[1]

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 4.

1. مجال التطبيق:

تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة المالية:

- الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[1].

2. الاتفاقيات المحاسبية :

يقوم الإطار التصوري وفق إعداد وعرض البيانات المالية على فرضيتين أساسيتين:

–محاسبة التعهد (الاستحقاق):

تحضر القوائم المالية اعتمادا على أحداث وصفقات تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع والقبض للمبالغ المقابلة.

–استمرارية النشاط:

هي فرضية أساسية خاصة في تقييم الأصول والخصوم، على اعتبار أ ن نفترض أن المؤسسة مواصلة لنشاطها وليس لها النية في التوقف أو أنها ليست تحت ضغط يجبرها على التوقف.[2]

1- بن حاج علي، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 6-7.

2- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، Pages Bleues، الجزائر، 2010، ص 52.

3. المبادئ المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي:

حددت المادة 6 من القانون المتضمن النظام المحاسبي، أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب مراعاتها، ولاسيما:

– **مبدأ محاسبة التعهد أو الالتزام:** يقصد بها تسجيل آثار المعاملات وغيرها من الأحداث عند تاريخ حدوثها وتعرض في الكشوف المالية للسنوات التي ترتبط بها.

– **مبدأ استمرارية الاستغلال:** تعد الكشوف المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها في مستقبل متوقع إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل نشر الحسابات ممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط مستقبلا.

– **مبدأ قابلية الفهم:** بإمكان المطلع الذي له مبادئ عامة حول المحاسبة فهم محتوى الكشوف المالية.

– **مبدأ الدلالة:** تظهر الكشوف المالية كل البيانات الهامة والتي قد تؤثر على قرارات مستخدمي هذه الكشوف.

– **مبدأ المصداقية:** لا تظهر الكشوف المالية إلا البيانات المالية التي يراها المسير صحيحة.

– **مبدأ قابلية المقارنة:** على المؤسسة تطبيق نفس الطرق وأساليب تقييم الأصول حتى تكون بيانات الكشوف المالية للسنوات المختلفة منسجمة وقابلة للمقارنة.[1]

– **مبدأ الحيطة والحذر:** يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة.

– **مبدأ المداومة:** يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرائق المحاسبية (المداومة) بحيث يتم استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

– **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو تكلفة إنتاجها.

1 –عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 7.

– **مبدأ عدم المقاصة:** ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء.[1]

– **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ التغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني.[2]

– **مبدأ اتفاقية الوحدة النقدية:** وفقا لهذا المبدأ ينبغي على جميع المؤسسات الخاضعة للقوانين الجزائرية أن تسجل تعاملاتها بالدينار الجزائري.

– **مبدأ الأهمية النسبية:** حددت المادة 11 من المرسوم نفسه على أنه يجب أن تبرز القوائم المالية كمعلومة مهمة، وتعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون اعتمادا على القوائم المالية.

– **مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية:** وفقا للمادة 17 من نفس المرسوم يجب أنتكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.[3]

4. محاسبة الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، المنتجات والأعباء:

يتم إدراج عناصر الأصول (1) والخصوم (2)، الأعباء (4) والمنتوجات (3) في الحسابات عندما يحتمل أن يعود من هاته العناصر منفعة اقتصادية مستقبلية (5) (تدفقات نقدية) مرتبطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى شرط إمكانية تقييمها بطريقة صادقة.

– **تعاريـــــــف**

– **الأصول(1)**:مورد تراقبه المؤسسة بسبب أحداث وقعت وتترقب منه جني مزايا اقتصادية مستقبلية.

– **الخصوم (2)**: الالتزام الراهن للمؤسسة المترتب عن أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.

1 -شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، جزء الأول، دار بوداود، جزائر، 2008، ص ص 30- 31.

2 – المرجع نفسه، ص 31.

3- الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 13.

- **المنتوجات (3)**: مضاعفة المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل مدا خيل أو مضاعفة الأصول أو تقليص الخصوم، ويكون من آثارها ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة بطريقة أخرى غير الزيادات المتأتية من تقدمة حصص المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة.

- **الأعباء(4)**: نقصان المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل استهلاكات وخروج أونقصان الأصول أو حدوث خصوم، ويكون من آثارها التقليل من رؤوس الأموال الخاصة بشكل آخر غير عمليات توزيع رؤوس الأموال على المساهمين.

- **منافع اقتصادية مستقبلية(5)**: القدرة على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تدفقات الخزينة ومقابلات الخزينة لفائدة المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجاته التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرار وسوف نتطرق في هذا المطلب لأهم مخرجات النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: ماهية القوائم المالية

1. التعريف:

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

- عرفها النظام المحاسبي المالي في الكشوف المالية على أنها:" مجموعة كاملة وغير منفصلةمن الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان عن تاريخ قفل الحسابات".[2]

- كما تعرف أيضا بأنها:" الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية".[3]

- عرفها كل من جون فرنسوا دي روبر(jean François des robert) وفرانسوا ميشان

1- لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقاتها**، Les Pages Bleus، الجزائر، 2010، ص ص 12- 13.

2- جريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القرار الوزاري المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 87.

3- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 38.

(François Mechin) و هيرفي بيوتو(Hervé Puteaux) بأنها:" مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، غير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء والتغير في الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".[1]

– أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية أوضحها في المعيار المحاسبي الدولي الأول على أنها:" وصف أسس عرض القوائم المالية للاستخدام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال".يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين لا يملكون سلطة Authority أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات.[2]

2. الخصائص النوعية :

يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص في المعلومات التي تقدمها القوائم المالية حتى تكون مفيدة ومن بين هذه الخصائص نذكر:

– **القابلية للفهم**: ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقولا من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

– **الملائمة**: وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كان منها الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات.[3]

– **الموثوقية**: حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية.[4]

1 -Jean François des roberts, François Mechin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et Pme Dunod, Paris, 2004, p 12.

2– محمد أبو نصار،جمعة حميدات،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص ص 20–21.

3– حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012، ص ص 358–357.

4– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- **المصداقية:** تتسم المعلومات المالية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة، ولكي تتسم المعلومات المالية بالمصداقية يجب أن تتوفر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية هي: القابلية للتحقق، الصدق في العرض، الحياد.

- **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة من قبل المستعمل إما داخل المؤسسة نفسها أو ما بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع.[1]

الشكل رقم (02): الخصائص النوعية للقوائم المالية

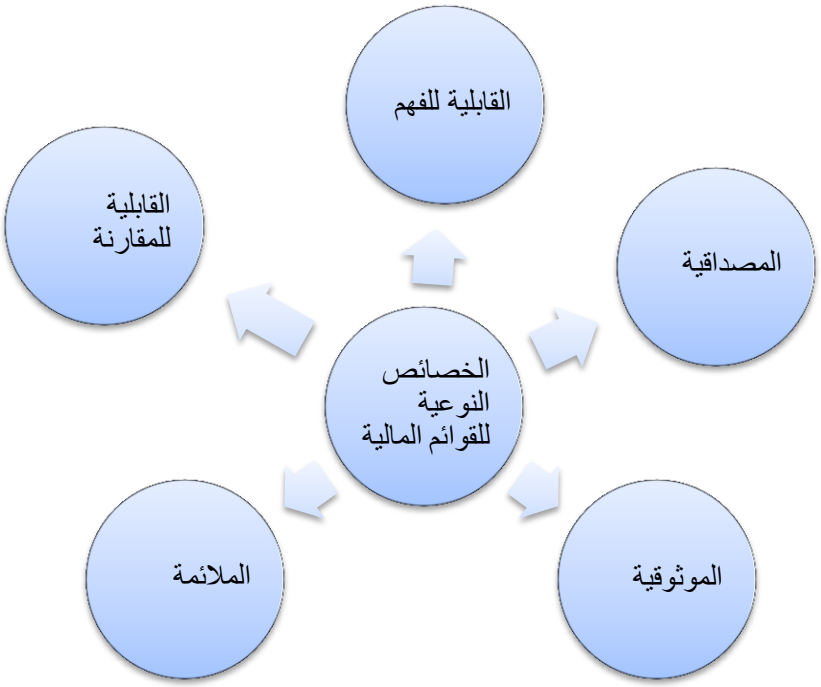

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المعلومات المجمعة

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

إن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية العمومية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز النقدي (قائمة التدفقات النقدية للكيان)، وهذه المعلومات نبغي أن تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين من أجل أغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية.[2]

1- دونالدوكيسو، جير يويجانت، ترجمة أحمد حامد، سلطان المحمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص ص 70-71.

2- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 4.

– كما توجد أهداف أخرى للقوائم المالية أو ذات الأغراض العامة والتي تقدم تقارير سنوية ذات صفة العموم كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين ما يلي:[1]

- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقق:
  - القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع،
  - بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع،
  - تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات،
  - بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.
- تقويم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع على سداد التزامات الدائنين والموردين.....الخ.
- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة في المستقبل (عمل تنبؤات)
- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية لمختلف المستعملين سواء من داخل أو خارج المؤسسة، ومن أهم مستخدمي هذه القوائم:

- المسيرون، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة.
- ممولي المؤسسة (المالكين، المساهمين، البنوك والمقرضين الآخرين).
- الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابية (إدارة الضرائب، الهيئة الوطنية للإحصاء مركز الإحصاء والتخطيط والهيئات الأخرى للتشريع والمراقبة).
- المتعاملون الآخرون مع الكيان كمؤسسات التأمين، الأجراء، الموردين والزبائن).

1- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 182.

- كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.[1]

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

حدد النظام المحاسبي المالي الجديد أربع قوائم مالية بالإضافة إلى ملحقة القوائم المالية، التي حددتها المادة رقم 25 من القانون رقم: 11- 07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي " تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية مرة واحدة في السنة على الأقل التالية ما عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ليوفر معلومات مكملة لما سبق".[2]سيتم عرضها بإيجاز:

الفرع الأول: الميزانية (أو قائمة المركز المالي)

تعرف الميزانية بأنها: "صورة فوتوغرافية لوضعية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ ما. فهي تبين وضعية الصافي المركز المالي للمؤسسة، كما تعرف بأنها جدول يصنف عناصر الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، فيظهر في جانبه الأيمن مجموع الأصول، وفي جانبه الأيسر مجموع الخصوم".[3]

أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية وفق المعيار المحاسبي الأول :" تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها".[4]

ويعرفها النظام المحاسبي المالي: عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 الميزانية كالتالي:" تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصرالجارية والعناصر الغير الجارية".[5]

وتظهر الميزانية بالملحق رقم: (1).

1- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي: دروس هادفة وتطبيقات محلولة**، Pages Bleues، الجزائر، 2011، ص 17.

2- جريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القانون رقم 07-11 ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

3- حواس صلاح، **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF**، دار عبد اللطيف، الجزائر، 2012، ص 23.

4- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية**، جزء الأول، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص111.

5- عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفرع الثاني: حساب النتائج (أو قائمة الدخل)

عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية الدولية دون الأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو الحسب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة ربح أو خسارة".[1]

كما يعرف على أنه:"كشف مالي، يمكن من خلاله تلخيص مجمل الأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية. من خلال هذا الجدول يمكن معرفة نتيجة المؤسسة خلال السنة إن كانت ربح أو خسارة وذلك بحساب الفارق.[2]

ويظهر جدول حساب النتائج بالملحق رقم:(2).

الفرع الثالث: القوائم المالية المكملة

1. قائمة التدفقات النقدية أو جدول سيولة الخزينة

يعرف جدول سيولة الخزينة على أنه:"كشف بالمقبوضات والمدفوعات لمنشأة ما خلال فترة مالية معينة".[3]

(سوف نتطرق إلى هذا بالتفصيل في المبحث الثاني والثالث)

2. جدول تغير الأموال الخاصة:

عرف النظام المحاسبي المالي على أن:" جدول تغير الأموال الخاصة يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".[4]

وفق المعيار المحاسبي الأول أن " تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية التغيرات في صافي أصول الشركة خلال فترة زمنية محددة ".[5]

1- جريدة رسمية الجزائرية، المتضمنة القرار الوزاري المؤرخ بتاريخ 26 جويلية2008، مرجع سابق ذكره، ص82.

2- بن زكورة العونية، **البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF**، دار القدس العربي، الجزائر، 2016، ص 114.

3- دونالدوكيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد، سلطان المحمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 49.

4- بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 94.

5- حسين يوسف القاضي، سمير معدى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012، ص 10.

ويظهر جدول تغير الأموال الخاصة بالملحق رقم:(3).

3. ملحق الكشوف المالية:

عرف النظام المحاسبي المالي على أنه:"ملحق الكشوف المالية من الوثائق التي تتألف من القوائم المالية، ويشمل على معلومات أو شروحات أو تعليقات ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعملي القوائم المالية على أساس إعدادها والطرق المحاسبية الخاصة المستعملة والوثائق الأخرى التي تتألف من القوائم المالية ويتم عرضها بكيفية نظامية".[1]

يضم ملحق الكشوف المالية معلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، وهي تخص النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.

- مكملات الإعلام اللازمة الضرورية لحسن فهم القوائم المالية.

- المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها.

المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.[2]

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القرار الوزاري المؤرخ بتاريخ 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 87.

2- كتوش عاشور، **المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 59.

المبحث الثاني: قائمة التدفقات النقدية

كانت القوائم المالية الأساسية مقتصرة على ثلاث قوائم الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، والميزانية العمومية، لكن هذه القوائم الثلاث لم تكفي للوفاء بكل احتياجات متخذي القرار، لذا ظهرت قائمة يطلق عليها " قائمة التدفقات النقدية ".

المطلب الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

في هذا المطلب سيتم التطرق نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية حتى تكون في شكلها الحالي، بعد ذلك سنعرف هذه القائمة مع ذكر خصائصها.

الفرع الأول: التطور التاريخي لنشوء قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم الحديثة نسبيا مقارنة مع قائمة الدخل والميزانية، وقد برزت الحاجة لهذه القائمة نتيجة وجود بعض القصور في المعلومات التي تعطيها كل من قائمة الدخل والميزانية. فبينما يتم إعداد قائمة الدخل والميزانية بناء على أساس الاستحقاق يجري إعداد قائمة التدفقات النقدية بناء على الأساس النقدي، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم نوعية الأرباح وسيولة المنشأة وقدرتها على السداد بشكل أفضل من قائمة الدخل والميزانية.[1]

وقد مرت قائمة التدفقات النقدية بثلاثة مراحل هي:[2]

1. قائمة مصادر الأموال و الاستخدامات:

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه " قائمة من أين تم الحصول على الأموال وأين صرفت "والتي لم تتضمن سوى عرض للزيادة والنقصان في بنود قائمة المركز المالي، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى قائمة الأموال، وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين سنة 1961 بأهمية هذه القائمة وأوصى بأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المحاسب القانوني. وفي سنة 1963 قام مجلس

1- نعيم دهمش وآخرون، **مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010 ، ص 269.

2- نسرين فرحات، **أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص 43.

المحاسبة بإصدار نشرته رقم03 لتنميط عملية أعداد وعرض قائمة الأموال وأوصى المجلس بتعدي اسم القائمة إلى قائمة مصادر الأموال واستخدامات الأموال وبأن تعرض كمعلومات متممة للتقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومة إلزاميا.

2. قائمة التغير في المركز المالي:

في سنة 1971 أصدر مجلس المبادئ الحاسبية الرأي المحاسبي رقم 19 بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" ألزم فيها المؤسسات الاقتصادية بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل القوائم الأخرى، وأصبح اسمها "قائمة التغيرات في المركز المالي"، وقد استمر إعداد هذه القائمة وفقا لمفهوم رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين صافي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في فترة معينة، لقد تعرضت هذه القائمة للعديد من الانتقادات حول مدى فعاليتها خصوصا بعد تصاعد حالات الإفلاس للمؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية كون تلك المؤسسات كانت تفصح عن صافي أرباح مرتفع وفي الحقيقة أنها كانت تواجه عجزا في السيولة لديها، وبناء عليه قام مكتب معايير المحاسبة المالية بدراسات للتعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل، وتمثلت الانتقادات في أن إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا يعبر عن التدفقات النقدية للمؤسسات الاقتصادية بالشكل المطلوب، ولا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي.

3. قائمة التدفق النقدي:

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها لقائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد التوجه والاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشرا جيدا على تقييم السيولة للمؤسسات الاقتصادية لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المؤسسة الاقتصادية تعد على الأساس النقدي، وقد صدر عن مجلس المعايير المحاسبة المالية سنة 1984 المعيار المحاسبي رقم05 الذي أكد على إدخال قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الرئيسية للمؤسسة، وفي سنة 1987 أصدر المجلس المعيار المحاسبي رقم95 تحت اسم"قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة" كقائمة من بين القوائم المالية الملزمة على المؤسسات القيام بها، أخيرا في سنة 1992

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم07 المعدل بعنوان قائمة التدفقات النقدية إذ أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداء من جانفي 1994، وأصبح بذلك إعداد قائمة التدفقات النقدية مطلوبا مع القوائم المالية الأخرى دوليا منذ ذلك التاريخ.

الفرع الثاني: (تعريف، خصائص) قائمة التدفقات النقدية

1. التعريف:

قبل التطرق إلى مفهوم التدفقات النقدية لابد من أن يتم تعريف المصطلحات المتعلقة بهذه القائمة حتى يتم فهم المقصود من قائمة التدفقات النقدية:

– **التدفقات:** مجمل العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة عند مزاولتها لنشاطها، ولها علاقة وثيقة بهذا النشاط أي مرتبطة ارتباط وثيق بالعملية الإنتاجية وتنقسم إلى تدفقات داخلة وخارجة.

– **النقدية:** هي السيولة المتوفرة في الخزينة أو الصندوق، بالإضافة إلى الودائع التي في البنوك والمؤسسات المالية.[1]

– **التدفقات النقدية:** تتمثل التدفقات الداخلية والخارجة من النقدية وما يعادلها.[2]

التعريف الأول: قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال فترة معينة أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت وتفسر لنا أسباب التغير في رصيد النقدية.[3]

التعريف الثاني: هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، الغرض منها توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية لفترة معينة الفترة.[4]

ويمكن أن نستنتج بأن قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تبين التدفقات النقدية للمنشأة سواء كانت داخلة أو خارجة خلال فترة زمنية محددة مبينة الفرق في الخزينة بين أول ونهاية المدة.

1- محمد أبو نصار، جمعة عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2007 ، ص 156.

3- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 176.

4- دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد، سلطان محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 247.

2. الخصائص:

تتميز قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تنفرد بها عن باقي القوائم المالية لما لها أهمية في تقييم مدى اليسر لمالي والسيولة المالية في المؤسسة، هذه الخصائص تجعلها أكثر شمولا نوجزها فيما يلي:

- مؤشر جيد عن صدق ربحية المؤسسة؛

- مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع؛

- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات في فترة محدودة؛

- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاث (تمويل، استثمار، وتشغيل)؛

- تقييم مقدرة المؤسسة الفعلية على توليد نقدية موجبة في المستقبل.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلي أهمية هذه القائمة للمؤسسة الاقتصادية وأهدافها.

الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من الدور الذي تلعبه في توفير المعلومات، وعلى الأخص تلك التي لا تظهر في القوائم المالية الرئيسية (الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر). وتأتي تلك الأهمية أيضا من خلال الجهات التي يهمها الحصول على المعلومات التي توفرها تلك القائمة، وهذه الجهات هي:[2]

– إدارة المؤسسة: لما توفره القائمة من معلومات تمكن الإدارة من تقييم الأداء فيما اتخذته من قرارات استثمارية من عمليات بيع وشراء، إضافة لما يمكن أن تتخذه مستقبلا من قرارات، حيث تظهر هذه القائمة الوضع النقدي في لحظة معينة وفي نقطة معينة، بدلا من الافتراض والتوقع العشوائي.

1- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 326.

2- نعيم نمر داوود، **التحليل المالي باستخدام برنامج EXEL**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012، ص ص 63-64.

– **المستثمرين والمقرضين:** تساعد قائمة التدفق النقدي في الإجابة على أسئلة المستثمرين والمقرضين مثل: قدرة المؤسسة على إيجاد تدفقات نقدية في نقاط معينة، وقدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المطلوبة من دفع مستحقات وغير ذلك.

الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية.

الهدف الأساسي من جدول التدفقات النقدية هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية [1]، كما صممت هذه القائمة أيضا لمجموعة من الأغراض تتمثل في:[2]

– التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛

– توفير معلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛

– تقييم قرارات الإدارة: فإذا قام المديرون باتخاذ قرارات استثمارية جيدة، فإن أعمالهم سوف تزدهر ، أما إذا قاموا باتخاذ قرارات استثمارية غير جيدة فسيحدث العكس، وتقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين و الدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة؛

– تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون بالحصول على توزيعات أرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، وتقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات؛

– تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بيت صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، وعادة فإن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا، فالمستوى المرتفع من الدخل يؤدي إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشأة أرباح مرتفعة وكذلك العكس؛

1– الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة للقرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2– طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

– تحدد المركز النقدي للشركة في لحظة زمنية معينة عادة هي نهاية السنة المالية وهي بمثابة رصيد التدفقات النقدية الواردة للشركة والصادرة عنها.

المطلب الثالث: مكونات واستخدامات قائمة التدفقات النقدية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مكونات القائمة بالإضافة إلى استخداماتها.

الفرع الأول: مكونات قائمة التدفقات النقدية

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه القائمة فإنها تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، تنقسم هذه العمليات إلى ثلاثة أقسام.

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تتضمن التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادلة التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تتضمن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمار في الديون أو الملكية (الأسهم والسندات) للشركات الأخرى.[1]

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة.[2]

1– كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 156.

2– أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 286.

قائمة التدفقات النقدية متكونة من ثلاث انشطة: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المبرزة في الشكل التالي:

الشكل رقم(03): الانشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية.

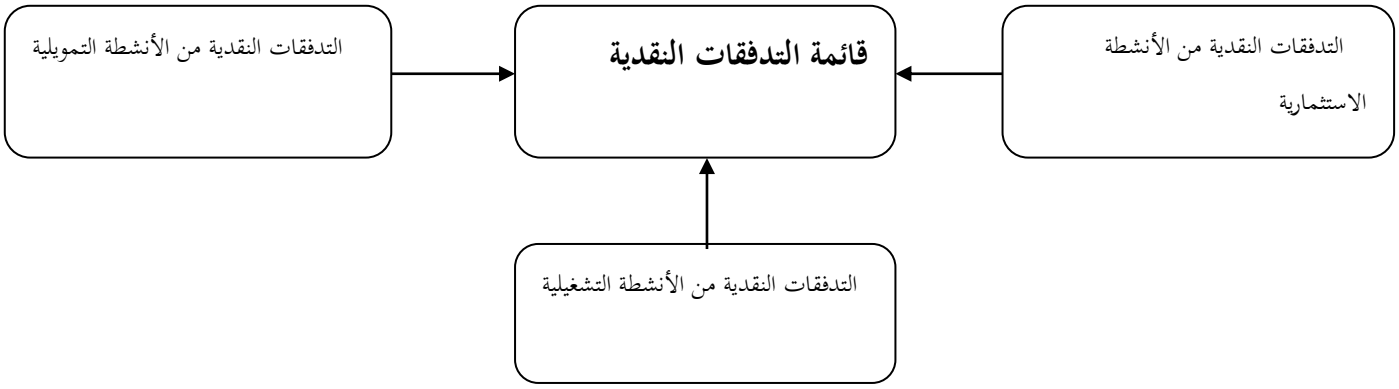

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المجمعة

الجدول رقم(01): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة حسب أنشطة المؤسسة

نوع التدفقات	أنشطة المشروع		
	التشغيلية	**الاستثمارية**	**التمويلية**
التدفقات النقدية الداخلة	-المتحصلات من بيع البضاعةأو تأدية الخدمة. -إيرادات الفوائد والتوزيعات	- المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون و الملكية (الأسهم والسندات) -المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى	- المتحصلات من إصدار الأسهم - المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل

التدفقات النقدية الخارجة	– المدفوعات النقدية للدائنين(لشراء المواد والمهمات والمخزون السلعي) – تسديدات العاملين(أجور ومرتبات)، الضرائب ، الفوائد، المصروفات التشغيلية الأخرى	– القروض الممنوحة للغير – شراء الاستثمارات في الأسهم والسندات للشركات الأخرى – شراء الآلات والمعدات	– سداد التوزيعات – إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزينة) – سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات)

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص157.

الفرع الثاني: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل من الجهات الداخلية والخارجية للمشروع:[1]

1. استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط، إن القائمة تظهر أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدل من الاقتراض الخارجي، فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفقات النقدية تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

2. استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

– قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.

1– منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 146.

- قابلية المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية.

- قابلية المنشأة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.

- مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي.

- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.

- أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمنشأة خلال الفترة.

المبحث الثالث: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية

على الرغم أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقدمان إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة ولهذا يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.[1]

المطلب الأول: مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى المصادر المتبعة في إعداد هذه القائمة بالإضافة إلى أهم الخطوات المتبعة لإعدادها.

الفرع الأول: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية من ثلاثة مصادر، هي:[2]

– مقارنة ميزانيتين متتاليتين لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول وأخر الفترة.

– قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) للسنة الجارية لتحديد الزيادة أو النقصان في النقدية للأنشطة التشغيلية خلال الفترة، أي تحويل صافي ربح الفترة من أساس الاستحقاق إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

– بيانات عن عمليات منتقاة من دفتر الأستاذ العام للوصول إلى معلومات تفصيلية وتحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

الفرع الثاني: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد هذه القائمة وفق ثلاث خطوات هي:[3]

– الخطوة الأولى: تحديد صافي الزيادة أو النقص في النقدية كفرق بين رصيد النقدية أول وأخر الفترة، هذه الخطوة مباشرة لأنه يمكن حساب الفرق من خلال تفحص قائمة المركز المالي (الميزانية) المقارنة.

1- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 243.

2- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص245.

3- بن عبدي حسام الدين، **دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علو التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 40.

– **الخطوة الثانية:** تحديد صافي النقدية المتأتية أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية. وتتطلب هذه الخطوة:

- تحليل قائمة دخل السنة الجارية لتحويلها من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.
- مقارنة الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات المتداولة.
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

– **الخطوة الثالثة:** تحديد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وتتطلب هذه الخطوة:

- تحليل بيانات الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات طويلة الأجل وفي حق الملكية.
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

المطلب الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية(الطريقة الباشرة وغير المباشرة)

يتم إعداد قائمة التدفقات بالاعتماد على طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة استنادا إلى مجموعة من المعلومات والخطوات، سواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة يكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي.

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): قائمة التدفقات النقدية حسب طريقة المباشرة وغير المباشرة

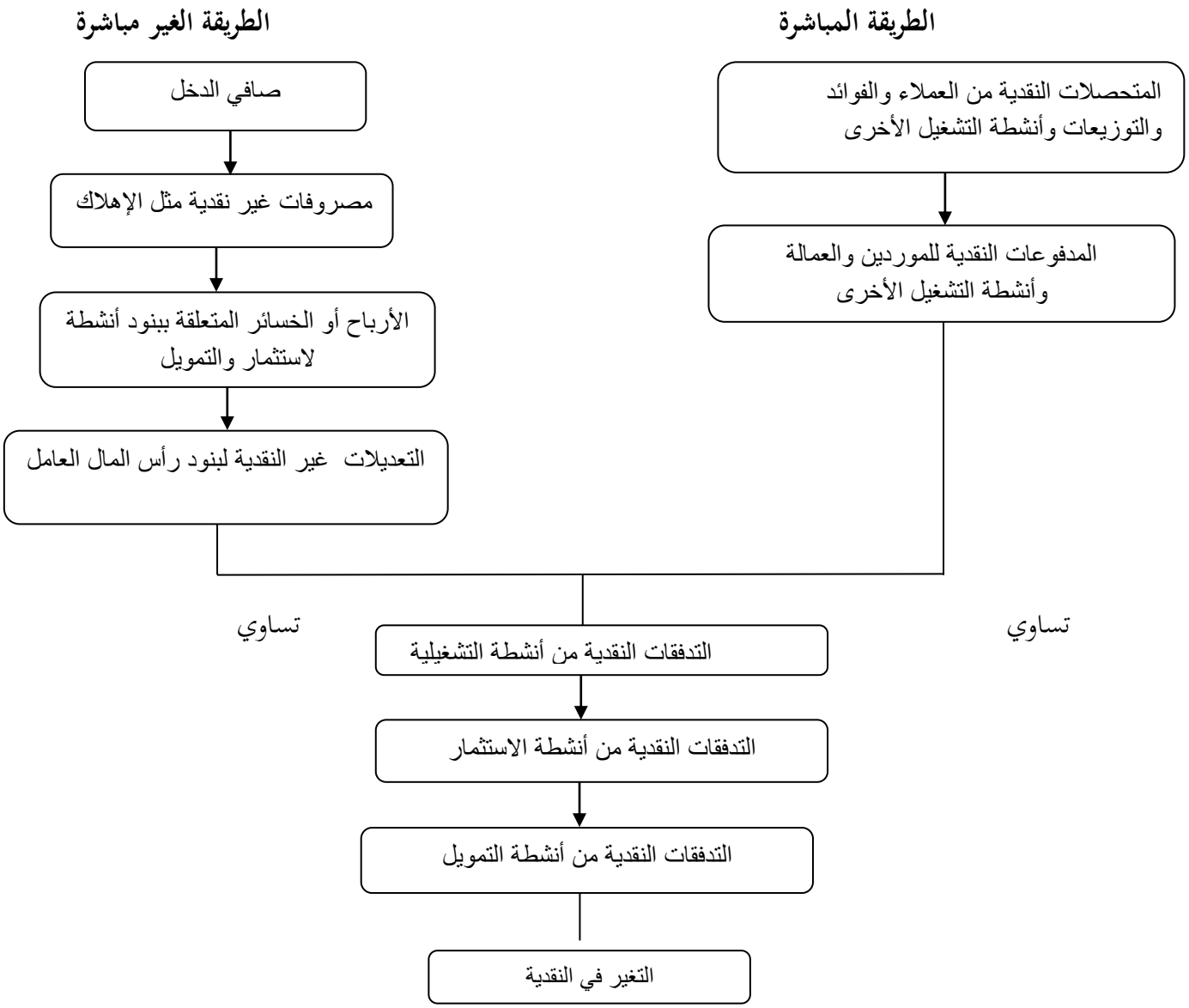

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص 261.

الفرع الأول: الطريقة المباشرة

يطلق على هذه الطريقة اسم طريقة حسابات النتائج ولقد أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي السابع وفضلها على الطريقة المباشرة ولكنه لم يقررها بشكل إجباري، وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية وكذا معرفة أوجه الصرف النقدي، والتي يتم توزيعها وفق الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية وهو الأسلوب المفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية.[1]

الجدول رقم (02):قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات الناتجة من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
القارية مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية المتضمنة للقرار المؤرخ في 26 جويلية سنة2008، مرجع سبق ذكره، ص35.

1- بوميمز فريد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقا للطريقة المباشرة

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي:[1]

أ. التحصيلات المقبوضة من الزبائن:

هي تلك المقبوضات الناتجة عن بيع البضائع وتقديم الخدمات للغير من طرف المؤسسة، حيث تحسب المقبوضات النقدية للزبائن والحسابات الملحقة من خلال العلاقة التالية:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن= المبيعات من البضاعة والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة (ح/70) – التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة(ح/708)+ الرسم على القيمة المضافةعلى المبيعات (ح/4457) + التغير في رصيد الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد أخر مدة – رصيد أول مدة) (ح/41).

المقبوضات الأخرى للأنشطة التشغيلية = إعانات الاستغلال (ح/740) + المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير(ح/757) + حسابات المنتجات الأخرى للتسيير الجاري (ح/758) + التغير في المنتوجات المسجلة مسبقا(ح/487).

ب. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:

– المبالغ المدفوعة للموردين

مشتريات الفترة (ح/60) – التخفيضات المالية والتجارية المحصلة (ح/609) + الرسم على القيمة المضافة للمشريات (ح/ 4456) + مصاريف الخدمات الخارجية (ح/61) والخدمات الخارجية الأخرى (ح/62) + الرسم على القيمة المضافة على الخدمات والخدمات الخارجية الأخرى (ح/445) – التغير في رصيد موردو المخزونات والخدمات (ح/401) والحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة (ح/467).

1- المرجع نفسه، ص ص 46-47.

– المبالغ المدفوعة للمستخدمين:

أعباء المستخدمين للفترة (ح/63) – التغير في حساب المستخدمين والحسابات المرتبطة بهم (ح/42) – التغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بهم (ح/43).

ج. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى:

وتتمثل في الأعباء المالية وتحسب كما يلي: الفوائد والمصاريف المالية الأخرى= مصروف الفائدة للفترة- التغير في مصروف الفائدة المستحقة.

د. الضرائب على النتائج المدفوعة:

وتحسب كما يلي: الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية (ح/565)- التغير في رصيد الدولة والضرائب على النتيجة (ح/444).

هـ. تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:

وتتحدد بالفرق بين حساب منتجات العناصر غير العادية (ح/77) وحساب أعباء العناصر غير العادية (ح/76).

2– التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

أ. التحصيلات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وتتمثل هذه التحصيلات فيما يلي:[1]

– التحصيلات النقدية للتنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية:

وتحسب كما يلي: سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية + رصيد بداية المدة لحساب الحقوق عن التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية – رصيد نهاية المدة لحساب الحقوق عن التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية.

1- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-299 .

– التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية

وتحسب وفق العلاقة التالية: رصيد أخر المدة للتثبيتات المالية– القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها خلال الفترة + رصيد بداية المدة للتثبيتات المالية.

– الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة:

وهي النواتج المالية التي تحصلت عليها المؤسسة.

ب. المسحوبات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

– المسحوبات النقدية عن الحيازة على التثبيتات المادية والمعنوية

يمكن إيجادها بتطبيق العلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

– المسحوبات النقدية من اقتناء تثبيتات مالية:

وتحسب كما يلي: قيمة التثبيتات المالية في نهاية المدة+ القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها– القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية في بداية المدة.

3– التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة من أنشطة التمويل كما يلي:[1]

أ. التحصيلات النقدية من الأنشطة التمويلية:

– التحصيلات النقدية من إصدار أسهم

وتحسب كما يلي: رأس المال في نهاية المدة + علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة – الاحتياطات المحولة إلى أسهم خلال الدورة – الديون المحولة إلى أسهم خلال الدورة – رأس المال في بداية المدة– علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة.

1- بوميمز فريد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

– التحصيلات المتأتية من القروض:

وتتمثل في التغير في الاقتراضات والديون المماثلة + دفعات القروض في السنة المالية.

ب. المسحوبات النقدية من الأنشطة التمويلية:

– مسحوبات القروض المسددة

ويتم حسابها كما يلي: رصيد القروض الطويلة الأجل أول المدة–رصيد القروض الطويلة الأجل أخر المدة + النقدية المحصلة من إصدار قروض جديدة.

– الحصص و غيرها من توزيعات الأرباح

وتتمثل في نتيجة السنة المالية السابقة – التغير في الاحتياطات.

الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة

ويشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي الربح من واقع قائمة الدخل وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على صافي الربح بالنسبة للبنود التي أثرت على صافي الربح ولكنها لم تؤثر على النقدية، بعبارة أخرى يتم خصم الأعباء التي خصمت من الإيرادات في قائمة الدخل ولم يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافي الربح، واستبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل التي لم يترتب عليها تدفقات نقدية داخلة من صافي الربح لحساب التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل.[1]

1– أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 292.

الجدول رقم (03): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (النقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة للقرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه معدي قائمة التدفقات النقدية

يصاحب إعداد قائمة التدفقات النقدية عدة مشاكل عملية تختلف باختلاف طبيعة العمليات المالية .

الفرع الأول: التدفقات غير النقدية والتدفقات النقدية الأجنبية وغير العادية

1. العمليات غير النقدية

حسب المعيار الدولي السابع فإن العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية أو نقدية معادلة من قائمة التدفقات النقدية فإنه يجب استبعادها، كونها لا تؤثر بطريقة مباشرة على التدفقات النقدية للفترة الحالية ، ويجب الإفصاح عن تلك العمليات في مكان أخر بالبيانات المالية بحيث يمكن دائما توفير المعلومات المتعلقة بتلك الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

من بين هذه العمليات:

- شراء موجودات مقابل ديون أو قروض طويلة الأجل أو الحصول على الموجودات باستخدام أسلوب التأجير التمويلي.

- شراء أحد المشروعات عن طريق إصدار أسهم.

- تحويل بعض الديون إلى حقوق الملكية.[1]

2. التدفقات النقدية الأجنبية

تنتج هذه التدفقات عن المعاملات بالعملة الأجنبية أو عن عمليات أجنبية، فهذه الأخيرة قد تكون مؤسسة تابعة أو مشروع مشترك أو فرع أجنبي، هي المؤسسة التي تعرض قوائمها المالية وتباشر نشاطها في بلد أخر بخلاف البلد الأم، بينما المعاملات بالعملة الأجنبية قد تكون معاملات أبرمت بعملة أجنبية وتتطلب السداد بعملة أجنبية نوجزها فيما يلي:

- شراء أو بيع بضاعة بعملة أجنبية؛

1- نسرين فرحات، مرجع سبق ذكره، ص71.

- اقتراض أو إقراض أموال مدفوعة أو مقبوضة بعملة أجنبية؛

- أن تصبح المؤسسة طرفا في تعاقد بعملة أجنبية لم ينفذ بعد؛

- أن تقوم المؤسسة باقتناء أو استبعاد أصول أو إنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية.

وفقا لما جاء في المعيار الدولي السابع فإن التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية يجب أن تسجل بالعملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمنشأة وباستخدام سعر الصرف بين تلك العملة والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق، كما يتعين ترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية، باستخدام أسعار الصرف السائدة بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية.

3. البنود غير العادية:

هي ما تحققه المؤسسة من موارد وما تتحمله من نفقات عرضية ناتجة عن ممارستها لأنشطة غير عادية، وتتصف هذه الأنشطة بعدم الانتظام كالتعويضات من شركات التأمين، أو تعويضات نتيجة نزاع مع أحد الشركات المجاورة، لذا أوجب المعيار على المؤسسات الاقتصادية الإفصاح عن العمليات غير العادية سواء كانت تابعة لأنشطة الاستثمار، التمويل أو التشغيل بشكل مفصل في قائمة التدفقات النقدية حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعة تلك البنود وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

الفرع الثاني: الفوائد وتوزيعات الأرباح (الفوائد، ضريبة الدخل، الاستثمار)

يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية والتي تمثل فوائد وتوزيعات الأرباح وكذلك ضرائب الدخل.

1. الفوائد و توزيعات الأرباح:

يقصد بالفوائد المدفوعة ما تدفعه المؤسسة نتيجة اقتراض أموال بينما التوزيعات هي مبالغ ناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، و قد أوجب المعيار الإفصاح عنهما في قائمة التدفقات النقدية منة نشاط تشغيلي على أساس أنها تؤثر في تحديد صافي الربح والخسارة وهذا مهم لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مقدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأسهم من تدفقات الناتجة عن التشغيل، كما أجاز المعيار تبويبها في شكل تدفقات نقدية من نشاط تمويلي واستثماري استنادا إلى أنها تمثل تكاليف الحصول

على موارد المالية أو عوائد الاستثمارات، هذا يعني أن المعيار أجاز تبويبها بحسب الطريقة التي تتفق مع ظروف المؤسسة شرط ثبات الطريقة من فترة إلى أخرى.[1]

2. ضريبة الدخل:

تصنف ضريبة الدخل المدفوعة باعتبارها نشاط تشغيلي إلا إذا كان من الممكن تحديدلجزء المدفوع والمتعلق بالنشاط التمويلي أو استثماري فتصنف في هذه الحالة حسب نوع النشاط المدفوعة من أجله.[2]

3. الاستثمار في شركات تابعة وشركات شقيقة

يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار في شركات تابعة التي تقع تحت سيطرة شركة قابضة قد تكون مسيطرة عليه كاملة أو جزئية، وشركات شقيقة والتي يكون للمستثمر فيها تأثير قوي كالتمثيل في مجلس الإدارة ووضع السياسات المالية للمؤسسة، أوجب المعيار في قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمر عن كافة التدفقات النقدية بينه وبين الجهات المستثمر فيها سواء تم المحاسبة في شركات شقيقة أو تابعة، كما أوجب المعيار عرض وتصنيف التدفقات النقدية الناتجة عن بيع وشراء الشركات التابعة أو مؤسسات أخرى وبالتالي فالمؤسسة تفصح بشكل إجمالي عن كل البنود التالية:

– المقابل الإجمالي للشراء والبيع للشركات التابعة أو المؤسسات الأخرى، مبلغ النقدية وما في حكمها في الشركات التابعة أو شركات الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها...الخ.[3]

1- المرجع نفسه، ص ص 70-71.

2- بختي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3- نسرين فرحات، مرجع سبق ذكره،ص 71.

خلاصة الفصل:

تبرز قائمة التدفقات النقدية دورا هاما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من خلال المعطيات المختلفة التي تقدمها على غرار القوائم المالية الأخرى، فهي تعطي التدفقات النقدية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على إعطاء نظرة مستقبلية على واقع المؤسسة ومدى إمكانية تحقيقها لتدفقات نقدية مستقبلية.

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى قائمة التدفقات النقدية بعرضها بشكل مفصل، فمن تعريفها إلى أهدافها وأهميتها كأسسيات لها مرورا إلى هيكلة القائمة والتعرف على طرق وكيفية إعدادها مع توضيح مختلف أنشطتها، بالإضافة إلى عرض المشاكل التيي تصاحب عملية إعداد هذه القائمة.

الفصل الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في تفعيل الأداء المالي

تمهيد

يلقى مفهوم الأداء المالي إهتماما كبيرا من طرف كل الجهات التي لها علاقة وإهتمام بالمؤسسة، حيث يعبر هذا الأداء عن كيفية استخدام واستغلال المؤسسة لمواردها المالية بطريقة تجعلها متمكنة من تحقيق أهدافها وأبرزها الربح الذي ترجو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة أنواعها لا يمكن استغلالها إلا عن طريق ادارة رشيدة ومتطورة، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ماحققته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق معرفة أدائها المالي لمعرفة في أي اتجاه تسير المؤسسة وما توصلت اليه من نتائج وثم اتخاذ القرارات المناسبة.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على الأداء ومفهومه وأهم مكوناته وأنواعه بالإضافة إلى الأداء المالي سنحاول التعرف عليه من خلال مفهومه، الأهمية، الأهداف، مقوماته وأهم العوامل المؤثرة عليه وأيضا سنتعرف على الكيفية التي تساهم بها قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية لمؤسسات الأعمال بصورة عامة والمنشآت بصورة خاصة لأنه من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة عن سر أنشطتها على المستوى الداخلي والخارجي وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء ومكوناته ثم عرض أنواعه وفي أخير إلى مجالات الأداء وكذا العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء ومكوناته

سنقوم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الأداء ومكوناته:

الفرع الأول: تعريف الأداء وأهميته

1. التعريف :

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية وعدم السكونية في محتواها المعرفي، حيث عرف تطورا منذ بداية استعمالاته الأولى إلى وقتنا الحالي وهذا بفعل التطورات الاقتصادية، وعليه نجد أن هناك عدة تعاريف مختلفة للأداء سنحاول تحديد البعض منها فيما يلي:

التعريف الأول: "إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة (performare) التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها كلمة (performance) وأعطتها معناها وهو الكيفية التي تؤدي بها الأشياء".[1]

التعريف الثاني: يعرف الأداء على أنه:" العمل الذي يؤديه الفرد من خلال وعيه واستيعابه واختصاصاته، واحاطته بالتوقعات التي تحدث مستقبلا أثناء عمله، وحسن إصغائه لتوجيهات المشرف عليها وتنفيذه للتعليمات والأساليب المطلوبة، لتحقيق أهداف المؤسسة".[2]

[1] أحمد سيد مصطفى، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2002، ص 41.

2- مجيد الكرخي، **موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 141.

التعريف الثالث: الأداء هو:" قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفاتها، الأداء إذا هو الكفاءة والفعالية معا".[1]

التعريف الرابع: كما يعرف كذلك:" قدرة المشروع على تحقيق الأهداف طويلة الأجل".[2]

التعريف الخامس: يعرف أيضا على أنه: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها".[3]

التعريف السادس: ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه:" علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة ".[4]

وبصفة عامة يمكن القول أن الأداء هو قيام المؤسسة بالأنشطة والمهام التي تمكنها من الوصول إلى النتائج بشكل ناجح لتحقيق الأهدافها وضمان بقائها واستمرارها في نشاطها وفق الموارد المتاحة.

2. الأهمية :

للأداء أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، ويتضح ذلك من خلال مناقشته من الناحية النظرية والتجريبية والإدارية وتتمثل فيما يلي:[5]

- من الناحية النظرية يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية، حيث تحتوي جميع المفاهيم الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختبارا زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.
- أما من الناحية التجريبية فإن أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب الدراسات وبحوث الإدارة الإستراتيجية لاختبارا للاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

1- أبو الفتوح علي فضالة ، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994 ، ص 20.

2- فلاح حسين الحسين، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 24.

3- عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 3.

4- R. Brosquet, fondement de la performance humaine dans l'entreprise. les éditions d'organisation, Paris,1989, p.11.

5- أسامة فتيسي، هشام سهتال، **مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرارات الإئتمان التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، فرع علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014-2015، ص 4.

ـ وأما الأهمية الإدارية فإنها واضحة، وتظهر من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارة المؤسسات بالأداء والنتائج هو التحولات التي تجري في هذه المؤسسات اعتمادا على نتائج الأداء.

الفرع الثاني: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هي الفعالية والكفاءة والإنتاجية أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

1. الفعالية Effectivness: هي درجة تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدرة فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت المؤسسة أكثر فعالية.[1]

كماعرفها (Vincent Plauchet) على أنها:" القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة ".[2]

تعتبر الفعالية أداة من أدوات مراقبة التسيير وتعتبر معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة إذن فهي تعني مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

2 الكفاءة Efficiency: تمثل الكفاءة بين الموارد والمخرجات المحققة وتقاس باحتساب نسبة المخرجات إلى نسبة المدخلات، والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة، وتتجسد في مقدار المدخلات المتمثلة بالموارد والأموال والعاملين اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين، وبتعبير آخر فإن الكفاءة هي تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف، وبموجبها تكون المنظمة كفئة حينما تحصل على أعلى ما يمكن من الأهداف الذي تسعى لتحقيقها أي تحقيق أعلى الأرباح وأفضل مستوى من الجودة.[3]

كماعرف أيضا (Vincent Plauchet) الكفاءة بأنها: "تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بتقليل الإمكانيات والنشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة ".[4]

1- عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد**، مرجع سبق ذكره، ص3.

2- إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية الجزائرية – دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة) باتنة**، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس، ورقلة، 2007، ص 46.

3- مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

4- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** ، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر ، 2009 ،ص 218.

3. الإنتاجية Productivity:تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتبين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة، كما تعتبر مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى المخرجات، وبالتالي فهي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.[1]

المطلب الثاني: أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ومكوناته ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة، وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار الشمولية، معيار مصدر الأداء، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة. كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة.

الفرع الأول: التصنيف حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الآداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي:

1. الأداء الكلي: يتمثل الآداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء او عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الانتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع باقل تكلفة واحسن جودة.

2. الأداء الجزئي:على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة .فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافها لخاصة به، لا أهداف الانظمة الاخرى، وبتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الآداء الكلي للمنظمة، وكماسبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.[2]

1- عبد الله قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر، ص 16.

2– مزهودة عبد ماليك، **الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العددالأول، نوفمبر 2001، جامعة بسكرة، ص 87.

الفرع الثاني: التصنيف الحسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الآداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي :

1. الأداء الداخلي : كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

أ. **الأداء البشري**: وهو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية ممن خلال تسيير مهاراتهم .

ب. **الأداء التقني**: يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ج.**الأداء المالي**: يكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة، فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.[1]

2. الأداء الخارجي: هو " الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة".

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده. فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.[2]

1- عوامري سهيلة، **قيم الأداء في البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAEL دراسة حالة: بنك الخليج الفترة (2015– 2017)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص ص 35- 36.

2- Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999, p.236.

ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :

الشكل رقم(05): الأداء الداخلي والخارجي

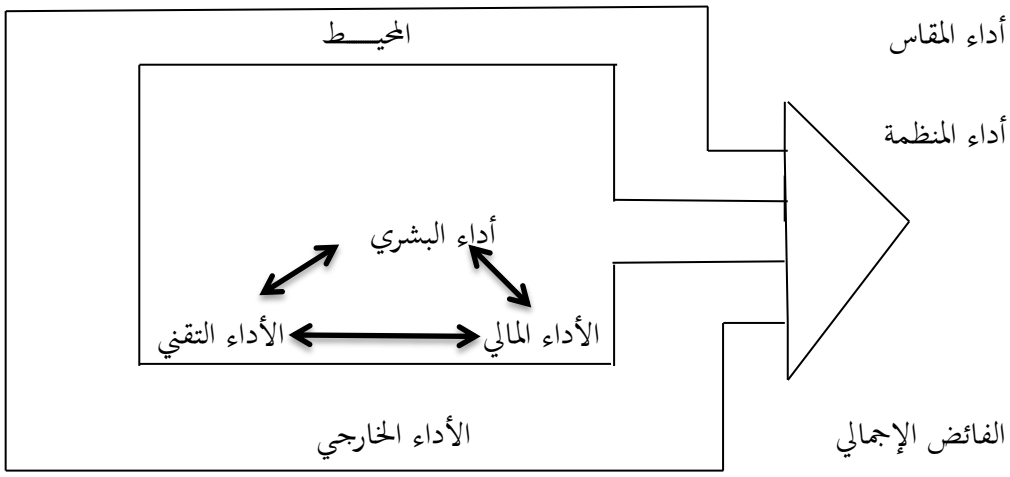

Source: Bernard Martory ,op.cit ,p 237

يتضح من الشكل أعلاه أن أداء المؤسسة ككل ما هو الإنتاج من تفاعل بين الموارد البشرية، التنمية، والمالية يضاف اليها التفاعل الموجود بين المنظمة وبيئتها الخارجية وكلما أحسنت المؤسسة التعامل مع بيئتها الخارجية من خلال التعامل الجيد مع الفرص والتهديدات أدى إلى زيادة كلية في أداء المؤسسة سواء كان هذا الأداء داخلي أو خارجي .

الفرع الثالث: التصنيف حسب معيار الوظيفة

يرتبط هذا المعيار بشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إليه و التي يمكن حصرها في الوظائف التالية:

1. أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة غلى بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.[1]

1- محمد ابراهيم، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 150.

2. أداء وظيفة التموين: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين تفوق آجال الممنوحة للعملاء والإستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين.

3. أداء وظيفة الانتاج: يقصد بأداء هذه الوظيفة، تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيرتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع، أو المنطقة الجغرافية، من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبيات من خلال الإستغلال الكفء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.[1]

4. أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة، فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة، فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.[2]

5. أداء وظيفة البحث والتطوير: يقصد بها قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق، وكذا توفير جو ملائم للإختراع، الإبتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التجديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال.[3]

6. أداء وظيفة العلاقات العامة: في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق إليها سابقا، فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، الدولة بالنسبة لمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما الموظفين الأداء هو توفير جو ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين الأداء هو احترام المؤسسة لآجال التسديد والاستمرار في

1- حفصي رشيد، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 ، ص17.

2- دراوي حسن، محمد سعيد سلطان، **إدارة الموارد البشرية**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011 ، ص 208.

3- حفصي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة ومنتوجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.[1]

7. أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

وهذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

حصة السوق: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

حصة السوق = مبيعات المنتوج / المبعات الإجمالية

ويعبرعن هذه النسبة بوحدات عينية أو بالقيمة ويمكن توضيح هذا المؤشر كمايلي:[2]

الشكل رقم (06): كيفية حساب حصة السوق

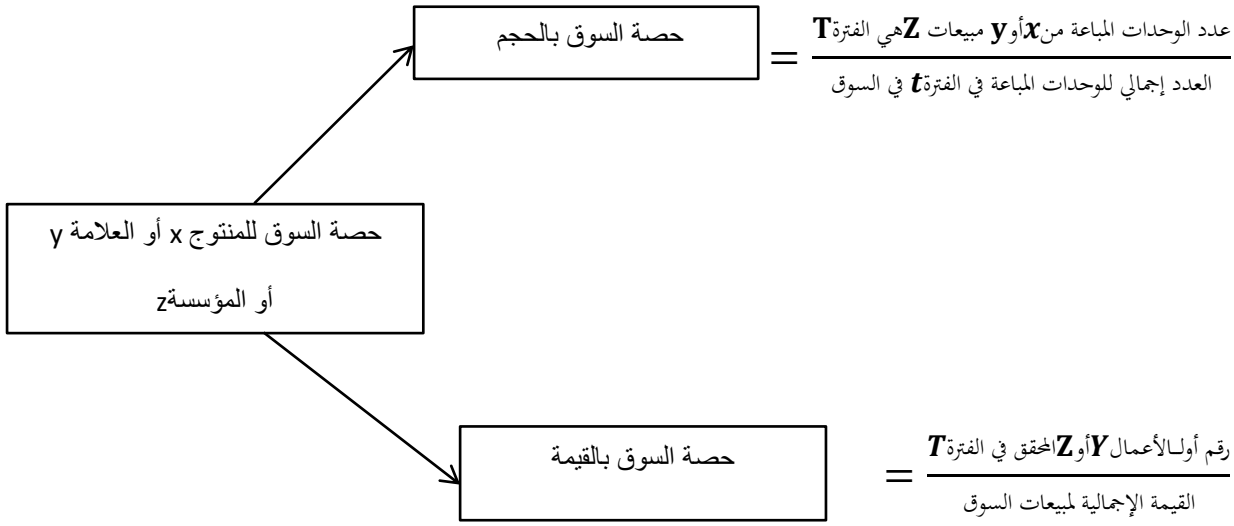

Source: Jaques Hendrevie, denislindon, merctor, editions, dalloze, bed, paris, 2000, p 06.

1- العمري بشرى ومانى حنان، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كليةالعلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018، ص 44.

2- بشرى خالدي وزهراء محاجي، **أثرالتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص ص 44-45.

- **إرضاء العملاء:** يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات .
- **السمعة (NOTORIETE):** وتقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد، ومردودية كل منتوج.

الفرع الرابع : التصنيف حسب معيار الطبيعة:

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية...، يمكن تقسيم الآداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي:[1]

1. الأداء الاقتصادي: يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال،حصة السوق، المردودية...الخ) وتدني استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا).

2. الأداء الاجتماعي: إن الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسات، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن تتزامن مع تحقيق الأهداف الاخرى خاصة الاقتصادية، وفي بعض الحالات لا يتحقق الاداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

3. الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حدث أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وغالبا ما تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4. الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسيلة لتحقيق أهدافها الأخرى.

1- علي شيتور، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيلل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014، ص ص 46-47.

2.- Jaques Hendrevie, **denislindon**, **mercto**r, editions, dalloze, bed, paris, 2000, p 06.

المطلب الثالث: مجالات الأداء والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: مجالات الأداء

تختلف مجالات الأداء باختلاف منهج منشات الأعمال و نذكر منها :[1]

1. الميدان المالي: إذ يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المنشآت مهما كانت طبيعة أعمالها فعدم تحقيق المنشاة الأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر. إن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا، ويفتح المجال أمام المنشأة للانطلاق وأهم مقاييس هذا الميدان هو التحليل المالي.

2. ميدان الأداء غير المالي: ويركز هذا الميدان على اعتماد مقاييس غير مالية لقياس أداء المنشأة، حيث يتم الاعتماد على مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية وتقديم منتجات جديدة وفاعلية العملية التسويقية والإنتاجية وغيرها من المؤشرات، فالاعتماد على المقاييس المالية وحدها لا يعطي صورة متكاملة الأبعاد حول المنشأة يؤدي إلى خلق توازن بين الاهتمامات العملياتية والمالية.

3. ميدان الفاعلية التنظيمية: ومضمون هذا الميدان التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف، ويمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح و هامش الربح ومعدل العائد على الاستثمار ورضا العاملين، وتوجهات المديرين واستيعاب منشأة للتطور والإبداع التقني وغيرها من المقاييس.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الأداء، بعضها عوامل داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها، والبعض الاخر عوامل خارجية يصعب التحكم فيها و بالتالي يصعب على المؤسسة التكيف معها.

ونفصل كل من العوامل الداخلية و الخارجية فيما يلي:

1- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 94.

1. عوامل الداخلية: تتكون من مجموعة من العوامل نذكر منها:

أ. **العنصر البشري:** يشكل أهم مورد في المؤسسة، فنمو تنافسية وتطور المؤسسة مرهون بمدى استقطابها لعناصر بشرية متميزة في مهاراتها ومعارفها وقدرتها على الانسجام في الجماعة، ومدى تعاونها معها، كما تعمل على بذل جهد أكبر وتحقيق أداء أفضل منه:

الأداء = القدرة × البيئة × الدافعية

ب. الإدارة: إن للإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها وسيطرتها فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة ومنه فهي مسؤولة بنسبة كبيرة عن زيادة معدلات الآداء داخل المؤسسة.

ج. التنظيم: يشمل على توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وفقا للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم وفق مهاراتهم وإمكانياتهم الخاصة.

إن درجة التنظيم وإحداث المتغيرات اللازمة وفقا للمستجدات الجديدة في نظم و أساليب العمل والتوظيف ومنظومة الحوافز والتنمية والتدريب من شانه أن يؤثر على الآداء.

د. بيئة العمل: تشير الى مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته، إن عدم الانتظام في العمل والانسحاب والغيابات والحوادث يعود سببها الرئيسي لسلبية بيئة العمل.

هـ. طبيعة العمل: وتشير الى أهمية الوظيفة والمنصب الذي يشغله الفرد ومدى مقدار فرص الترقية والنمو المتاحة أمامه، حيث كلما زات درجة توافق الفرد ووظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعيته وحبه لعمله وولائه لمؤسسته.[1]

و. الهيكل التنظيمي: وهو الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخصص وتقسيم العمل بين الوحدات والأفراد وعدد المجموعات الوظيفية، وكذا عدد المنتوجات الإدارية، ولمن يتابع كل شخص ومن هما لأشخاص الذين يتبعون له، أو ماهي سلطات أو مسؤوليات كل منهم، وكيف يتم التنسيق بين وحداتهم وأقسامهم.[2]

1- زهير ثابت، **كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 14.

2- مصطفى محمود أبو بكر، **التنظيم الإداري في المنظمات المعاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 12.

ي. العوامل التقنية : وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة ونذكر منها : نوع التكنولوجيا المستخدمة، بالإضافة إلى نسبة الاعتماد على الآلات ونوعية المنتوج، والتوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها...الخ.[1]

2. عوامل الخارجية: وتتكون من مجموعة من العوامل وهي:

أ. البيئة الاجتماعية والثقافية: يتأثر الآداء داخل المؤسسة بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية، ذلك ناتج عن الارتباط الوثيق بين المؤسسة (الأفراد داخل المؤسسة سواء كانوا عمال، مسيرين، مدراء...) والمجتمع ومن بين هذه العوامل نجد العادات والتقاليد الموروثة، العرف وأمور الدين، المستوى التعليمي، نسبة الأمية النظر إلى مدى تقدير الأفراد للتعليم ورغباتهم في الحصول عليه، التدريب وأنواع برامج التعليم الفني والمهني المتوفرة في المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة.

ب. البيئة السياسية والقانونية: كما تتأثر أي مؤسسة بالبيئة السياسية والقانونية مثل طبيعة النظام السياسي في البلد الذي تتواجد به المؤسسة ومدى الإستقرار السياسي، مرونة القوانين والتشريعات حيث يعتبر العامل مهم جدا بالنسبة للمؤسسة (ذو تأثير كبير) وذلك بسهولة أو صعوبة التعاملات بين المؤسسة ومحيطها كالتعامل مع مصلحة الضرائب، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها.[2]

ج. البيئة الاقتصادية: إن للبيئة الاقتصادية التأثير المهم والمباشر على أداء المؤسسة وذلك عن طريق الإيطار العام لاقتصاد الدول (اقتصاد حر أو موجه) وذلك إما بكبح نشاط المؤسسة أو تركها حرة، كذلك الإستقرار الاقتصادي يلعب دور كبير في التأثير على أداء المؤسسة، أما من جانب البنوك (الأنظمة البنكية) والسياسات التشريعية على نشاطها (البنوك)، الأسواق المالية ومدى جهودها، فهناك يكون التأثير على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة، لأن البنوك والأسواق المالية تعد المصادر الرئيسية في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية، وهذا ينعكس مباشرة على مردودية المؤسسة، وذلك يؤثر على أدائها.[3]

1- مزهودة عبد المالیك، مرجع سبق ذكره، ص 94.

2- زهير ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 15.

3- بن عمارة نور الدين، **تقييم الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة مرباح ورقلة، 2005 -2009، ص 11.

هـ. **العوامل التكنولوجية:** وتشمل معدلات الإنفاق على البحوث وتطور وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات ...إلخ.[1]

المبحث الثاني: الأداء المالي

نظرا لأهمية الأداء المالي في معرفة وضع نشاط المؤسسة سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأداء المالي من خلال تعريف الأداء المالي وكذلك العوامل المؤثرة فيه ومقوماته بالإضافة إلى الأهمية والأهداف.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الأداء المالي تعريفه وخصائصه.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

التعريف الأول: يعرف الأداء المالي بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة.[2]

التعريف الثاني: يعرف كذلك على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.[3]

التعريف الثالث :يعرف بأنه أداة لتحضير اتخاذ القرار و توجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحضير المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.[4]

1- عمر تيمجغدين أدور، **إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 ،ص 62.

2- بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 7.

3- بلعالم عائشة، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 ، ص 14.

4- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص37.

يمكن القول بأنه لا يوجد تعريف محدد للأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته، فيما تهدف الشركة إلى الاستمرار و البقاء و اليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور و الحوافز بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إنهاء حصيلتها الضريبية.

الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي

للأداء المالي مجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

– أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة؛

– أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخطر؛

– أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛

– أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي.

سنتناول في هذا المطلب أهمية الأداء المالي بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف التي يحققها الأداء المالي.

الفرع الأول: أهمية الأداء المالي

يتمثل في تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة وتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة وكذلك الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في:[2]

1- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص .41

2- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص48.

- تقييم ربحية الشركة؛

-تقييم سيولة الشركة؛

- تقييم تطور نشاط الشركة و تطور حجمها؛

- تقييم مديونية الشركة؛

- تقييم تطور توزيعات الشركة.

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

للأداء المالي عدة أهداف تتمثل في:[1]

- **تحقيق الأرباح:** إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة.

- السيولة والتسيير المالي: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد كافة الالتزامات في مواعيد استحقاقها، كما تهدف المؤسسة لبلوغ مستوى اليسر المالي بقدرتها على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فالمؤسسة التي تدير السيولة واليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها.

- التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا يمس باستقرار المؤسسة لذا تسعى المؤسسة لتحقيقه، يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، ويستجوب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها، فالتوازن المالي يساهم في توفير كل من السيولة واليسر المالي للمؤسسة.

- تحقيق المردودية: تعتبر هدف أساسي للمؤسسة وتعرف على أنها " الارتباط بين النتائج والوسائل التي تستعمل في تحقيق هذه النتائج وهي تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".[2]

1- عبد الرحيم ساكر، **المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،علوم اقتصادية، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016 ،ص 51.

2- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي: الادارة المالية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص41.

المطلب الثالث: مقومات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

سنتناول في هذا المطلب مقومات الأداء المالي إضافة أهم العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: مقومات الأداء المالي.

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية:[1]

1. الإدارة الاستراتيجية: هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف وتتخذه الإدارة العليا يكون مستمدا من الأهداف العليا المشتركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخدها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ومواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكييف مع البيئة الخارجية، وهي بمثابة خطة بعيدة المدى ترتكز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

2. الشفافية: البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومتطورة ومفهومة وبشكل اكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم صورة حقيقية لكل مايحدث وأن يتصف المقيم أو المحلل بالعدل عند قيامه بعمله والنزاهة وأن لايقوم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها.

3. إقرار مبدأ المساءلة الفعلية: وتعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها.

4. وجود النظم المحاسبية: النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم الدورة المحاسبية كاملة، وهو نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى أصحاب المصالح بغية اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.

1- مشغل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص ص 16-17.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل مؤثرة في الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية منها الداخلية داخل المؤسسة والخارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

1. العوامل الداخلية

تتمثل في:[1]

أ. **الهيكل التنظيمي**: هو عبارة عن الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركة وأعمالها ويؤثر من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركة في اتخاذ بأكبر فعالية.

ب. **المناخ التنظيمي**: يقوم المناخ التنظيمي على ضمان الأداء بصورة ايجابية وكفاءة من الناحية الادارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء.

ج. **الحجم**: توجد علاقة طردية بين حجم المؤسسة والأداء حيث كلما زاد حجم المؤسسة ازداد عدد المحليين الماليين المهتمين بها.

2. العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع والسياسات الاقتصادية وغيرها وتضمن عموما مايلي:[2]

أ.**السوق**: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانون العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بايجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فستلاحظ تراجع في الأداء المالي.

1- عاطف زاهر عبد الرحيم، **قدرة المنظمات الهيكل التنظيمي للمؤسسة**، دار الراية للنشر، الاردن، 2004، ص30.

2- كاظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، دار الثقافة، الاردن، 2009،ص ص 136 -138.

ب. المنافسة: تغير المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فتغير المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولاتستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

ج. الأوضاع القتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو العكس فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم يؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة للإنتاج ما قد يؤثر بايجابية على الأداء المالي.

المبحث الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في رفع الأداء المالي

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقدير سيولة الشركة وملاءتها المالية وكذلك تقييم جودة أرباحها، وذلك من خلال النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة، حيث توفر هذه المؤشرات الكمية معلومات حول الوضعية المالية للشركة مما يساعد في صنع قرارات مالية مناسبة.

المطلب الأول: : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب جودة السيولة والربحية

تتضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الاوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، سنتطرق في هذا المطلب الى نسب جودة السيولة والربحية.

الفرع الأول: تقييم نسب جودة السيولة

تعرف السيولة على أنها:" "قدرة المنشأة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كماتشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات".[1]

وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة قصيرة الأجل. وترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإذا كان صافي

نسبة التغطية النقدية = التدفقات النقدية الصافية من الانشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل . أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل[2].

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة الشركة ما يلي:[1]

1- محمد سميرالصبان واخرون ، **المحاسبة المتوسطة :الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص 206.

2- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص ص 20-21.

1. نسبة التغطية النقدية:

وتشمل التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية أهمها مايلي :

الديون والقروض مستحقة الدفع، الدفعات المستحقة لعقود الإيجار التمويلي، المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة، توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات من الانشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات .

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = التدفقات النقدية الصافية من الانشطة التشغيلية / فوائد الديون

وتوضح هذه النسبة المقدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئى بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3. نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الى الديون طويلة الاجل و أوراق الدفع قصيرة الاجل:

نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الى الديون طويلة الاجل و أوراق الدفع قصيرة الاجل = التدفقات النقدية الصافية من الانشطة التشغيلية / الديون طويلة الاجل المستحقة + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الاجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الاجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لاتعاني من مشكلة السيولة.

1- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

الفرع الثاني: تقييم نسب جودة الربحية

إن ربحية الشركة هي" محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قرارتها التشغيلية والاستثمارية".[1] أو هي" تشير إلى مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وكلما زاد هذا الإرتباط كلما كان ذلك دليلا على ارتفاع الأرباح ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة".[2]وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين.

تشير هذه النسب الى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وادارة القروض (الرفع المالي) وادارة الاصول (قياس الكفاءة) على الارباح التي تحققها المؤسسة في النهاية، وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل امثل لتحقيق الارباح[3] .

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم أرباح المؤسسة هي :

1. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

نسبةكفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

-التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛

-مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام؛

-النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية؛

-المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها.[4]

1- مطر محمد ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأد وات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية. دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 162.

2- محمد صالح الحناوى، نهال فريد مصطفى، **الادارة المالية : مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 77.

3- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الطبعة الاولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 198.

4- محمد مطر وموسى صويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 268.

2. مؤشر النقدية التشغيلية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /النتيجة الصافية

و توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

3. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / المبيعات

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها.

4. مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي:

مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع أرباح المنشأة والعكس بالعكس.[1]

5. نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الموجودات

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.[2]

6. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية = صافي التدفق التشغيلي / حقوق الملكية

1- منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

2- محمد مطرو موسى صويطي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

ويتم في هذه العلاقة احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كنسبة مئوية من الحقوق الملكية والمتمثلة في الاحتياطات بكل أنواعها، رأس المال، والأرباح المتبقية.[1]

المطلب الثاني: : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم نسب تقييم السياسات المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية.

من بين هذه النسب مايلي:

1. نسبة التوزيعات النقدية

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.[2]

2. نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية.[3]

3. نسبة الإنفاق الرأسمالي

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

1- أمال احمد العويدي ،توفيق عبد المحسن الخيال، **دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد 2 ، 2011، ص 161.

2 -Gibson,C.H.Financial reporting and Analysis. New York: Thomson, south-westen,2001,p367

3- أسماء كسيس، نسيمة بردعي، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة جيجل، 2013-2014، ص 83.

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الأصول الثابتة، وتخدم فئتي المقرضين والمستثمرين على حد سواء بتوفيرها مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح الشركة في إتباع السياسة الملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشرا يستفيد منها المستثمرين والمقرضين لمعرفة كيف تم استخدام أموالهم من قبل الإدارة.[1]

المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة

سنتطرق في هذا المطلب الى فرعين الأول تقييم المرونة المالية والثاني التدفقات النقدية الحرة قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.

الفرع الأول: المرونة المالية

هي قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي،وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نقدا أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة.أو هي قدرة المؤسسة على إستخدام مواردها المالية لتكييف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجيدة والاستجابة بسرعة لحالة الأزمات.

ونسب تقييم المرونة المالية هي:

المعدل النقدي لتغطية الديون:

المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون الإجمالية

ويبين المعدل قدرة الشركة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أيا من الأصول المستخدمة في العمليات.[1]

1- بوميمز فريد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفرع الثاني: التدفقات النقدية الحرة

هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم واصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.[2]

صافي النقدية الحرة:

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات)

صافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد الديون، شراء أسهم الخزانة،أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للشركة وقدرة الشركة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وقدرة الشركة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية، سداد الديون، شراء أسهم الخزانة أو الإضافة للسيولة.[3]

1- بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012-2013، ص 75.

2- زغيب عبد الرزاقو أخرون، **مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد بالوادي (EDIMMA)**، مذكرة مقدمة ضن متطلبات نيل شهادة الماستر ، الشعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، جامعة الوادي، 2018-2019، ص 34.

3- كمال الدين الدهراوي وعبد الله هلال، مرجع سابق ذكره، ص ص 183 - 184.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن قائمة التدفقات النقدية تمثل إضافة هامة إلى باقي القوائم المالية الاخرى، لما توفره من معلومات هامة لمستخدميا خاصة في ما يتعلق حول مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، كما تصنيفه للأنشطة إلى تشغيلية استثمارية و تمويلية يسمح بمعرفة صافي التدفقات النقدية لناتجة من كل نشاط على حدى بصورة مستقلة .

هذا يساعد مستخدمي القوائ المالية على اتخاذ القرارات إضافة إلى ذلك فإن تحليل هذه القائمة تتيح الحصول على عدة مؤشرات تساعد وتسمح بتحسين الأداء المالي.

لذا حاولنا إعطاء نظرة عليه، والنسب المالية الشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساعد في تقييم جودة سيولة وربحية المؤسسات الاقتصادية، كذلك تساعد تقييم سياساتها المالية حيث تعتبر من الأدوات التي يمكن الحكم بها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

تمهيد

في كل من الفصل الأول والثاني تم تقديم دراسة نظرية حول قائمة التدفقات النقدية وكذا الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مع توضيح مختلف النسب الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.

أما من خلال هذا الفصل يتم ربط الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة بوعاتي محمود خلال الفترة 2015- 2017 من خلال إستخدام قائمة التدفقات النقدية وتحليلها بالنسب المالية التي تمثلها في رفع الأداء المالي للمؤسسة.

وبناءا على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة –بوعاتي محمود– قالمة

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة –بوعاتي محمود– قالمة

المبحث الثالث: عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

تعتبر مؤسسة عمر بن عمر أحد أهم المتعاملين الإقتصاديين والرائدة في مجال الصناعة الغذائية لكونها تتمتع بخبرة طويلة في هذا المجال، وللتعرف أكثر عليها سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وسنقوم بإبراز نشأتها مع القيام بدراسة تفصيلية لهيكلها التنظيمي ومعرفة أهدافها ومهامها.

المطلب الأول: لمحة عامة عن مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة –بوعاتي محمود– قالمة

سنحاول التعريف أولا بمجموعة عمر بن عمر للمنتجات الغذائية، مع التركيز على مؤسسة المصبرات الغذائية والمقر الذي اخترناه للدراسة، ولذلك سنحاول التطرق إلى مجموعة من النقاط التي من شأنها أن تعطي صورة عامة عنها.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن مجمع عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

مجموعة عمر بن عمر هي من ضمن المؤسسات الجزائرية العائلية المختصة في مجال تحويل المنتجات الزراعية الغذائية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست سنة 1984 ، وتحولت الأعمال التجارية للعائلة إلى الاسم التجاري مجموعة عمر بن عمر.

وتعد مجموعة عمر بن عمر واحدة من أهم المؤسسات الجزائرية التي يعتمد عليها في التصنيع الغذائي وذلك بفضل منتجاتها ذات النوعية العالية ما جعلها الرائدة في مجال الإنتاج الغذائي على المستوى الوطني.

وقد تولى الأبناء بعد وفاة الأب في تسيير المؤسسة وتطويرها وتحديثها وتوسيعها حيث أصبحت اليوم مجمعا يشمل ثلاث مؤسسات رئيسية كل واحدة منها اختصاص معين:[1]

–مؤسسة مطاحن عمر بن عمرMAB : تتولى تحويل وإنتاج السميد من القمح الصلب، تقع ببلدية الفجوج.

–مؤسسة العجائن عمر بن عمر: وتتولى إنتاج العجائن بأنواعها، ويتمركز مقرها ببلدية الفجوج.

– مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية CAB: تختص في إنتاج المصبرات بمختلف أنواعها: طماطم، مربي، هريسة، يقع مقرها الرئيسي في بلدية بوعاتي محمود، وهي المؤسسة التي تتمحور عليها دراستنا.

[1] مقابلة مع مسؤول إدارة الموارد البشرية، السيد مهدي حبيلس، يوم 26-08-2020، الساعة 10:00.

الفرع الثاني: نبذة عن مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغدائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

تم انجاز مشروع المصبرات الغذائية بعد إجراء الأبحاث والدراسات التمهيدية، كالتركيز على المنطقة الجغرافية، وما يتلاءم مع نشاط الشركة وإمكانيات التمويل، وبناءا على النتائج المتحصل عليها تم إنشاء مؤسسة المصبرات الغذائية عمر بن عمر في أفريل 1984، و بدأت في الإنتاج الفعلي في أوت 1986، وبفضل المجهودات المقدمة أصبحت هذه المؤسسة الرائدة في مجالها بطاقة استقبال فاقت 4000 طن يوميا أي ما يعادل28000 طن من الطماطم المحولة.

ويتمحور نشاط المؤسسة في إنتاج المصبرات الغذائية التالية [1]:

- **مصبرات معجون الطماطم**: في علب ذات حجم 1كغ، 2/1كغ، 4/1كغ.

- **مصبرات الهريسة**: في علب ذات حجم 1كغ، 2/1كغ، 4/1كغ.

- **مصبرات المربى**: في علب ذات حجم 1كغ، 2/1كغ.

بالإضافة إلى بعض المنتجات التي أدخلتها المؤسسة في خط الإنتاج والمتمثلة في التوابل، صلصة البيتزا كما قامت المؤسسة بإنشاء فروع لها على المستوى الوطني نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يوضح فروع المؤسسة وتاريخ إنشائها وعدد العمال بها.

الفرع	الولاية	تاريخ الإنشاء	عدد العمال
المديرية العامة ببوعاتي محمود	قالمة	2018	116 عامل
وحدة بوعاتي محمود	قالمة	2017	323 عامل
وحدة الفجوج	قالمة	2008	179 عامل
وحدة بومعزة	سكيكدة	2011	122 عامل
وحدة الخبالة	المسيلة	2014	80 عامل
وحدة الفجوج (التوابل)	قالمة	2015	15 عامل
وحدة مسعد	الجلفة	2016	60 عامل
وحدة عين بن بيضاء	قالمة	2018	41 عامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية.

1- نفس المرجع.

مطلب الثاني: أهداف ومهام مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إبراز أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة تحقيقها و المهام التي تقوم بها :

الفرع الأول: أهداف مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

تسعى المؤسسة إلى تحقيق عدة غايات على المستوى الوطني والمستوى الخارجي ونذكر منها ما يلي[1]:

– العمل على إرضاء الزبون وتوسيع قاعدة المعاملات؛

– تعظيم مردودية المؤسسة بتعظيم حجم المبيعات من خلال علاقات مميزة مع جميع المتعاملين معها؛

– الحفاظ على الحصة السويقية الحالية والتطلع لحصص سوقية أكبر؛

– العمل على تحسين جودة منتجاتها والمحافظة على استمراريتها من خلال البحث والتطوير؛

– الوصول إلى أسواق إقليمية ودولية وبالتالي المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني ؛

– سد المتطلبات المحلية والوطنية من مادة الطماطم المعلبة التي غطت 50 % من حاجات السوق الجزائرية وأكثر من 50% بالنسبة للهريسة؛

– تحسين المنافسة الخارجية من خلال التركيز على جودة المنتوج مما يساعد على ارتفاع مردود الإنتاج؛

– امتصاص اليد العاملة عن طريق اعتماد سياسة تدريب الشباب وإدماجهم للتقليل من حدة البطالة؛

– اعتماد الوحدة على الجودة في منتجاتها وهذا ما تريد الوصول إليه من خلال تطبيق الإيزو 2000 ، والإيزو 9000 الذي يجعل منتوجها منافس محليا ودوليا؛

– الوصول إلى أسواق إقليمية ودولية من خلال التصدير للخارج وهو ما تجسد في حصولها على شهادة HACCPوهي شهادة تسمح للمؤسسة بالتصدير للخارج .

1– مقابلة مع مسؤول إدارة الموارد البشرية، السيد مهدي حبيلس، يوم 30-08-2020، ساعة 14:00

– ضمان التسويق لبضاعتها في إطار الأهداف المسطرة والتدابير من قبل الحكومة. وأخيرا في ظل انتهاج الدولة نظام الاقتصاد الحر فإن الوحدة تسعى لتكوين الإطارات والخبراء وذلك لتطوير وتحسين إمكانيات الإنتاج من حيث الجودة، الكمية، السعر داخل المنافسة الداخلية والخارجية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

الفرع الثاني: مهام مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

حتى تتمكن المؤسسة عمر بن عمر من تحقيق غاياتها وجب عليها تحديد مهامها الرئيسية والمتمثلة فيما يلي[1]:

– إنتاج واستيراد وتصدير وتسويق كل ما يتعلق بالمواد الأولية الخاصة بإنتاج المصبرات والمنتجات نصف المصنعة، ومنتجات تامة للاستهلاك الغذائي.

– إعداد السياسة العامة لمختلف إستراتيجيات المجمع: المالية منها والتسويقية...الخ.

– هيكلة واتخاذ القرارات من قبل المديرية العامة فيما يخص الوحدات الاخرى.

– المرافقة، المعاينة، المتابعة والمراقبة لجميع الوحدات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ودور مختلف المصالح لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

يعتبر الهيكل التنظيمي وسيلة فعالة لنجاح المؤسسة في تأدية مهامها، فهو يهدف إلى تحديد كل ما تنظمه المؤسسة من علاقات بين الرؤساء والمرؤوسين وتأمين الترابط والتعاون بينهم للحفاظ على وحدة الهدف.

1– مقابلة مع مسؤول إدارة الموارد البشرية، السيد مهدي حبيلس، مرجع سبق ذكره.

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية – وحدة بوعاتي– قالمة

وفيما يلي سوف نبرز الهيكل التنظيمي للشركة وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المصبرات الغذائية–وحدة بوعاتي محمود– قالمة

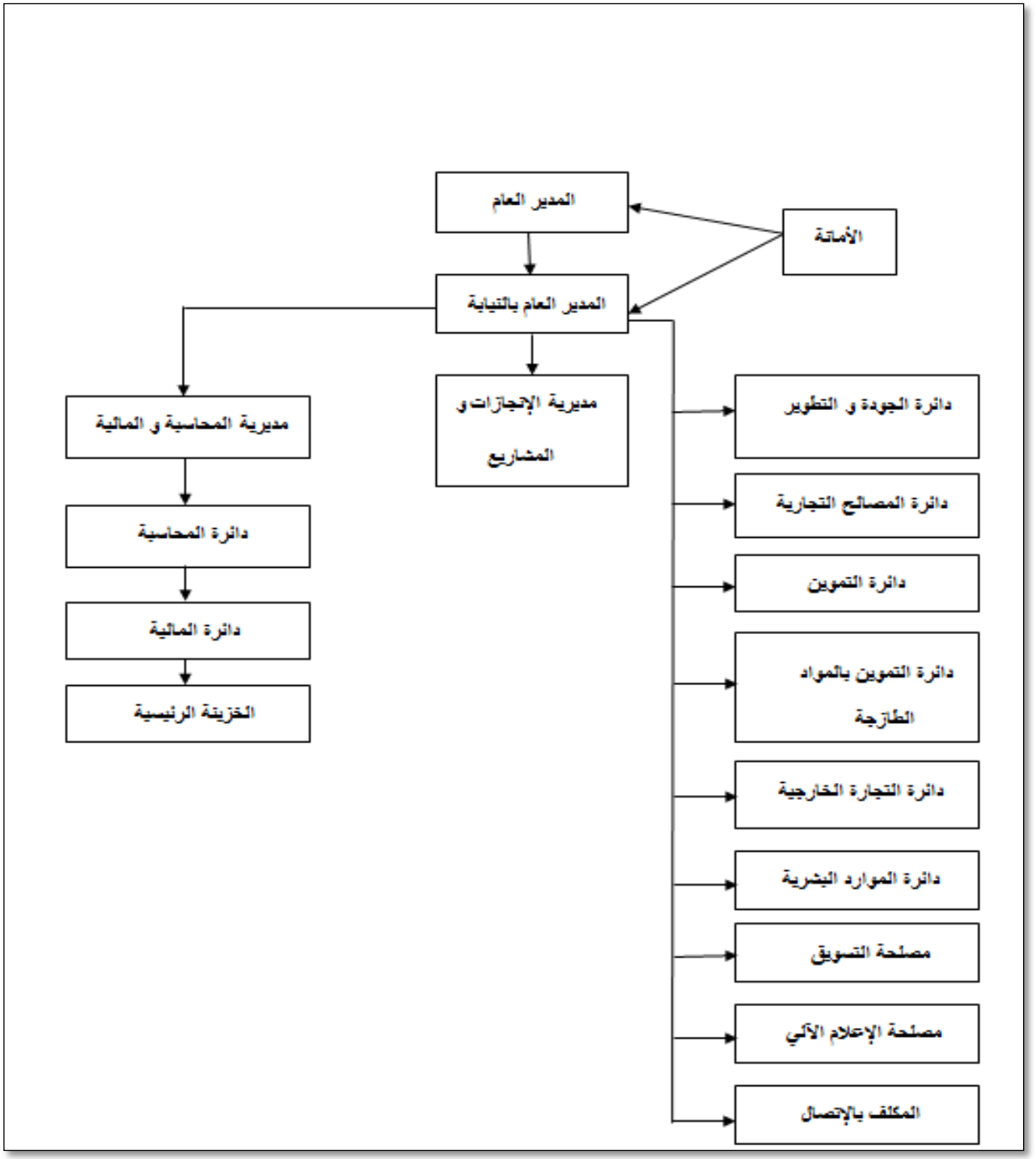

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

الفرع الثاني : دور مختلف مصالح مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية بوعاتي محمود –قالمة–

وعليه يمكن شرح وتوضيح مهام كل مديرية كالأتي :

– المدير العام: ويوجد في أعلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة، يعمل على التنسيق بين مختلف المصالح واتخاذ مختلف القرارات إضافة إلى الإشراف على مختلف المهام التي تقوم بها.

– الأمانة: وظيفتها القيام بالعمليات العادية للسكريتارية من تسيير للبريد والحفاظ على الوثائق الخاصة بالإدارة العامة.

–المدير العام بالنيابة: يتولى القيام بمهام المدير العام في حال غيابه.

–مديرية الإنجازات والمشاريع: تختص هذه المديرية بالإنجازات والمشاريع التي تقوم بها المؤسسة ودراستها دراسة تفصيلية وتقديرية كإجراء توسيع للمؤسسة من خلال إنشاء وحدة جديدة.

–مديرية المحاسبة والمالية: تهتم هذه المديرية بتنفيذ جميع العمليات المحاسبية وتحديد التكاليف والأسعار وعن طريقها تتحدد الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الدورة، وتتمثل أقسام هذه مصلحة في الهيكل التنظيمي التالي:

- **دائرة المحاسبة:** مهمة هذه الدائرة هي تسجيل جميع العمليات اليومية التي تجرى على مستوى الوحدة والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات في وثائق خاصة بذلك(دفتر اليومية) كذلك متابعة مختلف الديون والعمل على تغطيتها وتسديدها في المواعيد والمتابعة المستمرة للإيرادات والمصاريف بالإضافة إلى أعمال أخرى من إعداد الميزانية السنوية ومختلف الأعمال المحاسبية الأخرى.
- **دائرة المالية:** تهتم هده الدائرة بدراسة المركز المالي للمؤسسة ومتابعة جميع المعاملات المالية وتولي العلاقات مع أطراف خارجية مختلفة كالمؤسسات المالية، والمؤسسات العامة...إلخ.
- **الخزينة الرئيسية:** يعتبر هذا الفرع الركيزة الأساسية في مديرية المحاسبة والمالية حيث يقوم بتسجيل مختلف المدفوعات والمقبوضات ثم تتم عملية الدمج بينهما لإعداد الميزانية الختامية...إلخ.
- **دائرة الجودة والتطوير:** تهتم هذه البشرية بمراقبة نوعية المنتجات ومدى مطابقتها للمواصفات المعمول بها بالإضافة إلى القيام بدراسات من شأنها تطوير المنتوج في إطار إرضاء الزبائن.

- **دائرة المصالح التجارية:** يتمثل دورها الأساسي في استقبال طلبات الزبائن، وضع برامج لتلبيتها إلى جانب دراسة أساليب البيع والمراجعة الدورية للأسعار حسب ما يقتضيه العرض والطلب، وأخيرا البحث عن أسواق جديدة سواء كانت داخلية وخارجية من خلال المشاركة في المعارض الوطنية والدولية لترويج منتجاتها.
- **دائرة التموين:** تتكفل هذه المصلحة بشراء المستلزمات التي تتطلبها مختلف المصالح والأقسام بالوحدة وضمان نقلها وتخزينها بعد مراقبتها والتأكد من صلاحيتها.
- **دائرة التموين بالمواد الطازجة:** هذه الدائرة تهتم بكيفية تأمين موادها الأولية ذات الجودة من طرف الفلاحين.
- **دائرة التجارة الخارجية:** تتولى هذه الدائرة كل ما هو خاص لتسيير العلاقات الخارجية للمؤسسة من شراء مواد من الخارج والقيام بالمعاملات.
- **دائرة الموارد البشرية:** هي المسؤولة عن التسيير الحسن لشؤون العمال الاجتماعية والمهنية، وتطبيق الإجراءات الخاصة بهم واحترام القوانين وانتظام العمل وإعداد الأجور في نهاية كل شهر.
- **مصلحة التسويق:** تعتبر هذه المصلحة القلب النابض للمؤسسة حيث تتكفل ببيع وتسويق وتقديم المنتوج النهائي وذلك بواسطة مجموعة من المراحل والإجراءات من طرف رئيس المصلحة وبناء على موافقة مدير المؤسسة.
- **مصلحة الإعلام الآلي:** تهتم هذه المصلحة بمراقبة كل ما هو متعلق بالاتصال ووسائل الإعلام الآلي من حواسيب.
- **مكلف بالاتصال:** يقوم بنشر المعلومات في وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، وانجاز جميع عمليات الاتصال لتحقيق أهداف المؤسسة.

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

من خلال هدا المبحث سنقوم بعرض أهم القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية من ميزانية وجدول حساب النتائج خلال الفترة 2015-2017 بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف مؤسسة محل الدراسة،كما سنقوم بإعداد الميزانية المختصرة للثلاث سنوات المدروسة بالإضافة تقديم تقرير حول وضعية المؤسسة.

المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة عمر بن عمر للصبرات الغذائية

سيتم عرض الميزانية بالاعتماد على الملاحق المتحص عليها من المؤسسة محل الدراسة، ونبدأ بالميزانية الختامية لسنة 2015 بالاعتماد على الملحق رقم(04)، (05) والميزانية ختامية ل2016 بالملحق رقم(07)، (08) بالإضافة إلى الميزانية ختامية ل2017 بالملحق رقم (10)،(11) حيث تضم الميزانية جانبي الأصول والخصوم وتصنف على أساس الاستحقاق من جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية ومن جانب الخصوم إلى خصوم غير جارية وخصوم جارية، من ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة خلال الفترة 2015-2017.

الفرع الأول: أصول الميزانية

سنحاول عرض الأصول الميزانية لمؤسسة عمر بن عمر خلال الفترة 2015-2017.

الجدول رقم (05): أصول الميزانية للسنوات (2015 –2016–2017) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية:

الأصول	المبلغ الصافي		
	2015	2016	2017
الأصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء– المنتوج الإيجابي	–	–	–
تثبيتات معنوية	**11.417.557,53**	**987.602.221**	**7.272.411,88**
تثبيتات عينية	**4.105.460.796,31**	**5.312.630.020,34**	**5.234.789.701,78**
أراضي	546.833.760,00	690.893.760,00	690.893.760,00
مباني	628.177.333,42	857.204.629,45	859.272.538,63
تثبيتات عينية أخرى	2.930.449.702,89	3.764.531.630,89	368.462.403,15
تثبيتات ممنوح إمتيازها	–	–	–
تثبيتات يجرى إنجازها	374.738.242,33	420.075.282,00	2.072.393.184,77
تثبيتات مالية	**871.138.483,44**	**299.389.243,59**	**369.044.317,09**
سندات موضوعة موضع معادلة	–	–	–
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	840.540.507,70	264.290.000,00	335.125.000,00
سندات أخرى مثبتة	–	–	–
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	30.597.975,74	35.099.243,59	33.919.317,09
ضرائب مؤجلة على الأصل	–	–	–
مجموع الأصول غير الجارية	**5.362.755.079,61**	**6.041.970.568,14**	**8.924.450.414,23**
الأصول الجارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	**4.050.624.378,39**	**5.561.761.994,15**	**5.514.535.247,87**
حسابات دائنة إستخدامات مماثلة	**1.937.123.328,36**	**2.058.733.169,76**	**2.321.044.748,26**
الزبائن	323.558.037,30	41.395.434,54	100.868.295,47
المدينون الآخرون	1.475.703.199,91	1.874.591.542,08	2.000.778.513,46
الضرائب وما شابهها	137.862.091,15	142.746.193,14	219.397.939,33
الأصول الأخرى جارية	–	–	–
الموجودات وما يماثلها	**819.499.397,14**	**610.480.805,15**	**1.088.870.418,10**
الأموال الموظفة والأصول المالية	–	–	–
الخزينة	819.499.397,14	610.480.805,15	1.088.870.418,10
مجموع الأصول الجارية	**6.807.247.103,89**	**8.230.975.969,06**	**8.924.450.414,23**
مجموع الأصول	**12.170.002.183.50**	**14.272.946.537,20**	**16.607.950.029,75**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (04)و (07) والملحق رقم (10).

الفرع الثاني: خصوم الميزانية

سنحاول عرض خصوم الميزانية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة خلال الفترة 2015-2017

الجدول رقم (06): خصوم الميزانية للسنوات (2015 –2016–2017) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

الخصوم	المبلغ الصافي		
	2015	2016	2017
رأس المال	–	–	–
رأس المال الصادر (حساب المستغل)	600.000.000,00	600.000.000,00	600.000.000,00
رأس المال غير المطلوب	–	–	–
علاوات واحتياطات– احتياطات مدمجة (1)	1.794.208.185,50	2.214.208.185,50	2.448.501.261,9
فوارق إعادة التقييم	–	–	–
فارق المعادلة (1)	–	–	–
(نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع (1)	1.367.377.297,46	1.234.293.076,40	1.173.687.567,79
رؤوس أرؤوس أموال خاصة أخرى/ الترحيل من جديد	–	896.348.741,28	899.893.302,25
الوحدات	–	–	–
حصة الشركة المدمجة (1)	3.761.585.482,96	4.944.850.003,18	5.122.082.131,94
حصة ذوي الأقلية (1)	–	–	–
المجموع 1	3.761.585.482,96	4.944.850.003,18	5.122.082.131,94
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	53.796.389,00	53.796.389,00	33.622.743,12
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	–	–	–
ديون أخرى غير جارية	–	–	–
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	18.952.404,20	9.922.858,09	3.769.049,78
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	72.748.793,20	63.719.247,09	37.391.792,90
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	1.893.043.265,58	2.286.190.150,23	3.237.685.220,49
ضرائب	643.258.583,23	394.857.638,61	421.312.822,49
ديون أخرى	3.899.367.981,38	2.953.330.512,84	4.269.394.846,45

خزينة الخصوم	**1.899.998.076,75**	**3.629.998.985,25**	**3.520.083.215,48**
مجموع الخصوم الجارية (3)	**8.335.667.907,34**	**9.264.377.286,93**	**11.448.476.104,91**
مجموع الخصوم	**12.170.002.183,50**	**14.272.946.537,20**	**16.607.950.029,75**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)و (08) والملحق رقم (11).

الفرع الثالث: إعداد الميزانية المالية المختصرة

من خلال ما قدمناه نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة 2015-2017:

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015– 2016 – 2017)

السنوات	2015		2016		2017	
	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة%	المبالغ	**النسبة%**
الأصول						
الأصول الثابتة	5.362.755.079,61	44,07	6.041.970.568,14	42,33	7.683.499.615,52	46,26
الأصول المتداولة	6.807.247.103,89	55,93	8.230.975.969,06	57,67	8.924.450.414,23	**53,74**
قيم الإستغلال	4.050.624.378,39	33,28	5.561.761.994,15	38,97	5.514.535.247,87	33,20
قيم قابلة للتحقيق	1.937.123.328,36	15,92	2.058.733.169,76	14,42	2.321.044.748,26	13,98
قيم الجاهزة	819.499.397,14	6.73	610.480.805,15	4.28	1.088.870.418,10	6,56
مجموع	12.170.002.183,5	100	14.272.946.537,20	100	16.607.950.029,75	**100**
الخصوم						
الأموال الدائمة	383.433.276,16	31.51	5.008.569.250,27	35.09	5.159.473.924,84	**31,07**
الأموال الخاصة	3.761.585.482,96	30,91	4.944.850.003,18	36,64	5.122.082.131,94	30,84
ديون طويلة الأجل	7.2748.793,20	0,81	63.719.247,09	0,45	37.391.792,90	0,23
ديون قصيرة الأجل	8.335.667.907,34	68,49	9.264.377.286,93	64,91	11.448.476.104,91	**68,93**
مجموع	12.170.002.183,5	100	14.27.294.953,20	100	16.607.950.029,75	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات.

من جدول أعلاه سوف يتم عرض تطور مكونات الأصول في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017 الموضح في الشكل رقم (07) كمايلي:

الشكل رقم (08): تطور مكونات الأصول في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017:

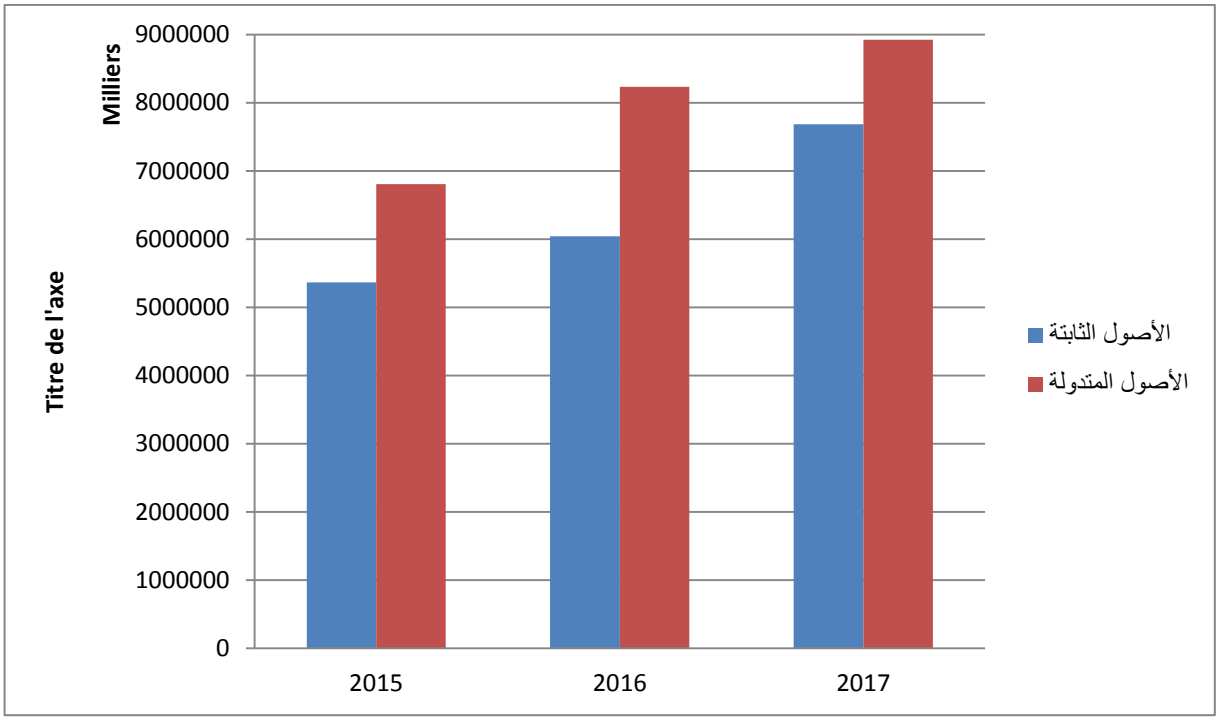

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الأصول الثابتة في ارتفاع مستمر حيث في سنة 2015 بقيمة **5.362.755.079,611** وترتفع سنة 2016 لتصبح بقيمة **6.041.970.568,14** لتصل سنة 2017 ب قيمة **7.683499.615,52** وكذلك الأصول المتداولة في ارتفاع مستمر بقيمة **6.807.247.103,89** و**8.230975.969,06** و **8.924.450.414,23** خلال السنوات المدروسة على التوالي.

نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة كل من قيم استغلال وقيم قابلة للتحقيق وانخفاض قيمة القيم الجاهزة. وهذا يفسر لنا أن المؤسسة تعتمد على التخزين لارتفاع في المخزون وهذا راجع إلى للسياسة المتبعة لتخزين وطبيعة النشاط. اما بالنسبة للقيم الجاهزة راجع إلى

عدم وجود سيولة في المؤسسة انخفاض الموجودات وماشباهها. المؤسسة تعتمد على الدورات التشغيلية أكثر من استثماراتها.

الشكل رقم (09): تطور مكونات الخصوم في مؤسسة عمر بن عبر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015-2017 .

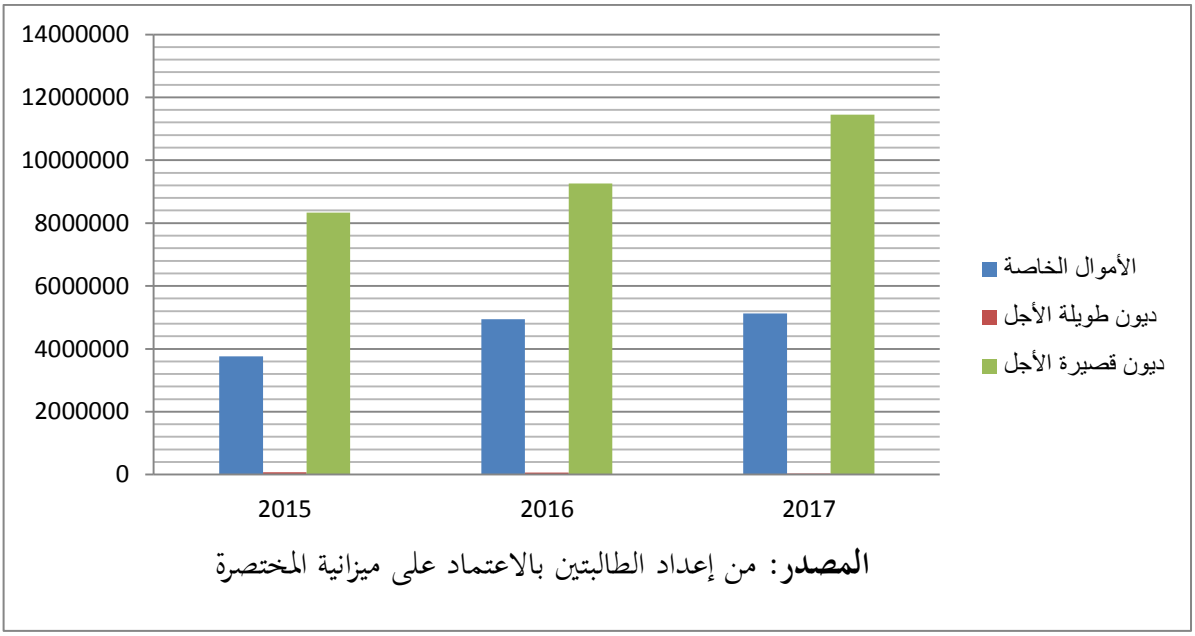

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المختصرة

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة ديون قصيرة الأجل والأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة 2015-2017في ارتفاع مستمر حيث كانت قيمة ديون قصيرة الاجل سنة 2015 تقدر بقيمة **8.335.667.907,34** لترفع سنة 2016 بقيمة **9.264.377.286,93** لتصل سنة 2017 إلى **11.148.476.104,91** أما الأموال الخاصة كانت سنة 2015 بقيمة **3.761.585.482,96** لتصبح بقيمة **4.944.850.003,18** وتصل سنة 2017 بقيمة **5.122.082.131,94**.

نلاحظ أن قيمة ديون طويلة الاجل في انخفاض، في سنة 2015 كانت بقيمة **72.748.793,20** ولتنخفض سنة 2016 بقيمة **63.719.247,09** لتصل سنة 2017 إلى **37.391.792,90** وهي قيم ضعيفة جدا مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

ويتضح أن ديون قصيرة الأجل لها حصة الأكبر في مجموع مكونات الخصوم وأن المؤسسة تعتمد عليها .

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

سيتم عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2015 و2016 ،2017 بالاعتماد على الملاحق المتحصل عليها رقم (06) و (08)، (10) من المؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (08) : حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة خلال لسنوات (2015–2016–2017)

الحسابات	ملاحظة	2015	2016	2017
رقم الأعمال		1.304.097.806,20	13.225.505.268,00	13.505.714.530,98
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		1.057.576.301,64	516.037.182,20	780.230.771,43
الإنتاج المثبت		-	-	90.569.052,11
إعانات الاستغلال		326.359.215,00	404.586.018,61	407.897.369,81
1– إنتاج السنة المالية		**14.425.033.322,84**	**14.146.128.468,81**	**14.784.411.724,33**
المشتريات المستهلكة		(11.603.343.254,60)	(10.619.594.295,53)	(11.224.519.149,34)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		(145.435.673,71)	(183.864.510,25)	(238.251.258,11)
2– استهلاك السنة المالية		**(11.748.778.928,31)**	**(10.803.458.805,78)**	**(11.462.770.407,45)**
3– القيمة المضافة للاستغلال (1–2)		**(2.676.254.394,53)**	**3.342.669.663,03**	**3.321.641.316,88**
أعباء المستخدمين		(543.389.866,38)	(634.358.821,25)	(666.250.721,15)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		(96.909.399,15)	(98.098.078,25)	(31.651.159,09)
4– الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**2.035.955.129,00**	**2.610.212.763,53**	**2.523.739.436,64**
المنتجات العملياتية الأخرى		12.241.985,72	6.783.837,84	12.503.051,33
الأعباء العملياتية الأخرى		(4.495.820,64)	(36.939.622,78)	(18.287.027,11)
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات		(805.922.350,69)	(1.389.845.494,49)	(1.701.068.475,66)
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		242.622.374,71	304.027.543,15	645.203.495,45
5– النتيجة العملياتية		**1.480.401.318,10**	**1.494.239.027,25**	**1.462.090.480,65**
المنتوجات المالية		69.813.638,93	25.892.159,40	7.964.535,30
الأعباء المالية		(40.973.148,57)	(32.654.972,74)	(48.970.466,16)
6– النتيجة المالية		**28.840.490,36**	**(6.762.813,34)**	**(41.005.930,86)**
7–النتيجة العادية قبل الضرائب		**1.509.241.808,46**	**1.487.476.213,91**	**1.421.084.549,79**

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		141.864.511,00	253.183.137,51	247.396.982,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		-	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية		14.749.711.322,20	14.482.832.009,20	15.450.082.806,41
مجموع الأعباء الأنشطة العادية		(13.382.334.024,74)	(13.248.538.932,80)	(14.276.395.238,62)
8– النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**1.367.377.297,49**	**1.234.293.076,40**	**1.173.687.567,79**
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)		-	-	-
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)		-	-	-
9– النتيجة غير العادية		**-**	**-**	**-**
10– النتيجة الصافية للسنة المالية		**1.367.377.297,46**	**1.234.293.076,40**	**1.173.687.567,79**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم (05) ، (08) والملحق رقم (09)

يظهر لنا من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة تحقق رقم أعمال مرتفع و متزايد كل سنة.

والقيمة المضافة أيضا في تزايد وهذا راجع إلى لارتفاع رقم الأعمال مقارنة باستهلاكات السنة المالية.

يمثل إجمالي فائض الاستغلال الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي وهو في ارتفاع من سنة لأخرى وهذا راجع إلى أن القيمة المضافة للاستغلال كانت أكبر من أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة وحققت فائضا تمثل في إجمالي فائض الاستغلال وعموما المؤسسة تحقق في كل عام نتيجة صافية موجبة.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

سنحاول في هذا المطلب تحليل القوائم المالية الميزانية وجدول حساب النتائج وإعطاء صورة حول الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الفرع الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يعتمد التحليل بواسطة التوازن المالي على الميزانية المالية للمؤسسة، من خلال استخراج أهم مؤشرات التوازن المالي والتي تتمثل في رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة الصافية.وانطلاقا من الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة 2015- 2017 نقوم بمايلي:

1– حساب رأس مال العامل الصافي الإجمالي للسنوات 2015،2016،2017:

العلاقة	2015	2016	2017
رأس مال العامل الصافي الإجمالي=	-3.834.334.276,16	-5.008.569.250,27	-5.159.473.924,84
الأموال دائمة– الأصول ثابتة	=5.362.755.079,61	=6.041.970.568,14	=7.683.499.615,52
	-1.528.420.803.45	-1.033.401.317,87	-2.524.025.690,68

نلاحظ أمن المؤسسة قد حققت خلال هذه السنوات رأس مال عامل صافي سالب، و هذا يعني أن المؤسسة عاجزة عن تمويل احتياجاتها (استثماراتها) باستخدام مواردها المالية الدائمة، ولا تستطيع تغطية التزاماتها القصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة. وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر إضافية أو إلى تقليص استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2– حساب رأس مال العمل الخاص

العلاقة	2015	2016	2017
رأس مال العمل الخاص=	-3.761.585.482,96	-4.944.850.003,18	-5.122.082.131,94
الأموال الخاصة– الأصول الثابتة	=5.362.755.079,61	=6.041.970.568,14	=7.683.499.615,52
	-1.601.169.596,65	-1.097.120.564,96	-2.561.417.483,58

نلاحظ أن المؤسسة قد تشكل لديها رأس مال عامل خاص سالب خلال السنوات الثلاث وهذا ما يعني أن أموالها الخاصة لا تغطي أصولها الثابتة، فالمؤسسة تلجأ لتغطية العجز الحاصل في الأموال الخاصة ما سيؤثر على استقلاليتها.

3– حساب رأس مال العامل الأجنبي

العلاقة	2015	2016	2017
رأس مال العمل الأجنبي= مجموع	+72.748.793,2	+63.719.247,09	+37.391.792,9
	=8.335.667.907,34	=9.264.377.286,93	=11.448.476.104,91

الديون	**8.408.416.700,54**	**9.328.096.534,02**	**11.485.867.897,81**

نلاحظ أن رأس مال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث المدروسة بقيمة أكبر من قيمة رأس مال عامل الإجمالي مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة تغطية جميع ديونها مما يصعب عليها مواصلة نشاطها.

4– حساب احتياجات رأس مال العامل

العلاقة	2015	2016	2017
احتياجات رأس مال العامل =(الأصول المتداولة– القيم الجاهزة)– (الخصوم المتداولة–خزينة الخصوم)	-6.807.247.103,89) -(819.499.397,14) -8.335.667.907,34 =(99.998.076,75) -2.247.922.123,84	-8.230.975.969,06) -(610.480.805,15) -9.264.377.286,9) =(3.629.998.985,25) -1.986.116.862,26	-8.924.450.414,23) -(1.088.870.418,1) -11.448.476.104,9) =(3.520.083.215,48) -92.512.893,29

نلاحظ أن احتياجات رأس مال العامل خلال السنوات الثلاث سالب ما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها، و هذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون القصيرة الأجل.

3– حساب الخزينة

العلاقة	2015	2016	2017
الخزينة = رأس مال العامل الدائم–الاحتياج في رأس مال العامل	-1.528.420.803.45 + =2.247.922.123,84 **719.501.320.39**	-1.033.401.317,87 -1.986.116.862,26 = **–3.019.518.180,13**	-2.524.025.690,68 =92.512.893,29+ **–2.431.512.794,39**

نلاحظ أن الخزينة في السنة الأولى موجبة ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال ،و في السنتين المواليتين حققت خزينة سالبة بسبب الزيادة في اللجوء إلى القروض البنكية مما يعني أن المؤسسة ليس لديها توازن مالي خلال هذه السنوات.

الفرع الثاني: التحليل المؤسسة بواسطة النسب المالية

1– نسب الهيكلة

العلاقة	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	/3.834.334.276,16 5.362.7545.079,61 **0,71=**	/5.008.569.250,27 6.041.970.568,14 **0,82 =**	/5.159.473.924,84 7.683.499.615,52 **0,67 =**
نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	/3.761.585.482,96 5.362.755.079,61 **0,7 =**	/4.944.850.003,18 6.041.970.568,14 **0,81 =**	/5.122.082.131,94 7.683.499.615,52 **0,66 =**
نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	/3.761.585.482,96 12.170.002.183,5 **0,3 =**	/4.944.850.003,18 14.272.946.537,20 **0,34 =**	/5.122.082.131,94 16.607.950.029,75 **0,3 =**
نسبة قابلية السداد= مجموع الديون/مجموع الأصول	/8.408.416.700,54 12.170.002.183,5 **0,69 =**	/9.328.096.534,02 14.272.946.537,2 **0,65 =**	/11.485.867.897,81 16.607.950.029,75 **0,69 =**

– من خلال النتائج الواردة أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد يعني هذا أن الأموال الدائمة تغطي جزء من أصولها الثابتة.

– من خلال النتائج المحصل عليها يظهر أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد و هذا يدل على أن المؤسسة تمول جزء من أصولها الثابتة و الجزء المتبقي بواسطة الأموال الخارجية.

–من خلال النتائج الموجودة نلاحظ أن الديون أكبر من الأموال الخاصة و هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون و هي غير مستقلة ماليا.

– تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها و هي قليلا تتراوح بين 65 و69 و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل في زيادة و تمويل أصولها مما قد يجعلها تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون.

2– نسب السيولة

العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	/6.807.247.103,89 8.335.667.907,34 **0,81 =**	/8.230.975.969,06 9.264.377.286,93 **0,88=**	/8.924.450.414,23 11.448.476.104,91 **0,77 =**
نسبة السيولة السريعة= (القيم القابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة)/الخصوم المتداولة	(1.937.123.328,36+ /(819.499.397,14) 8.335.667.907,34 **0.33=**	(2.058.733.169,76+ /(610.480.805,15) 9.264.377.286,93 **0.28=**	(2.321.044.748,26+ /(1.088.870.418,1) 11.448.476.104,9 **0.29=**
نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة	/819.499.397,14 8.335667.907,34 **0.09=**	/610.480.805,15 9.264.377.286,93 **0.06 =**	/10,.1.088.870.418 11.448.476.104,91 **0.09 =**

–نلاحظ أن نسبة السيولة تقترب من الواحد ما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة.

–نلاحظ أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالقيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق خلال السنوات الثلاث و هذا يعني دون لجوء المؤسسة لقيم الاستغلال.

– نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية منخفضة ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط و هذا بسبب التزايد المستمر للديون قصير الأجل في الوقت الذي تعرف فيه القيم الجاهزة تذبذبات.

3– نسب الربحية

العلاقة	2015	2016	2017
هامش صافي الربح = النتيجة الصافية/ المبيعات	/1.367.377.297,46 13.041.097.806,22 **0,1** =	/1.234.293.076,4 13.225.505.268 **0,09** =	/1.173.687.567,79 13.505.714.530,98 **0,08** =
العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	/1.367.377.297,46 3.761.585.482,96 **0,36**=	/1.234.293.076,4 4.944,850.003,18 **0,24** =	/1.173.687.567,79 5.122.082.131,94 **0,22**=
معدل العائد على الاستثمار=النتيجة الصافية/مجموع **الأصول**	/1.367.377.297,46 12.170.002.183,5 **0,11** =	/1.234.293.076,4 14.272.946.537,2 **0,08**=	/1.173.687.567,79 16.607.950.029,75 **0,07**=

– نلاحظ أن نتائج نسب الربحية موجبة.

4– نسب النشاط

العلاقة	**2015**	**2016**	**2017**
معدل دوران إجمالي الأصول= رقم الأعمال/مجموع الأصول	/13.041.097.806,20 12.170.002.183,50 **1,07** =	/13.225.505.268 14.272.746.537,20 **0,92**=	/13.505.714.530,98 16.607.950.029,75 **0,81**=
معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال/ الأصول	/13.041.097.806,20	/13.225.505.268	/13.505.714.530,98

الثابتة	=5.362.755.079,61 **2,43**	6.041.970.568,14 **= 2,18**	7.683.499.615,52 **= 1,75**

–يدل معدل دوران إجمالي الأصول في السنوات الثلاث المدروسة على أن كل دينار مستثمر حقق رقم أعمال قدره على 1.071,0.92 ,0.81 علي التوالي وهو مؤشر ايجابي لأنه يعكس كفاءة المؤسسة في استثمار أموالها.

–معدل دوران الأصول الثابتة مرتفع مما يعكس الاستغلال الأمثل والكامل من طرف المؤسسة لاستثماراتها الثابتة في تحقيق رقم أعمال مع إمكانية وقدرة المؤسسة على رفع قيمة انتاجها.

الفرع الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج

بالاعتماد على جداول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة 2015-2017 نقوم بالتحليل جدول حسابات النتائج من خلال النسب التالية:

1– معدل الإدماج: يحسب معدل الإدماج من خلال العلاقة التالية:

النسبة	2015	2016	2017
معدل الإدماج= القيمة المضافة/ رقم الأعمال خارج الرسم	/267.254.394,53 =13.041.097.806,20 **0,21**	/3.342.669.663,03 =13.225.505.268,00 **0,25**	/3.321.641.316,88 =13.505.714.530,98 **0,24**

من خلال جدول أعلاه:

معدل الإدماج في ارتفاع طفيف حيث قدر ب 0,21 في سنة 2015 ليصل إلى 0,25 في سنة 2016 لينخفض في سنة 2017 بقيمة 0,24 ، أي أن مساهمة رقم الأعمال في القيمة المضافة ارتفاع طفيف، معناه ربح المؤسسة متوسط لان القيمة المضافة التي ساهمت بها المؤسسة متوسطة مقارنة بالنسبة النموذجية 0,5 لمعدل الإدماج يفسر بأن المؤسسة تبيع منتجاتها بأقل من تكلفة الانتاج .

2 – نسبة تجزئة القيمة المضافة:

النسبة	2015	2016	2017
بالنسبة للمستخدمين=	/543.389.866,38	/634.358.821,25	/666.250.721,15
أعباء المستخدمين /	-2.676.254.394,53	-3.342.669.663,03	=3.321.641.316.88
المضافة القيمة المضافة للاستغلال	**= 0,20 –**	**=0,18–**	**0,19**
بالنسبة للدولة=	/96.909.399,15	/98.098.078,25	/131.651.159,09
الضرائب والرسوم المدفوعات المشابهة/	-2.676.254.394,53	3.342.669.663,03	=3.321.641.316.88
القيمة المضافة للاستغلال	**=0,04 –**	**=0,03**	**0,04**
بالنسبة لإجمالي فائض الإستغلال=	/2.035.955.129,00	/2.610.212.763,53	/2.523.739.436,64
إجمالي فائض الإستغلال/	-2.676.254.394,53	-3.342.669.663,03	3.321.641.316.88
القيمة المضافة للاستغلال	**=0,76–**	**=0,78–**	**= 0,75**

– نسبة أعباء المستخدمين /القيمة المضافة : نلاحظ أن النسب خلال سنتي 2015 و2016 سالبة حيت تقدر في السنة الأولى ب 0,20 –و في السنة الثانية ب 0.18 – لترتفع قيمتها إلى 0,19 في سنة ، 2017 وهذا يعبر عن ضعف الكتلة الأجرية وأن أعباء المستخدمين يستحودن على أقل نسبة من القيمة المضافة للاستغلال.

– نسبة الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة / القيمة المضافة: تم التوصل أن الضرائب والرسوم تستحوذ على نسب صغيرة من القيمة المضافة للاستغلال.

– نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة: نجد أنها تحقق معدلات سالبة خلال سنتي 2015 و2016 تقدر ل 0,76 و 0,78 على التوالي ويفسر هذا بأن القيمة المضافة غير قادرة على تغطية الكتلة الأجرية. ونلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال تساهم بالنسبة 0.75 في سنة 2017 أي أن القيمة المضافة قادرة على تغطية الكتلة الأجرية.

– معدلات المردودية:

النسبة	2015	2016	2017
المردودية التجارية= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	/1.367.377.297,46 =13.041.097.806,20 **0,10**	/1.243.293.076,40 =13.225.505.268,00 **0,09**	/1.173.687.567,79 =13.505.714.530,98 **0,08**
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	/1.367.377.297,46 =3.761.585.482,96 **0,36**	/1.243.293.076,40 =4.944.850.003,18 **0,25**	/1.173.687.567,79 =5.122.082.131,94 **0,23**
المردودية الاقتصادية = الفائض الاجمالي للإستغلال/ مجموع الأصول	/2.035.955.129,00 =12.170.002.183،50 **0,17**	/2.610.212.763,53 =14.272.946.537,20 **0,18**	/2.523.739.436,64 =16.607.950.029,75 **0,15**

–نلاحظ أن نسبة مردودية التجارية موجبة من خلال سنوات الثلاث 2015 و2016 و 2017 قدرت بنسبة 0,10% و 0,09% و 0,08% ونلاحظ إنخفاض في سنتي 2016 و2017 وهذا يدل على عدم حسن تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.

– نلاحظ أن معدل المردودية المالية قدر ب 0,36% و 0,25% و 0,23% خلال السنوات المدروسة على التوالي فهو في انخفاض مستمر خلال هذه السنوات ويعود ذلك الى سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة.

– نلاحظ أن مؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال ثلاث سنوات للدراسة وهذا المؤشر حسن بالنسبة للمؤسسة خلال سنة 2015 حيت قدرت ب 0,17% الا أن نسبة تراجعت في سنتي 2016 و2017 قدرت ب 0,18% و 0,15 % على التوالي وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بسوء استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال سنتين.

المبحث الثالث: عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية وحدة – بوعاتي محمود– قالمة

سنحاول في هذا المبحث إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة نظرا لأننا لم نستطع الحصول على هذه القائمة من مؤسسة المصبرات عمر بن عمر وحدة بوعاتي – قالمة– ومواجهتنا لعدة صعوبات منها نقص المعلومات فقد ارتأينا إلى إعدادها بأنفسنا بالاعتماد فقط على الميزانية وجدول حساب النتائج.

المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية

من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة يجب اتباع الخطوات التالية:

الفرع الأول: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

1– المقبوضات من الزبائن : باستخدام البيانات السابقة يتم حساب المقبوضات كما يلي:

المقبوضات من عند الزبائن = إجمالي المبيعات – التغير في رصيد الزبائن

التغير في رصيد الزبائن = رصيد الزبائن نهاية الفترة – رصيد الزبائن بداية الفترة

التغير في رصيد الزبائن سنة 2015 = 323.558.037,30 -601.474.956,46= **277.916.919,16 –**

إجمالي المبيعات يتم استخراجه من حساب النتائج وهو عبارة عن رقم الأعمال، ومنه مقبوضات الزبائن:

- سنة 2015 = 277.916.919,16+13.041.097.809,20 = **13.319.014.728,2**

- سنة 2016 = **13.507.667.870,76**

- سنة 2017 = **13.446.241.370,05**

2– المدفوعات للموردين والمستخدمين :

تحسب المدفوعات للموردين كما يلي:

المدفوعات للموردين = المشتريات المستهلكة –(رصيد الموردين أخر الفترة – رصيد الموردين أول الفترة)

-سنة 2015= 11.603.343.254,6 – (1.893.043.265,98 - 1.766.292.593,64 =**11.476.992.582,26**

-سنة 2016 = **10.226.447.410,88**

-سنة 2017= **10.273.024.079,08**

أعباء المستخدمين تستخرج من حساب النتائج وتساوي 543.389.866,39 و634.358.81,25 و666.250.721,15 على التوالي لسنوات 2015 ،2016 و2017

ومنه المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = المدفوعات للموردين + أعباء المستخدمين

-سنة 2015 =**12.020.382.448,64**

-سنة 2016= **10.860.806.232,53**

-سنة 2017= **10.939.274.900,23**

3– الفوائد و المصاريف الأخرى المدفوعة : تستخرج من حساب النتائج وتتمثل في أعباء المالية :

40.973.148,57و 32.654.972,74 و 48.970.466,16

للسنوات الثلاث المدروسة على التوالي.

4– الضرائب على النتائج المدفوعة : هي عبارة عن الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية :

141.864.511و253.183.137,51 و 247.396.982

للسنوات الثلاثة المدروسة على التوالي.

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية = 0 في السنوات الثلاث

ومنه **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية** = المقبوضات من الزبائن – المدفوعات للموردين والمستخدمين – الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة – الضرائب على النتائج المدفوعة

– سنة 2015 =13.319.014.728,2 - 12.020.382.448,64- 40.973.148,57- 141.864.511=**1.115.794.617,15**

–سنة 2016 = **2.361.023.527,98**

–سنة 2017 = **2.210.599.430,66**

الفرع الثاني: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

1– المدفوعات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية

وهي المبالغ التي دفعتها المؤسسة لشراء تثبيتات عينية ومعنوية جديدة

–في سنة 2015 نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة التثبيتات العينية والمعنوية فالمؤسسة قامت بدفع مبلغ **519.126.315,08** للحصول على تثبيتات جديدة

–سنة 2016 نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة التثبيتات العينية والمعنوية فالمؤسسة قامت بدفع مبلغ **1.205.627.688,71** للحصول على تثبيتات جديدة

–سنة 2017 المؤسسة لم تقم بأي عملية شراء

2– المقبوضات عن التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية

–سنة 2015 و 2016 المؤسسة لم تقم بأي عملية تنازل.

–سنة 2017 المؤسسة قامت بعملية تنازل بمبلغ قيمته **80.443.910,89**

3– المدفوعات عن اقتناء تثبيتات مالية

–سنة 2015 المؤسسة قامت بشراء تثبيتات مالية بمبلغ **102.453.337**

-سنة 2016 المؤسسة لم تقم بأي عملية شراء

-سنة 2017 المؤسسة قامت بشراء تثبيتات مالية بمبلغ **69.655.073,5**

4– المقبوضات عن التنازل عن التثبيتات المالية

-سنة 2015 و2017 المؤسسة لم تقم بأي عملية تنازل

-سنة 2016 المؤسسة قامت بعملية تنازل عن تثبيتات مالية بمبلغ **571.749.239,85**

5– الفوائد التي تم تحصيلها: تستخرج من جدول حساب النتائج متمثلة في المنتوجات المالية

-وهي **69.813.638,93**، **25.892.159,40** و **7.964.535,30** للسنوات الثلاث المدروسة على التوالي.

ومنه **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية** = المقبوضات عن التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية– المدفوعات عن اقتناء تثبيتات عينية و معنوية+ المقبوضات عن التنازل عن التثبيتات المالية – المدفوعات عن اقتناء تثبيتات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها

-سنة 2015 = -519.126.315,08- 102.453.337 + 69.813.638,93= **-551.766.013,15**

-سنة 2016 = - 1.205.627.688,71+571.749.239,85 +25.892.159,4 = **-607.986.289,46**

-سنة 2017= 80.443.910,89 - 69.655.073,5 +7.964.535,30= **18.753.390,69**

الفرع الثالث:حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

1– التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تساوي 00 خلال السنوات الثلاث المدروسة

2– الحصص وغيرها من التوزيعات التي تمت

الحصص وغيرها من التوزيعات = النتيجة الصافية الحالية – الترحيل من جديد للسنة الموالية

-سنة 2015 =896.348.741,28-1.367.377.294= **471.028.552,72**

-سنة 2016 = **334.399.774,15**

-سنة 2017 المؤسسة لم تقم بالتوزيعات

3– التحصيلات المتأتية من القروض لا توجد

4– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

-سنة 2015 ، 2016 لا توجد تسديدات

-سنة 2017 = 20.173.645,88

ومنه **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية** = – الحصص وغيرها من التوزيعات التي تمت– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

-سنة 2015= **–471.028.552,72**

-سنة 2016=**–334.399.774,15**

-سنة 2017= **–20.173.645,88**

تغير أموال الخزينة في الفترة(أ + ب + ج)

-سنة 2015= **92.999.422,04**

-سنة 2016= **1.418.637.464,37**

- سنة 2017= **2.209.176.175,97**

الفرع الرابع: عرض قائمة التدفقات النقدية

الجدول رقم(09) : قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية

البيان	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
المقبوضات من الزبائن	13.319.014.728,2	13.507.667.870,76	13.446.241.370,05
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-12.020.382.448,64	-10.860.806.232,53	10.939.274.791,23
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-40.973.148,57	-74،32.654.972	48.970.466,16-
الضرائب على النتائج المدفوعة	-141.864.111,00	-253.183137,51	-247.396.982,00
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)	**1.115.794.617,15**	**2.361.023.527,98**	**2.210.599.430.66**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية			
المدفوعات عن اقتناء تثبيتات عينية	-519.143.053,74	-1.207.169.224,03	-
المدفوعات عن اقتناء تثبيتات معنوية	-	-	-
المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية			77.840.318,56
المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيتات معنوية	16.738.66	1.541.535.32	2.603.610,33
المدفوعات عن اقتناء تثبيتات مالية	-102.453.336,86	-	-69.655.073,5
المقبوضات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية	-	571.749.239,85	-
الفوائد التي تم تحصيلها	69.813.638,93	25.892.159,40	7.964.535,30

الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	–	–	–
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(ب)	**–551.766.013,01**	**–607.986.286,46**	**18.753.390,69**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم	–	–	–
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-471.028.556,18	-334.399.774,15	–
المقبوضات المتأتية من القروض	–	–	–
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	–	–	–20.173.645,88
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية(ج)	-471.028.556,18	-334.399.774,15	-20.173.645,88
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات	–	–	–
تغير أموال الخزينة في الفترة(أ + ب + ج)	**92.999.422,04**	**1.418.637.467,37**	**2.209.176.175,47**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	1.757.877.266,55	819.499.397,14	610.480.805,15
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	819.499.397,14	610.480.805,15	1.088.870.418,10
تغير أموال الخزينة عند الفترة	-938.377.869,41	-209.018.591,99	478.389.612,95
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	**845.378.447.37**	**944.125.344,28**	**2.687.565.788,42**

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على المعلومات مجمعة

ومن أجل توضيح أكثر لأرصدة التدفقات النقدية ثلاث (العملياتية، الاستثمارية والتمويلية) قمنا بترجمة المعطيات الجدول إلى الأشكال البيانية التالية حسب الفترة 2015-2017.

1– تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:

الشكل رقم (10): تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة العملياتية (أ) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015–2017:

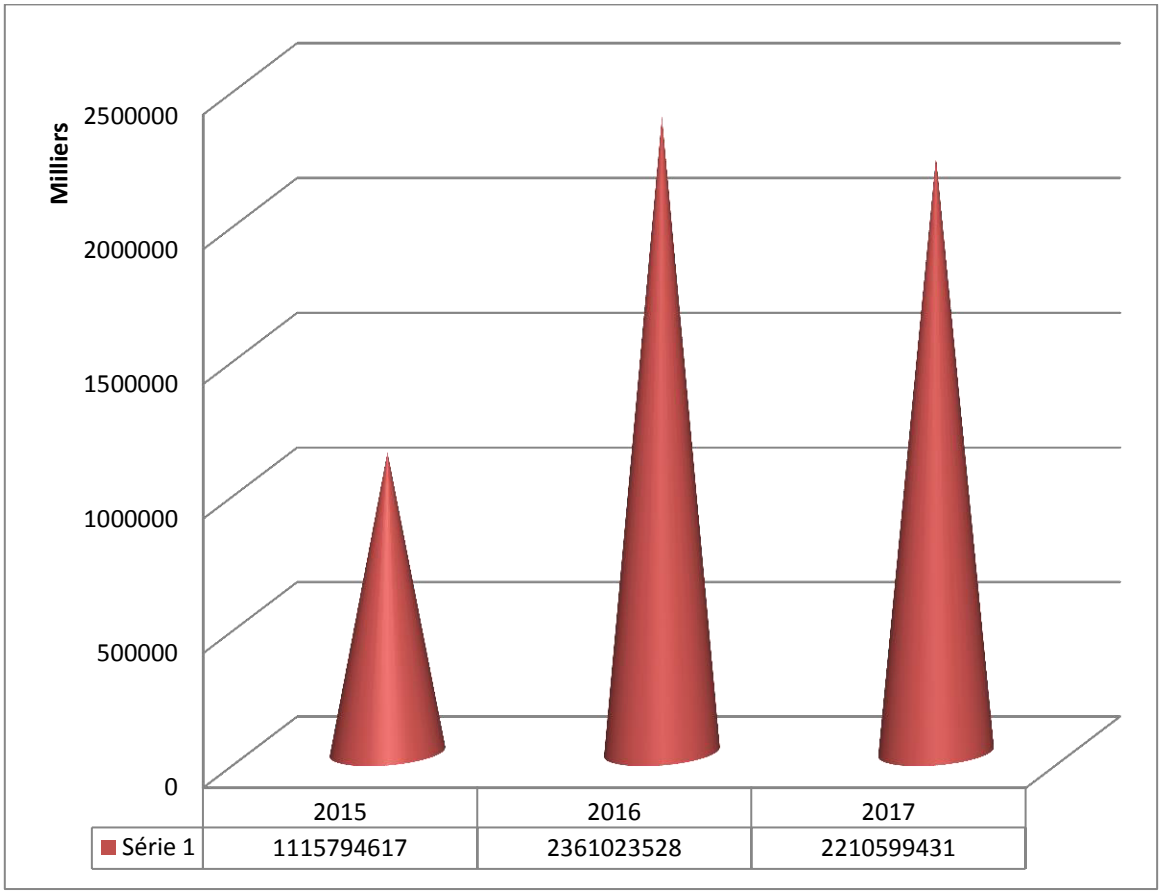

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية) كان في حالة تذبذب من خلال الفترة محل الدراسة من 2015 إلى 2017 حيث كان رصيد تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية في 2015 يقدر ب**1.115.794.617,15** ليرتفع هذا الرصيد في 2016 بنسبة كبيرة ليصل إلى **2.361.023.527,98**، ثم ليعود في إنخفاض طفيف سنة 2017 ليصبح رصيد النقدية **2.210.599.430,66** وهذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع قيمة المدفوعات الموردين والمستخدمين وكذا قيمة الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة وراجع كذلك إلى انخفاض قيمة المقبوضات من العملاء.

2 – تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة إستثمارية:

الشكل رقم (11):تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة إستثمارية (ب) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015–2017:

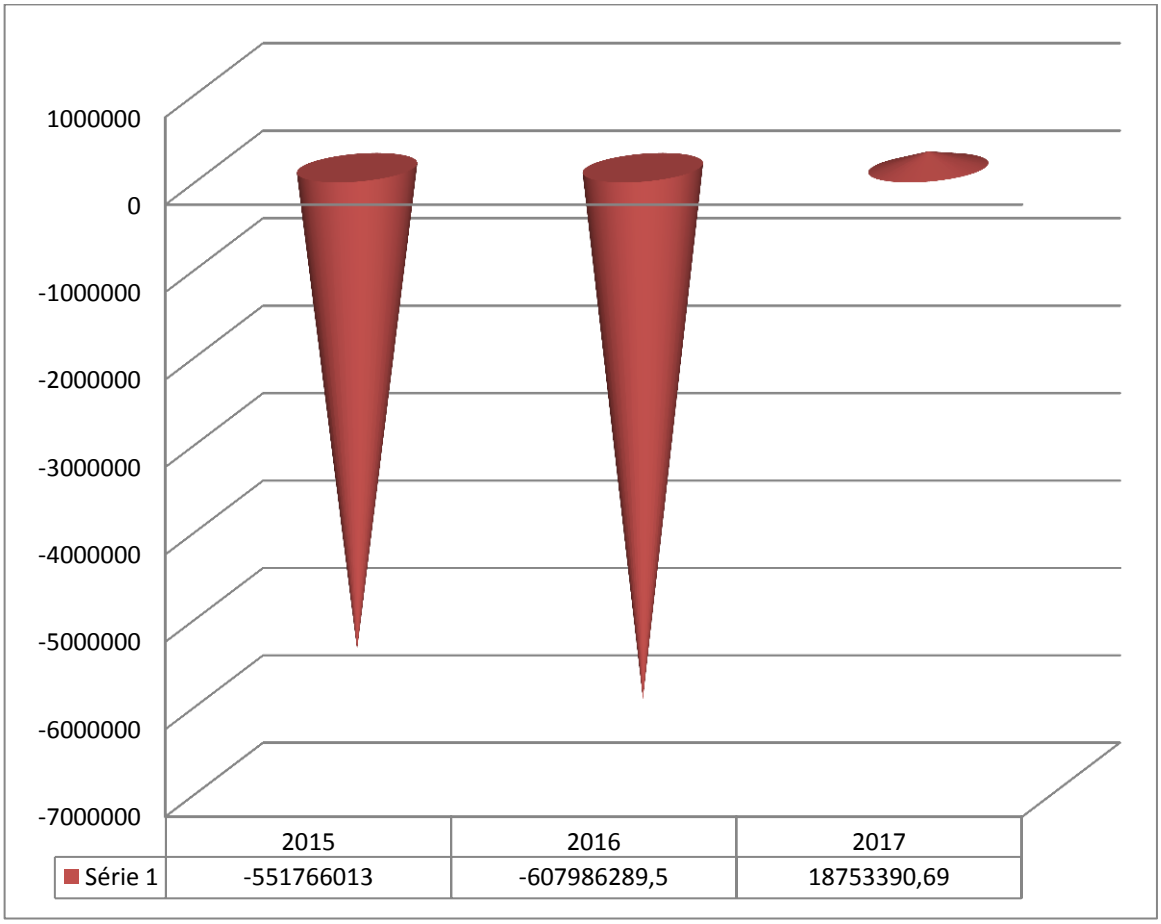

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الشكل وجود عجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية خلال السنتين 20150 و2016، حيث قدر رصيد العجز ب **551.766.013–** ليزيد هذا العجز ليصل في سنة 2016 إلى **607.986.289,5**، بينما يوجد فائض سنة 2017 بقيمة **18.753.390,69**سبب المقبوضات عن التنازل تثبيتات العينية والمعنوية وارتفاع الفوائد المحصلة .

3– تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية:

الشكل رقم (12):تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويلية(ج) لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية خلال الفترة 2015–2017:

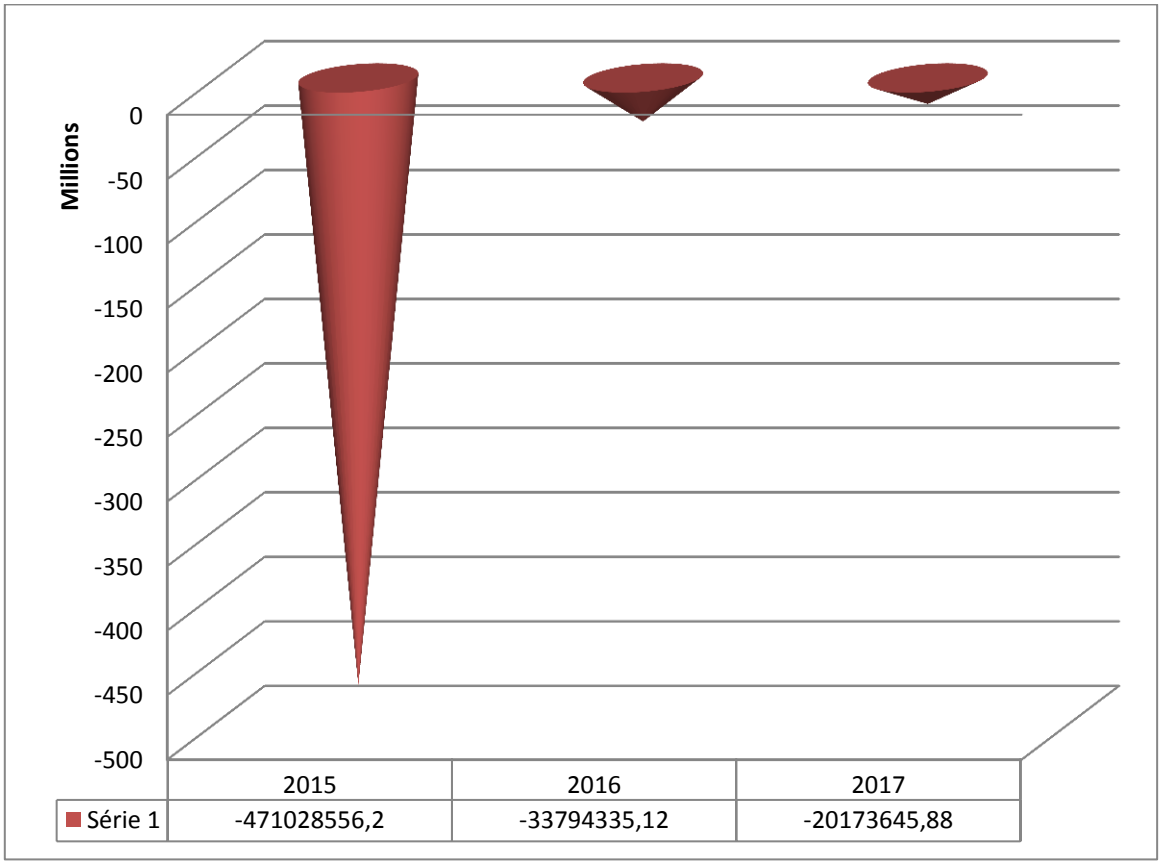

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(09)

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التمويلية للفترة (2015–2016–2017)، حيث بلغ إنخفاض رصيد النقدية التمويلية ب **–471.028.556.18** في سنة 2015 لتزداد قليلا هذا الرصيد في سنة 2016 بقيمة **–33.794.335.12** ليصبح سنة 2017 بقيمة **–20.173.645,88** ويرجع هذا بسبب تسديد القروض .

المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب المشتقة منها والمتمثلة في نسب السيولة والربحية ونسب تقييم السياسة المالية ونسبة المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة.

الفرع الأول: حساب نسب جودة السيولة

العلاقة	2015	2016	2017
نسبة التغطية النقدية = التدفقات النقدية الصافية من الانشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثماريةوالتمويلية	/1.115.794.617,15 -1.092.608.204,8 **= 1.021 مرة**	/2.361.023.527,98 1.540.027.462,86 - **= 1.533 مرة**	/2.210.599.430,16 -89.828.719,38 **= 24,60 مرة**
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون	/1.115.794.617,15 69.813.638,93 **= 15,98**	/2.361.023.527,98 25.892.159,40 **= 91,18**	/2.210.599.430,16 7.964.535,30 **=277,55**
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / الديون طويلة الأجل المستحقة + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل	/1.115.794.617,15 8.408.416.700,54 **= 0,132**	/2.361.023.527,98 9.328.096.534,02 **= 0.253**	/2.210.599.430,16 11.485.867.897,81 **=0,192**
نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية= التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل/ التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار	**0**	**0**	**0**

–من خلال نسبة التغطية النقدية نلاحظ أن المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها الاستثمارية والتمويلية من خلال الأنشطة التشغيلية، فبالرغم من تحقيق تدفقات نقدية سالبة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية للسنوات الثلاث محل الدراسة إلا أن التدفقات من الأنشطة التشغيلية كانت كافية لتغطية النتائج السالبة للأنشطة الأخرى .

–تشير نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون إلى مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الدين وبالنظر إلى النسب أعلا يتضح أن المؤسسة استطاعت من خلال صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية أن تغطي فوائد ديونها بنسبة 15,98 مرة خلال سنة 2015 و 91,18 مرة خلال سنة 2016 لتصل هذه النسبة سنة 2017 إلى 277,55 مرة ، ما يعني أن المؤسسة حافظت على تغطي ديونها بشكل مريح.

–تشير نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في استحقاقات الدين طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

الفرع الثاني: حساب نسب جودة الربحية

العلاقة	2015	2016	2017
نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية	/1.115.794.617,15 13.838.157.779.13 **0,08** =	/2.361.023.527,98 14.714.837.094,79 **0,16** =	/2.210.599.430,16 13.146.241.670,05 **0,17** =
مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح	/1.115.794.617,15 1.367.377.297,16 **0,82** =	/2.361.023.527,98 1.234.293.073,4 **1,91** =	/2.210.599.430,16 1.173.687.567,79 **1,88** =
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / المبيعات	/1.115.794.617,15 13.041.097.806,2 **0,09**=	/2.361.023.527,98 13.255.505.268 **0,17**=	/2.210.599.430,16 13.505.714.530,98 **0,16** =

مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة	/1.115.794.617,15 11.074.832.200,91 **0,10 =**	/2.361.023.527,98 12.160.654.477,98 **1,44 =**	/2.210.599.430,16 5.801.269.050,9 **0,38 =**
نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الموجودات	/1.115.794.617,15 12.170.002.183,5 **0,09 =**	/2.361.023.527,98 14.272.946.537,2 **0,16 =**	/2.210.599.430,16 16.607.950.029,75 **0,13 =**
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية = صافي التدفق التشغيلي / حقوق الملكية	/1.115.794.617,15 3.761.585.482,96 **0,29 =**	/2.361.023.527,98 4.499.850.009,18 **0,47 =**	/2.210.599.430,16 5.122.082.131,94 **0,43 =**

– تبين نسبة كفاية التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية مدى عدم القدرة على تلبية هذه الاحتياجات النقدية من صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وهنا نجد ان صافي التدفقات النقدية التشغيلية تغطي 8 % من الاحتياجات النقدية سنة 2015 لترتفع بالنسبة 16 %في سنة 2016 وتصل 17 % في سنة 2017. وهي نسبة قليلة لأنها لاتمول بنسبة كبيرة الاحتياجات النقدية.

– من خلال هذا المؤشر نبين نسبة الأرباح النقدية من أصل الأرباح الصافية السنوية المحتسبة على أساس إستحقاقي حيث كانت نسبة المؤشر في سنة 2015 تقدر ب 0.82 لترتفع ب 1.91 في سنة 2016 الأمر الذي يدل على قدرة الأرباح الصافية للشركة من توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ثم إنخفضت هذه النسبة مع سنة 2017 لتصبح 1.88 أي نقص في توليد تدفقات النقدية التشغيلية من خلال الأرباح الصافية لشركة .

– نلاحظ أن هذه النسبة كانت ضعيفة وقدرت سنة 2015 ب 9 % بمعنى أن كل دينار محقق من رقم الأعمال تحصل المؤسسة منه فقط على 0.09 دج تدفق نقدي، كما إرتفعت هذه النسبة في 2016 لتصبح

17 %ثم تعود للإنخفاض سنة 2017 لتقدر ب 16 %، لتصبح قدرة المؤسسة على تحصيل التدفقات النقدية من المبيعات أفضل بالنسبة لسنوات 2016 و2017 مقارنة مع 2015 . حيث أن إرتفاع رقم الأعمال خلال الفترة محل الدراسة صاحبه زيادة في تحصيلات النقدية للمبيعات.

– لقد حققت الشركة في سنة 2015 نسبة 10 % من خلال مؤشر النشاط التشغيلي وهذه النسبة تعكس مدى تحقيق تدفقات نقدية لشركة من أرباحها قبل الضرائب والفوائد ، ونلاحظ أن هذه النسبة إرتفعت لتصل في سنة 2016 إلى144% وهذا إرتفاع ملحوظ وكبير بالمقارنة مع سنة 2015 و هذا ماأدى إلى زيادة قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية من أرباحها قبل إقتطاع الضرائب و الفوائد .حيث أيضا وإنخفظت هذه النسبة في سنة 2017 لتصبح 38% حيث توضح لنا هذه النسبة أسباب أخرى لتراجع جودة ربحية المؤسسة والتي تتمثل في الغالب الإرتفاع في رقم الأعمال أدى بالمؤسسة إلى المزيد من الضرائب على أرباح.

– تبين نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي خلال سنة 2015 كانت هذه النسبة ضعيفة جدا حيث قدرت ب 9 %، ثم إرتفعت هذه النسبة لتصبح 16سنة 2016 الأمر الذي يوضح أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يحقق تدفق نقدي يقدر ب 0.16 دج، إلا أن هذه النسبة عاودت الإنخفاض بشكل طفيف لسنة 2017 لتصبح 13 % . وهذا يدل على إيجابية الشركة في توليد تدفقات نقدية من خلال أصولها،وهذا ماينعكس على جودة ربحية الشركة على الرغم من عدم كفاءة سياستها الاستثماري وفي مقابل إرتفاع رقم أعمالها إلا أنها قادرة على توليد تدفقات نقدية باستخدام أصولها .

– تبين هذه النسبة العائد على الحقوق الملكية من التدفقات التشغيلية ونلاحظ أن النسبة منخفضة سنة 2015 تقدر ب 29% لترتفع إلى % 47 في سنة 2016 ثم تنخفض سنة 2017 إلى 43% ، وهذا يدل على إنخفاض مستوى كفاءة المؤسسة في توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها.

الفرع الثالث: حساب نسب تقييم السياسة المالية

العلاقة	2015	2016	2017
نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين	**0**	**0**	**0**
نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	**0**	**0**	**0**
نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل	**0**	**0**	**0**

–كانت نسب التوزيعات النقدية لسنوات محل الدراسة بنسبة 0% وذلك راجع إلى أن الشركة لا تحتوي على مساهمين .

– كانت نسب متحصلات الفوائد والتوزيعات تساوي 0.00 خلال السنوات محل الدراسة ، وهذا لإنعدام متحصلات الفوائد والتوزيعات مما يدل على فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من خلال استثمار أموالها في النشاطها التشغيلي.

–كانت نسب الإنفاق الرأس مالي لسنوات محل الدراسة بنسبة 0% وذلك راجع إلى أن الشركة لم تعتمد على قروض طويلة الأجل لتغطية النشاطات الرأس مالية ولم تستخدمها في النشاط التشغيلي . وذلك راجع إلى أن الشركة لديها إستقرار في السيولة جعلها لا تعتمد على قروض طويلة الأجل في تمويل الدورة العملياتية . وكذا إرتفاع في صافي التدفقات التشغيلية التي حققتها الشركة من خلال تغطية التدفقات الإستثمارية ودون اللجوء للقروض.

الفرع الرابع: حساب نسب المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة

العلاقة	2015	2016	2017
المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات/ متوسط الديون الإجمالية	/92.999.422,04 7.642.427.218,07 **0,001**=	/1.418.637.464,37 8.800.022.597,13 **0,16**=	/2.209.176.175,97 10.356.426.695,92 **0,21**=
صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات)	-92.999.422,04) +519.143.053,74 471.028.556,18) = **-897.172.187,14**	-1.418.637.464,37 1.207.169.224,03) 334.394.774,15+) = **-122.926.533,81**	**0**

– يبين المعدل النقدي لتغطية الديون قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات وهي ضعيفة جدا وبالتالي فالمؤسسة معرضة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

المطلب الثالث: أثر قائمة التدفقات النقدية على تحسين الأداء المالي

خلافا للقوائم المالية الأساسية الممثلة في الميزانية وحساب النتائج، نجد أن قائمة التدفقات النقدية لا تقل أهمية عن سبقتها، كونها القائمة الوحيدة التي تعد وفق الاستحقاق النقدي والمستخرجة من دمج القائمتين السابقتين، مما يصعب على إدارة المؤسسة تقديمها بشكل عفوي أو غير مقنع، وعليه نرى أن هذه القائدة لها عدة آثار على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية نقسمها حسب الأنشطة المكونة لهذه القائمة.

– توجد أهمية بالغة للتدفقات النقدية للخزينة في حساب مستويات السيولة وما يتبعها في كل الأنشطة الممارسة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية،

– المعلومات المتوفرة من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مفيدة في مساعدة مستخدمي القائمة في تحليل صافي التدفق النقدي في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة .

– توزيع التدفقات النقدية الداخلة أوالخارجة على الأنشطة الثلاث يعطي اشارة لتقييم أداء كل نشاط على حدى ومعرفة مدى مساهمة كل نشاط في نتيجة الدورة التي على اثرها يحدد الأداء المالي للمؤسسة مقارنة بالأهداف المسطرة من جهة ومردودية السنوات السابقة من جهة أخرى .

– طريقتين تؤكد صحة اعداد القائمة في الأنشطة التشغيلية كونها الأكثر ممارسة وحركية في النشاط الرئيسي الذي أنشئت من أجله المؤسسة وتمتاز كذلك بعمليات تجارية قصيرة المدى حسب طبيعة وحجم النشاط .

– تتوفر القائمة على عمود يمثل مبالغ السنة السابقة لتكريس مبدأ المقارنة وتحليل تغيرات المعلومات والنتائج المقدمة، كما يوجد كباقي القوائم المالية عمود يتعلق بالرجوع إلى الايضاحات لبعض الحسابات التي تتطلب تفسير أو تفصيل أكثر .

– تستخدم كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد من صحتها،

– تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة بيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي (جودة الربحية(،

– تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد مستحقاتها على الموردين والدائنين الآخرين كتسديد أقساط القروض وتوزيع الأرباح على المساهمين،

– تستخدم المعلومات المتواجدة بالقائمة في التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي الذي قد يلحق بالمؤسسة من خلال التدفقات النقدية وامكانية استغلال الفائض في الخزينة الصافية أو تدارك النقص إذا وجد،

– تستخدم في اعداد ومراقبة ضبط الموازنات التقديرية خاصة منها موازنة الخزينة عند مراقبة تسيير نشاط المؤسسة،

– قائمة سيولة الخزينة تعطي لنا جودة الربحية، أي الربح المحقق نقدا قد نجد المشروع حقق أرباح معتبرة من دون توفر أي سيولة مما يصعب توزيع الأرباح على المساهمين.

– توجد بعض العمليات حددتها القائمة لعدم الوقوع في الخلط ما بين مجالات كل الأنشطة مثلا : التنازل عن التثبيتات يعتبر نشاط استثماري، لكن ما حققه هذا التنازل من فوائض أو نواقص يعتبر نشاط تشغيلي، أو تسديد أقساط القروض يعتبر نشاط تمويلي، لكن الفوائد المسددة على تلك الأقساط تعتبر نشاط تشغيلي.

– قائمة التدفقات النقدية تحتوي كذلك على النتيجة المحققة من الشركات المدمجة بما فيها ذوي حقوق الأقلية وهذا ما يساعد المسير والمساهمين ربط المعلومات بالشركة الأم والفروع التبعة لها من اجل تحديد المردود المالي السليم للشركة الأم أو الفروع التابعة لها.

– مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها وذلك لأن أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة ويكشف للإدارة مصدر تسديد الالتزامات المطلوبة خاصة منها القروض طويلة الأجل.

– من أهداف التدفقات النقدية يمكننا التأكد من تحقيق فرضية الاستمرارية في النشاط لأن عدم تحقيقها بسبب التنبؤ بالفشل المالي أو العسر المالي تكون الوضعية المالية مختلفة نظرا لعدم الاستمرارية غالبا ما يؤول المشروع للتصفية أو الاندماج مع شركات أخرى، أما الأثر يكمن في صرامة وعمق الإجراءات الاحترازية في حالة تحقيق الفرضية من عدمها،

– تقسيم القائمة إلى عدة أنشطة تسهل أكثر للمسير التمييز بين الأعمال المقدمة ومدى تأثيرها حسب غايات معينة مثل الأرباح المعاد استثمارها تخضع لمعدل ضريبي مخفض بما تناسب النشاط الاستثماري والنشاط التمويلي على حد سواء.

– يجد المسير ضالته في قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات السليمة بعد التأكد من بعض الحسابات ذات الأثر اللاحق على السنوات المقبلة، مدعما صحتها وأحقيتها بتوفر الوثائق الثبوتية.

– التأكد من صحة صافي التدفقات النقدية من القائمة كدعم إضافي للمقارنة الكلاسيكية التي تتم وفق الدفاتر المعنية بالنقد وما يعادله مثل دفتر الصندوق أو كشف الحساب البنكي لكشف بعض الحركات المؤثرة على مستوى رقم الأعمال وغيره من الايرادات التابعة للمردودية المالية.

– التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية تحدث بشكل غير متكرر كونها تؤثر على عدة حسابات تابعة لها كالاهتلاكات، خسائر القيمة وما تتبعها من تأثيرات جبائية مثل الرسم على القيمة المضافة المسترجع قبل أن تتم مدة الانتفاع.

– التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية غالبا ما تتعلق برأس المال وتوزيعات الأرباح مع مصادر التمويل الخارجية كالقروض والديون المماثلة التي قد تفيد المسير في تحديد مصارد التمويل وتوزيع العوائد المحققة منها، قد يكون لها أثر غير مباشر في تقييم أداء المسؤولين عن هذه الانشطة.

– تغيرات سعر الصرف حدد لها مكان في القائمة نظرا لتأخر السيولة وما شابهها للتعاملات بالعملة الصعبة وهذا ناتج عن استبعاد الفرق المحقق عن تقييم أداء كل نشاط ممارس على حدى.

خلاصة الفصل :

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر والتعرف على المؤسسة من خلال التعريف بالوحدة ونشأتها، قمنا بتحليل قوائمها المالية من ميزانية وجدول حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية خلال الفترة 2015-2017 كما تم حساب مختلف المؤشرات و النسب المالية الخاصة بالتحليل المالي من جهة و بقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى وقمنا بإسقاطها على المؤسسة وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة:

- تحقيق المؤسسة رأس مال عامل طيلة فترة الدراسة لاعتمادها على التمويل القصير الجل في تمويل أصولها.
- مؤشرات قائمة التدفقات النقدية مكملة للمؤشرات القائمة على أساس الاستحقاق بالرغم من الاختلاف في كليهما في عملية التقييم ومن ثم الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.
- المؤسسة تمكنت من تحقيق خزينة موجبة خلال الثلاث سنوات المدروسة بالرغم من أنها حققت تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية إلا أنها استطاعت تغطيتها من خلال الأنشطة التشغيلية.

خـــــاتمة عامــة

من خلال البحث الذي قمنا به ودراستنا لموضوع إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية والتعرف على طرق إعداد وتحليل هذه القائمة، نجد أنها تحتوي على ثلاث أنشطة رئيسية تشغيلية، استثمارية وتمويلية وتبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن هذه الأنشطة للمنشأة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وأخر المدة.

ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات داخلة وخارجة ضمن الأنشطة الثلاث الرئيسية، ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية، فهي تعتمد على مؤشرات ونسب لها دور كبير في تحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال النسب المشتقة منها الربحية والسيولة والتي من شأنها معرفة النقدية الحقيقية للمؤسسة وكذا مدى سداد الالتزامات والتي من شأنها أيضا توفير معلومات لمتخذي القرار.

قد أصبح إعداد قائمة التدفقات النقدية أمرا لابد منه للتغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية التقليدية والمتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج وسد الفجوات الموجودة فيها وبعد هذا يصبح بإمكان المؤسسة تحديد وضعيتها المالية بدقة واتخاذ قرارات لتحسن من وضعها وأدائها المالي.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها من أجل معرفة مدى صحة الفرضيات المقترحة في بداية الدراسة بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها وتتلخص نتائج هذه الفرضيات فيما يلي:

الفرضية الأولى: نعم تقدم قائمة التدفقات النقدية إضافة مهمة في جودة عرض القوائم المالية.

من خلال النتائج التي توصلنا عليها توجد معلومات في قائمة التدفقات النقدية مهمة مبنية على الأساس النقدي وهذه المعلومات لا توجد في القوائم الأخرى فقائمة التدفقات النقدية قدمت إضافة مهمة في جودة عرض القوائم المالية وبالتالي فإننا نؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: نعم مكونات قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم الأداء كونها تشمل كل الأنشطة الممارسة في المؤسسة الاقتصادية(تشغيلية، تمويلية واستثمارية).

من خلال الدراسة التي قمنا بها فإن قائمة التدفقات النقدية تحتوي على أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية وتعتبر كافية لتقييم المؤسسة لأنه في أي مؤسسة توجد هذه الأنشطة وهي شاملة لمعرف وضع المؤسسة ومن ثم تقييمها وهنا نؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تؤثر قائمة التدفقات النقدية بشكل ايجابي على تفعيل الأداء المالي من حيث اتخاذ القرارات السليمة من طرف الإدارة أو المساهمين .

من خلال دراستنا تبين لنا أن قائمة التدفقات النقدية تعتمد على مؤشرات ونسب من شأنها تحليل وتحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه النتائج من طرف الإدارة واتخاذ قرارات سليمة من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة وتحسينه، إذن فالفرضية الثالثة صحيحة.

نتائج الدراسة:

– تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم الحديثة نسبيا وهي مكملة لقائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج، حيث لا يمكن الاستغناء عن قائمة على حساب الأخرى ، وذلك بسبب وجود معلومات في قائمة قد تتجاهلها القوائم الأخرى.

–يتم تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة هي تشغيلية، استثمارية وتمويلية ، بحيث يمثل النشاط التشغيلي المصدر الرئيسي لدخل المؤسسة.

– هناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما الطريقة المباشرة وغير المباشرة حيث تعطي الطريقتين نفس النتائج، والاختلاف يكون في حساب الأنشطة التشغيلية ففي الطريقة الأولى نقوم بحساب البنود مباشرة أما في الطريقة الثانية نقوم بإدخال مجموعة من التعديلات على نتيجة الدورة.

– من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لمدة ثلاث سنوات من 2015 إلى 2017، وجدنا أن المؤسسة حققت تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية بالرغم من أن نتيجة نشاطها الاستثماري والتمويلي كانت سالبة ويرجع سبب ارتفاع التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى التحصيلات الكبيرة من عند الزبائن.

– لاحظنا من خلال التحليل المالي للقوائم المالية أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب خلال السنوات الثلاث المدروسة وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية التزاماتها القصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة إضافة إلى أن الاحتياج في رأس مال العامل سالب لأن احتياجات المؤسسة أكبر من مواردها ومن خلال نسب الهيكل المالي المؤسسة تمول فقط جزء من أصولها والجزء الأخر تموله بالأموال الخارجية خاصة الديون قصيرة الأجل مما جعلها تواجه صعوبة في تسديد ديونها.

– من خلال حساب نسب تقييم السيولة والربحية لقائمة التدفقات النقدية نجد أن المؤسسة لم تحقق التوازن المالي خلال فترة الدراسة وخاصة من ناحية الجانب الاستثماري والتمويلي.

– تساعد مستخدمي قائمة التدفقات النقدية في تحليل صافي التدفق النقدي في المؤسسة خلال فترة زمنية انطلاقا من المعلومات المتوفرة من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

– تساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد من صحتها.

– تسهل قائمة التدفقات النقدية للمسير التمييز بين الأعمال المقدمة ومدى تأثريها حسب غايات معينة.

توصيات:

من خلال ما سبق يمكن أن نعطي اقتراحات حول الدراسة كالأتي:

– ضرورة التأكيد على استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية إلى جانب المؤشرات التقليدية في المؤسسات الاقتصادية فقد أثبتت الأزمات المالية التي حدثت كانت بسبب أن المؤسسات تعاني من ضعف في تحديد تصوراتها حول تدفقاتها النقدية.

– يجب على المؤسسة التقليل من اللجوء إلى القروض قصيرة حتى لا تجد نفسها عاجزة عن تسديد هذه الديون وتصبح في مشاكل مالية صعبة، حتى إذا أرادت المؤسسة التوسع في نشاطها الاستثماري مستقبلا عليها وضع إستراتيجية مالية دقيقة وتلجأ إلى القروض طويلة الأجل بدل القصيرة.

–الإهتمام أكثر بمحتوى قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات ذات الطابع المالي.

افاق البحث:

إن هذا العمل كغيره من الأبحاث يحتاج إلى دراسات أخرى، فمن خلال دراستنا تم اقتراح بعض المواضيع التي قد تشكل هي الأخرى بحوثا مستقبلية يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- أثر قائمة التدفقات النقدية على المجمعات.
- إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- دراسة قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة ذات طابع خدمي.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أبو الفتوح علي فضالة ، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

2. أحمد رياحي بلقاوي، ترجمة عبدالله، **نظرية محاسبية، الجزء الأول**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.

3. أحمد سيد مصطفى، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2002.

4. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.

5. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي: الادارة المالية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

6. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

7. بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

8. بن حاج علي، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2012.

9. بن زكورة العونية، **البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF**، دار القدس العربي، الجزائر، 2016.

10. جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي: دروس هادفة وتطبيقات محلولة**، Pages Bleues، الجزائر، 2011.

11. حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012.

12. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012.

13. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الطبعة الاولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

14.حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

15.حواس صلاح، **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي الماليSCF**، دار عبد اللطيف، الجزائر، 2012.

16.خيرت مصطفى عبد المنعم، **أصول محاسبة الشركات**، مؤسسة شباب الجامعة المنصورة، اسكندرية، مصر، 2018.

17.دراوي حسن، محمد سعيد سلطان، **إدارة الموارد البشرية**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

18.دونالدو كيسو، جير يويجانت، ترجمة أحمد حامد، سلطان المحمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

19.رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

20. زهير ثابت، **كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 2001.

21.شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS** ، جزء الأول، دار بوداود، جزائر، 2008.

22.طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

23.طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

24.طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية**، جزء الأول، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر، 2004.

25.فلاح حسين الحسين، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2006.

26. كاظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، دار الثقافة، الاردن، 2009.

27. كتوش عاشور، **المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

28. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

29. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2007.

30. عاطف زاهر عبد الرحيم، **قدرة المنظمات الهيكل التنظيمي للمؤسسة**، دار الراية للنشر، الاردن، 2004.

31. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.

32. عبد الله قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر.

33. عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2003.

34. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقاتها**، Les Pages Bleus، الجزائر، 2010.

35. مجيد الكرخي، **موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة**، الطبعةالأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

36. محمد ابراهيم، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

37. محمد أبو نصار،جمعة حميدات،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

38. محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، Pages Bleues، الجزائر، 2010.

39. محمد سمير الصبان واخرون ، **المحاسبة المتوسطة :الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

40.محمد صالح الحناوى، نهال فريد مصطفى، **الادارة المالية : مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

41.محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

42.محمد مطر وموسى صويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

43.مصطفى محمود أبو بكر، **التنظيم الإداري في المنظمات المعاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

44.مطر محمد ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية. دار وائل للنشر، عمان، 2006.

45.مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

46.منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

47.نعيم دهمش وآخرون، **مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية**، الجزء الثاني, الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

48.نعيم نمر داوود، **التحليل المالي باستخدام برنامج EXEL**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012.

II. رسائل و اطروحات جامعية:

1. أسامة فتيسي، هشام سهتال، **مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات الأداء المالي في ترشيد قرارات الإئتمان التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، فرع علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014-2015.

2. أسماء كسيس، نسيمة بردعي، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة جيجل، 2013-2014.

3. العمري بشرى وماني حنان، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كليةالعلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.

4. إيمان خوالد، فاطمة الزهراء دحماني، **مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة دراسة ميدانية –مؤسسة مطاحن مرمورة قالمة للفترة 2012–2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علو التسير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014-2015.

5. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

6. بشرى خالدي وزهراء محاجي، **أثرالتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018.

7. بلعالم عائشة، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

8. بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012-2013.

9. بن عبدي حسام الدين، **دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016.

10.بن عمارة نور الدين، **تقييم الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة مرباح ورقلة، 2005 -2009.

11.بوميمز فريد، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

12.زغيب عبد الرزاقو أخرون، **مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد بالوادي (EDIMMA)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، الشعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، جامعة الوادي، 2018-2019.

13.حفصي رشيد، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، -2010-2011.

14.حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

15.عبد الرحيم ساكر، **المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.

16.عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

17.علي شيتور، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014.

18.عمر تيمجغدين أدور، **إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

19.عوامري سهيلة، **قيم الأداء في البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAEL دراسة حالة: بنك الخليج الفترة (2015– 2017)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

20.مشغل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط،2016.

21.نسرين فرحات، **أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016.

III. مجلات:

1. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.
2. إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية الجزائرية – دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة) باتنة**، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس، ورقلة، 2007.
3. أمال احمد العويدي ،توفيق عبد المحسن الخيال، **دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد 2، 2011.
4. عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر.
5. مزهودة عبد ماليك، **الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.

IV. **الجرائد والتعليمات:**

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القانون رقم 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، العدد74، الصادر في 25 نوفمبر2007.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008.

3. الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة القرار المؤرخ بتاريخ 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009.

4. الجريدة الرسمية الجزائرية، المتضمنة المرسوم التنفيذي 90-110 المؤرخ بتاريخ 7 أفريل2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الأعلام الآلي، العدد 21، الصادرة بتاريخ 8أفريل 2009.

5. الجريد الرسمية الجزائرية، المتضمنة القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 21، الصادرة بتاريخ 8 أفريل 2009.

6. التعليمة رقم 08-02 الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2010 حول طرق تطبيق التعليمة المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، الوزارة المالية، الجزائر، 2010.

7. التعليمة رقم 02، الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق لنظام المحاسبي المالي، الوزارة المالية، الجزائر، 2009.

ثانيا :المراجع الأجنبية:

1. Anne-Marie Bouvier, Charlotte DISLE, **Introduction à la comptabilité**, DUNOD, Paris, 2008.

2. Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999.

3. Gibson, **C.H.Financial reporting and Analysis**. New York: Thomson, south-westen, 2001.

4. Jaques Hendrevie, denislindon, merctor, editions, dalloze, bed, paris, 2000.

5. Jean François des roberts, François Mechin, Hervé Puteaux, NORMES IFRS ET PME DUNOD, Paris, 2004.

6. R. Brosquet, **fondement de la performance humaine dans l'entreprise**, les éditions d'organisation, Paris, 1989.

الملاحق

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N سابق	N - 1 سابق
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (02) حساب النتائج

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (04) الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2015 جانب الأصول

السنة المالية، من 01/01/2015
إلى 2015/12/31

الميزانية

2015/12/31

الأصل	إجمالي N	إستهلاك الرصيد N	الصافي N	الصافي N-1
مول غير جارية				
ارق بين الاقتناء - المنتوج	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
يتات معنوية	**17 481 218,30**	**6 063 660,77**	**11 417 557,53**	**11 434 296,19**
يتات عينية	**6 440 764 560,64**	**2 335 303 764,33**	**4 105 460 796,31**	**3 586 317 742,57**
أراض	546 833 760,00	0,00	546 833 760,00	301 250 000,00
مبان	905 043 847,83	276 866 514,41	628 177 333,42	503 899 158,40
تثبيتات عينية أخرى	4 988 886 952,81	2 058 437 249,92	2 930 449 702,89	2 781 168 584,17
تثبيتات ممنوح امتيازها	0,00	0,00	0,00	0,00
يتات يجري إنجازها	**374 738 242,33**	**0,00**	**374 738 242,33**	**298 824 766,12**
يتات مالية	**871 138 483,44**	**0,00**	**871 138 483,44**	**768 685 146,58**
سندات موضوعة موضع	0,00	0,00	0,00	0,00
ساهمات أخرى وحسابات	840 540 507,70	0,00	840 540 507,70	742 620 507,70
سندات أخرى مثبتة	0,00		0,00	0,00
قروض و أصول مالية	30 597 975,74	0,00	30 597 975,74	26 064 638,88
رائب موجلة على الاصل	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
مموع الاصول غير الجارية	**7 704 122 504,71**	**2 341 367 425,10**	**5 362 755 079,61**	**4 665 261 951,46**
مول جارية				
زونات و منتجات قيد	**4 354 651 921,54**	**304 027 543,15**	**4 050 624 378,39**	**2 287 447 368,17**
سابات دائنة و استخدامات	**1 937 123 328,36**	**0,00**	**1 937 123 328,36**	**1 245 183 667,38**
الزبائن	323 558 037,30	0,00	323 558 037,30	601 474 956,46
المدينون الإخرون	1 475 703 199,91	0,00	1 475 703 199,91	591 304 792,57
الضرائب و ما شابهها	137 862 091,15	0,00	137 862 091,15	52 403 918,35
الأصول الأخرى عير	0,00		0,00	0,00
موجودات و ما يماثلها	**819 499 397,14**	**0,00**	**819 499 397,14**	**1 757 877 266,55**
لأموال الموظفة و الأصول	0,00	0,00	0,00	0,00
الخزينة	819 499 397,14	0,00	819 499 397,14	1 757 877 266,55
مموع الاصول الجارية	**7 111 274 647,04**	**304 027 543,15**	**6 807 247 103,89**	**5 290 508 302,10**
مجموع العام للاصول	**14 815 397 151,75**	**2 645 394 968,25**	**12 170 002 183,50**	**9 955 770 253,56**

SARL Conserverie Alimentaire Amor Ben Amar
SARL
CAB
Direction Générale
Département Ressources Humaine
Bouati Mahmoud - Guelma

الملحق رقم (05)الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2015 جانب الخصوم)

السنة المالية، من 01/01/2015

إلى 2015/12/31

ميزانية

2015/12/31

الخصوم	ملاحظة	ن	ن - 1
ر المال		0	0
ر المال الصادر (أو حساب المستغل)		600 000 000,00	400 000 000,00
رأس المال غير المطلوب		(0,00)	(0,00)
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		1 794 208 185,50	1 578 739 970,50
فوارق إعادة التقييم		(0,00)	(0,00)
فارق المعادلة (1)		(0,00)	(0,00)
(نتيجة صافية)نتيجة صافية حصة المجموع(1)		1 367 377 297,46	947 468 214,95
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد		(0,00)	(0,00)
الوحدات		0,00	0,00
حصة الشركة المدمجة(1)		**3 761 585 482,96**	**2 926 208 185,45**
حصة ذوي الأقلية (1)		**0,00**	**0,00**
المجموع 1		**3 761 585 482,96**	**2 926 208 185,45**
الخصوم غير الجارية		0,00	0,00
قروض و ديون مالية		53 796 389,00	53 796 389,00
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		(0,00)	(0,00)
ديون أخرى غير جارية		(0,00)	(0,00)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		18 952 404,20	26 579 150,31
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		**72 748 793,20**	**80 375 539,31**
الخصوم الجارية		0,00	0,00
موردون و حسابات ملحقة		1 893 043 265,98	1 766 692 593,64
ضرائب		643 258 583,23	177 958 831,82
ديون أخرى		3 899 367 981,38	3 204 586 949,84
خزينة الخصوم		1 899 998 076,75	1 799 948 153,50
مجموع الخصوم الجارية (3)		**8 335 667 907,34**	**6 949 186 528,80**
مجموع عام للخصوم		**12 170 002 183,50**	**9 955 770 253,56**

SARL Conserverie Alimentaire Amor Ben Amar
SARL CAB
Direction Générale
Département Ressources Humaine
Bouati Mahmoud - Guelma

الملحق رقم (06) حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2015

السنة المالية، من 01/01/2015

إلى 2015/12/31

حسابات النتائج

حسب الطبيعة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال		13 041 097 806,20	11 163 551 897,88
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		1 057 576 301,64	170 456 766,05
الإنتاج المثبت		(0,00)	(0,00)
إعانات الاستغلال		326 359 215,00	198 012 705,00
1 - إنتاج السنة المالية		**14 425 033 322,84**	**11 532 021 368,93**
المشتريات المستهلكة		(11 603 343 254,60)	(9 114 359 361,73)
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		(145 435 673,71)	(119 804 026,45)
2 - استهلاك السنة المالية		**(11 748 778 928,31)**	**(9 234 163 388,18)**
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)		**2 676 254 394,53**	**(2 297 857 980,75)**
أعباء المستخدمين		(543 389 866,38)	(501 030 425,57)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		(96 909 399,15)	(66 782 608,41)
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**2 035 955 129,00**	**1 730 044 946,77**
المنتجات العملياتية الأخرى		12 241 985,72	5 382 894,26
الأعباء العملياتية الأخرى		(4 495 820,64)	(1 949 827,19)
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات		(805 922 350,69)	(666 398 510,35)
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات		242 622 374,71	(0,00)
5 - النتيجة العملياتية		**1 480 401 318,10**	**1 067 079 503,49**
المنتوجات المالية		69 813 638,93	3 877 607,62
الأعباء المالية		(40 973 148,57)	(7 245 596,16)
6 - النتيجة المالية		**28 840 490,36**	**(3 367 988,54)**
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+ 6)		**1 509 241 808,46**	**1 063 711 514,95**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		141 864 511,00	116 243 300,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		0,00	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية		14 749 711 322,20	11 541 281 870,81
مجموع أعباء الأنشطة العادية		(13 382 334 024,74)	(10 593 813 655,86)
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**1 367 377 297,46**	**947 468 214,95**
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)		0,00	0,00
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)		0,00	0,00
9 - النتيجة غير العادية		**0,00**	**0,00**
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		**1 367 377 297,46**	**947 468 214,95**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة		0,00	0,00
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		0,00	0,00
و منها حصة ذوي الأقلية (1)		0,00	0,00
حصة المجموع (1)		0,00	0,00

SARL Conserverie Alimentaire Amor Ben Amor
SARL CAB
Bouati Mahmoud

الملحق رقم (07) الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2016 جانب الأصول

السنة المالية، من 01/01/2016

إلى 2016/12/31

الميزانية

2016/12/31

الأصل	ملاحظة	إجمالي N	إستهلاك الرصيد N	الصافي N	الصافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي		0,00	0,00	0,00	0,00
تثبيتات معنوية		19 678 218,30	9 802 196,09	9 876 022,21	11 417 557,53
تثبيتات عينية		8 257 901 131,13	2 945 271 110,79	5 312 630 020,34	4 105 460 796,31
أراض		690 893 760,00	0,00	690 893 760,00	546 833 760,00
مبان		1 183 133 402,04	325 928 772,59	857 204 629,45	628 177 333,42
تثبيتات عينية أخرى		6 383 873 969,09	2 619 342 338,20	3 764 531 630,89	2 930 449 702,89
تثبيتات ممنوح امتيازها		0,00	0,00	0,00	0,00
تثبيتات يجري إنجازها		420 075 282,00	0,00	420 075 282,00	374 738 242,33
تثبيتات مالية		625 719 243,59	326 330 000,00	299 389 243,59	871 138 483,44
سندات موضوعة موضع معادلة		0,00	0,00	0,00	0,00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة		590 620 000,00	326 330 000,00	264 290 000,00	840 540 507,70
سندات أخرى مثبتة		0,00		0,00	0,00
قروض و أصول مالية أخرى غير		35 099 243,59	0,00	35 099 243,59	30 597 975,74
ضرائب مؤجلة على الأصل		0,00	0,00	0,00	0,00
مجموع الأصول غير الجارية		9 323 373 875,02	3 281 403 306,88	6 041 970 568,14	5 362 755 079,61
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		5 880 635 489,60	318 873 495,45	5 561 761 994,15	4 050 624 378,39
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		2 058 733 169,76	0,00	2 058 733 169,76	1 937 123 328,36
الزبائن		41 395 434,54	0,00	41 395 434,54	323 558 037,30
المدينون الإخرون		1 874 591 542,08	0,00	1 874 591 542,08	1 475 703 199,91
الضرائب و ما شابهها		142 746 193,14	0,00	142 746 193,14	137 862 091,15
الأصول الأخرى عير الجارية		0,00		0,00	0,00
الموجودات و ما يماثلها		610 480 805,15	0,00	610 480 805,15	819 499 397,14
الاموال الموظفة و الأصول المالية		0,00	0,00	0,00	0,00
الخزينة		610 480 805,15	0,00	610 480 805,15	819 499 397,14
مجموع الأصول الجارية		8 549 849 464,51	318 873 495,45	8 230 975 969,06	6 807 247 103,89
المجموع العام للأصول		17 873 223 339,53	3 600 276 802,33	14 272 946 537,20	12 170 002 183,50

SARL Conserverie Alimentaire Amor Ben Amar
SARL
CAB
Direction Générale

الملحق رقم (08) الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2016 جانب الخصوم

السنة المالية، من 01/01/2016

إلى 2016/12/31

حسابات النتائج

حسب الطبيعة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال		13 225 505 268,00	13 041 097 806,20
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		516 037 182,20	1 057 576 301,64
الإنتاج المثبت		(0,00)	(0,00)
إعانات الاستغلال		404 586 018,61	326 359 215,00
1 - إنتاج السنة المالية		**14 146 128 468,81**	**14 425 033 322,84**
المشتريات المستهلكة		(10 619 594 295,53)	(11 603 343 254,60)
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		(183 864 510,25)	(145 435 673,71)
2 - استهلاك السنة المالية		**(10 803 458 805,78)**	**(11 748 778 928,31)**
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)		**3 342 669 663,03**	**(2 676 254 394,53)**
أعباء المستخدمين		(634 358 821,25)	(543 389 866,38)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		(98 098 078,25)	(96 909 399,15)
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**2 610 212 763,53**	**2 035 955 129,00**
المنتجات العملياتية الأخرى		6 783 837,84	12 241 985,72
الأعباء العملياتية الأخرى		(36 939 622,78)	(4 495 820,64)
المخصصات للاستهلاكات و المؤونات		(1 389 845 494,49)	(805 922 350,69)
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات		304 027 543,15	242 622 374,71
5 - النتيجة العملياتية		**1 494 239 027,25**	**1 480 401 318,10**
المنتوجات المالية		25 892 159,40	69 813 638,93
الأعباء المالية		(32 654 972,74)	(40 973 148,57)
6 - النتيجة المالية		**(6 762 813,34)**	**28 840 490,36**
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+ 6)		**1 487 476 213,91**	**1 509 241 808,46**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		253 183 137,51	141 864 511,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		0,00	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية		**14 482 832 009,20**	**14 749 711 322,20**
مجموع أعباء الأنشطة العادية		**(13 248 538 932,80)**	**(13 382 334 024,74)**
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**1 234 293 076,40**	**1 367 377 297,46**
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)		0,00	0,00
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)		0,00	0,00
9 - النتيجة غير العادية		**0,00**	**0,00**
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		**1 234 293 076,40**	**1 367 377 297,46**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		0,00	0,00
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		**0,00**	**0,00**
و منها حصة ذوي الأقلية (1)		0,00	0,00
حصة المجموع (1)		**0,00**	**0,00**

Agro-Industrie Alimentaire Amor Ben Amor
S.A.R.L
CAB
Direction Générale
Département Ressources Humaines
Mahboud

الملحق رقم (09) حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2016

السنة المالية، من 01/01/2017

إلى 2017/12/31

الميزانية

2017/12/31

الأصل	ملاحظة	إجمالي N	إستهلاك الرصيد N	الصافي N	الصافي N-1
صول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو		0,00	0,00	0,00	0,00
ثبيتات معنوية		21 118 218,30	13 845 806,42	7 272 411,88	9 876 022,21
ثبيتات عينية		8 884 776 655,18	3 649 986 953,40	5 234 789 701,78	5 312 630 020,34
أراض		690 893 760,00	0,00	690 893 760,00	690 893 760,00
مبان		1 245 902 920,24	386 630 381,61	859 272 538,63	857 204 629,45
تثبيتات عينية أخرى		6 947 979 974,94	3 263 356 571,79	3 684 623 403,15	3 764 531 630,89
تثبيتات ممنوح امتيازها		0,00	0,00	0,00	0,00
ثبيتات بجري إنجازها		2 072 393 184,77	0,00	2 072 393 184,77	420 075 282,00
ثبيتات مالية		914 939 317,09	545 895 000,00	369 044 317,09	299 389 243,59
سندات موضوعة موضع معادلة		0,00	0,00	0,00	0,00
ساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		881 020 000,00	545 895 000,00	335 125 000,00	264 290 000,00
سندات أخرى مثبتة		0,00		0,00	0,00
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		33 919 317,09	0,00	33 919 317,09	35 099 243,59
ضرائب مؤجلة على الأصل		0,00	0,00	0,00	0,00
جموع الأصول غير الجارية		11 893 227 375,34	4 209 727 759,82	7 683 499 615,52	6 041 970 568,14
صول جارية					
خزونات و منتجات قيد التنفيذ		5 960 389 773,03	445 854 525,16	5 514 535 247,87	5 561 761 994,15
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		2 321 044 748,26	0,00	2 321 044 748,26	2 058 733 169,76
الزبائن		100 868 295,47	0,00	100 868 295,47	41 395 434,54
المدينون الإخرون		2 000 778 513,46	0,00	2 000 778 513,46	1 874 591 542,08
الضرائب و ما شابهها		219 397 939,33	0,00	219 397 939,33	142 746 193,14
الأصول الأخرى غير الجارية		0,00		0,00	0,00
لموجودات و ما يماثلها		1 088 870 418,10	0,00	1 088 870 418,10	610 480 805,15
الأموال الموظفة و الأصول المالية		0,00	0,00	0,00	0,00
الخزينة		1 088 870 418,10	0,00	1 088 870 418,10	610 480 805,15
مجموع الأصول الجارية		9 370 304 939,39	445 854 525,16	8 924 450 414,23	8 230 975 969,06
المجموع العام للاصول		21 263 532 314,73	4 655 582 284,98	16 607 950 029,75	14 272 946 537,20

SARL Conserverie Alimentaire Amor Ben Amor
SARL CAB
Direction Générale
Département Ressources Humaine
Guelma

الملحق رقم (10) الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة 2017 جانب الأصول

السنة المالية، من 01/01/2016

إلى 2016/12/31

ميزانية

2016/12/31

الخصوم	ملاحظة	ن	ن - 1
رأس المال		0	0
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)		600 000 000,00	600 000 000,00
رأس المال غير المطلوب		(0,00)	(0,00)
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		2 214 208 185,50	1 794 208 185,50
فوارق إعادة التقييم		(0,00)	(0,00)
فارق المعادلة (1)		(0,00)	(0,00)
(نتيجة صافية)نتيجة صافية حصة المجموع(1)		1 234 293 076,40	1 367 377 297,46
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد		896 348 741,28	(0,00)
الوحدات		0,00	0,00
حصة الشركة المدمجة(1)		4 944 850 003,18	3 761 585 482,96
حصة ذوي الأقلية (1)		**0,00**	**0,00**
المجموع 1		**4 944 850 003,18**	**3 761 585 482,96**
الخصوم غير الجارية		0,00	0,00
قروض و ديون مالية		53 796 389,00	53 796 389,00
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		(0,00)	(0,00)
ديون أخرى غير جارية		(0,00)	(0,00)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		9 922 858,09	18 952 404,20
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		**63 719 247,09**	**72 748 793,20**
الخصوم الجارية		0,00	0,00
موردون و حسابات ملحقة		2 286 190 150,23	1 893 043 265,98
ضرائب		394 857 638,61	643 258 583,23
ديون أخرى		2 953 330 512,84	3 899 367 981,38
خزينة الخصوم		3 629 998 985,25	1 899 998 076,75
مجموع الخصوم الجارية (3)		**9 264 377 286,93**	**8 335 667 907,34**
مجموع عام للخصوم		**14 272 946 537,20**	**12 170 002 183,50**

SARL Conserverie Alimentaire Omar Ibn Omar
SARL CAB
Direction Générale
Département Ressources Humaine
Guelma

السنة المالية، من 01/01/2017

إلى 2017/12/31

ميزانية

2017/12/31

الخصوم	ملاحظة	ن	ن - 1
رأس المال		0	0
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)		600 000 000,00	600 000 000,00
رأس المال غير المطلوب		(0,00)	(0,00)
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		2 448 501 261,90	2 214 208 185,50
فوارق إعادة التقييم		(0,00)	(0,00)
فارق المعادلة (1)		(0,00)	(0,00)
(نتيجة صافية)نتيجة صافية حصة المجموع(1)		1 173 687 567,79	1 234 293 076,40
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد		899 893 302,25	896 348 741,28
الوحدات		0,00	0,00
حصة الشركة المدمجة(1)		**5 122 082 131,94**	**4 944 850 003,18**
حصة ذوي الأقلية (1)		**0,00**	**0,00**
المجموع 1		**5 122 082 131,94**	**4 944 850 003,18**
الخصوم غير الجارية		0,00	0,00
قروض و ديون مالية		33 622 743,12	53 796 389,00
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		(0,00)	(0,00)
ديون أخرى غير جارية		(0,00)	(0,00)
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		3 769 049,78	9 922 858,09
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		**37 391 792,90**	**63 719 247,09**
الخصوم الجارية		0,00	0,00
موردون و حسابات ملحقة		3 237 685 220,49	2 286 190 150,23
ضرائب		421 312 822,49	394 857 638,61
ديون أخرى		4 269 394 846,45	2 953 330 512,84
خزينة الخصوم		3 520 083 215,48	3 629 998 985,25
مجموع الخصوم الجارية (3)		**11 448 476 104,91**	**9 264 377 286,93**
مجموع عام للخصوم		**16 607 950 029,75**	**14 272 946 537,20**

SARL Conserverie Alimentaire Amor Ben Amor
SARL CAB
Direction Générale
Département Ressources Humaine
Bouati Mahmoud - Guelma

الملحق رقم (12) **حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية لسنة**

السنة المالية، من 01/01/2017

إلى 2017/12/31

حسابات النتائج

حسب الطبيعة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال		13 505 714 530,98	13 225 505 268,00
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		780 230 771,43	516 037 182,20
الإنتاج المثبت		90 569 052,11	(0,00)
إعانات الاستغلال		407 897 369,81	404 586 018,61
1 - إنتاج السنة المالية		**14 784 411 724,33**	**14 146 128 468,81**
المشتريات المستهلكة		(11 224 519 149,34)	(10 619 594 295,53)
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		(238 251 258,11)	(183 864 510,25)
2 - استهلاك السنة المالية		**(11 462 770 407,45)**	**(10 803 458 805,78)**
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)		**3 321 641 316,88**	**(3 342 669 663,03)**
أعباء المستخدمين		(666 250 721,15)	(634 358 821,25)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		(131 651 159,09)	(98 098 078,25)
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**2 523 739 436,64**	**2 610 212 763,53**
المنتجات العملياتية الأخرى		12 503 051,33	6 783 837,84
الأعباء العملياتية الأخرى		(18 287 027,11)	(36 939 622,78)
المخصصات للاستهلاكات و المؤونات		(1 701 068 475,66)	(1 389 845 494,49)
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات		645 203 495,45	304 027 543,15
5 - النتيجة العملياتية		**1 462 090 480,65**	**1 494 239 027,25**
المنتوجات المالية		7 964 535,30	25 892 159,40
الأعباء المالية		(48 970 466,16)	(32 654 972,74)
6 - النتيجة المالية		**(41 005 930,86)**	**(6 762 813,34)**
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)		**1 421 084 549,79**	**1 487 476 213,91**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		247 396 982,00	253 183 137,51
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		0,00	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية		15 450 082 806,41	14 482 832 009,20
مجموع أعباء الأنشطة العادية		(14 276 395 238,62)	(13 248 538 932,80)
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**1 173 687 567,79**	**1 234 293 076,40**
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)		0,00	0,00
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)		0,00	0,00
9 - النتيجة غير العادية		**0,00**	**0,00**
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		**1 173 687 567,79**	**1 234 293 076,40**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة		0,00	0,00
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		0,00	0,00
و منها حصة ذوي الأقلية (1)		0,00	0,00
حصة المجموع (1)		0,00	0,00

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
قسم علوم التسيير

Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :... .....

الرقم: .....ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 20
قالمة في : .....

إلى السيد: ...مدير مؤسسة ...
.....عين بن عمير.....

الموضـــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـص

نحـن رئيـس قسـم علـوم التسيـر نشهـد بـأن:
الطالـب(ة):...هناء حدادة.....
الطالـب(ة):...سارة بن شيخ.....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيـر سنـة (أولى)/(ثانية) ماستـر فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)
تخصص : ...إدارة مالية.....في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تربـص بمؤسستكم .
موضوع الزيارة:...مساهمة خاصة المدخرات الأجنبية في تحسين أداء السوق المالية الجزائرية.....

لـذا نرجـو من سيادتكـم الموافقـة لتحقيـق هـذه الغايـة.

ولكـم منـا فائـق التقديـر و الاحـتـرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

رئيـس القسـم

مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي وتأشيرة المؤسسة المستقبلة

الدكتور لياس تلاب ذبيح

الملخص

تناولت هذه المذكرة موضوع مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين الأداء المالي من خلال عرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، ومدى أهمية قائمة التدفقات النقدية لدى مستخدمي القوائم المالية المعدة على الأساس النقدي ما تعرضه من مصادر واستخدامات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة حسب الأنشطة الممارسة: التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية. مع تأثيرها على الأداء المالي واتخاذ القرار في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

بعد الدراسة الميدانية التي خضناها في مؤسسة اقتصادية ذات الطابع الانتاجي، تم إعداد قائمة التدفقات النقدية اعتماد على قائمتي الميزانية وحساب النتائج للسنوات الثلاث المتتالية، بهدف العرض والتحليل المالي المبني على مجموعة المؤشرات والنسب ذات العلاقة بتقييم الوضعية المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، مما توصلنا في دراستنا أن لقائمة التدفقات النقدية أثر إيجابي في تحسين الأداء المالي وما يتبعه من اتخاذ القرارات السليمة في شتى الأنشطة الممارسة، نظرا لما تكتسيه هذه القائمة من معلومات مهمة مبنية على الأساس النقدي عكس غيرها من القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التدفقات النقدية، الأداء المالي.

Summary:

Our study shows that the contribution of treasury flows to the amelioration of financial performance of an economic enterprise, through the theoretical framework of study variable. It display the importance of cash flows for users of financial statements made on the cash basis, and sources and users of cash inflows and outflows regarding the practiced activities: operational, financing, and investment, in addition to its effect on financial performance in the company.

After the study we have conducted in an economic enterprise of productive nature, cash flows statement was elaborated depending on budget list and calculation of results across 3 years in row, the aim was to provide a presentation and financial analysis, which in return rely on a series of indexes and rates related to the evaluation of financial situation and performance of the enterprise. Thus our shows that cash flow statement has a positive role on the improvement of financial performance and decisions which benefit the enterprise in different activities, for this statement contains important information based on cash unlike other financial statement based on merit.

Key words: financial accounting system, Financial statement, cash flows, financial performance.